

المبحث الأول

1-1: الإطار المنهجي للدراسة

1-1-1: المقدمة:

تمثل مشكلة انخفاض المدخرات في البلدان النامية أهم العوامل التي تقف وراء انخفاض معدلات النمو الإقتصادي، مما يدفعها للإعتماد على التمويل الخارجي للإستثمار وذلك أمر غير مرغوب فيه لما له من آثار سلبية على إقتصاد أي بلد بسبب الأعباء التي يتحملها، ولذا فإن المدخرات المحلية تعد أمراً ضرورياً وحيوياً لتحقيق معدل نمو إقتصادي مناسب ومقبول⁽¹⁾.

يتميز السودان بموارد طبيعية متنوعة وكثيرة وموارد بشرية متوفرة ، ولكن حجم ونوعية إستقلال هذه الموارد مازال ضعيفاً ويرجع ذلك إلى عدم توفر رأس المال اللازم لتمويل إستثمار هذه الموارد وهذا يعني أن هناك ضعف في معدلات الإدخار والإستثمار حيث أن ضعف الإستثمار ينعكس في قلة رأس المال الموظف في الإنتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى إنتشار الطرق التقليدية في الإنتاج وإنخفاض الإنتاج بصفة عامة وإنتاجية الفرد بصفة خاصة وتفشي البطالة بكافة أنواعها وتزايد العجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، ولذلك لابد من تشجيع الإدخار المحلي بإقامة المنشآت الإدخارية وتبسيط إجراءات التعامل معها وخلق جوء من الطمأنينة والإستقرار لكافة وجوه الإستثمار وتشجيعها على مواصلة نشاطها من طرف الدولة، هناك العديد من العوامل المؤثرة في الإدخار في السودان منها إقتصادية، سياسية، إجتماعية ، ديمغرافية وغيرها من العوامل ، ونظراً لإستمرارية انخفاض الإدخار المحلي في السودان فإن هذا الأمر يضعه أمام عدة خيارات، الخيار الأول: الإستثمار في حدود المدخرات المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الإقتصادي، تدهور متوسط دخل الفرد ، تدهور مستويات المعيشة ، تفاقم مشكلة البطالة والركود في الإقتصاد

¹ رمزي زكي ، (1966م) ، مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر) ، ص24.

السوداني، الخيار الثاني اللجوء إلى التمويل عن طريق العجز فنتفاهم مشكلة التضخم، الخيار الثالث اللجوء إلى الإقتراض الخارجي ولا يخفى ما لهذا الخيار من مخاطر وأثار سلبية كبيرة تتمثل في أعباء الديون التي تتحملها الأجيال الحاضرة والقادمة، وإخراج الإقتصاد السوداني من الأزمت التي يعاني منها فإن الخيار الأفضل هو زيادة معدل النمو الإقتصادي في السودان وتأتي هذه الدراسة لمعرفة أثر الإدخار المحلي على النمو الإقتصادي في السودان.

1-1-2: مشكلة الدراسة:

نعلم أن الإدخار المحلي هو أحد المتغيرات التي تساهم في عملية تمويل الإقتصاد السوداني أي تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية (إنخفاض البطالة، تحسين مستويات عالية من دخل الفرد، زيادة الدخل القومي، وغيرها) ومن المعلوم أن معدل النمو الإقتصادي في السودان ليس بالقدر المطلوب ويرجع ذلك للعديد من العوامل المؤثرة عليه منها إقتصادية، سياسية، إجتماعية ، ديمغرافية وغيرها من العوامل وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :-

- 1- ماهي علاقة الإدخار المحلي بالنمو الإقتصادي في السودان ؟
- 2- ماهي العلاقة بين النمو الإقتصادي في السودان و(سعر الصرف، الدخل المتاح والإستثمار)؟
- 3- هل هناك علاقة بين النمو الإقتصادي في السودان و(الانفاق الحكومي ، التضخم) ؟

1-1-3: أهداف الدراسة : تتمثل أهداف الدراسة في التعرف على الآتي:

- 1- العلاقة بين الإدخار المحلي والنمو الإقتصادي في السودان.
- 2- العلاقة بين النمو الإقتصادي في السودان و(سعر الصرف، الدخل المتاح والإستثمار).
- 3- العلاقة بين النمو الإقتصادي في السودان و(الانفاق الحكومي ، التضخم).

1-1-4 أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة في جانبين هما:

اولاً: الأهمية العلمية: تتمثل في الآتي:

- 1- تحديث وزيادة الفترة الزمنية للدراسة الحالية إذ أنها غطت المدة من 1990 إلى 2013م.

2- إهتمت بالعوامل التي تؤثر في النمو الإقتصادي في السودان.

3- أضافة متغيرات في النموذج القياسي لتقدير وتقييم أثر الإدخار المحلي في النمو الإقتصادي

أغفلت عنها الدراسات السابقة كالدخل المتاح، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف.

ثانياً:- الأهمية العملية:

تأتي الأهمية العملية في الآتي: أن عملية التنمية لن تنجح ما لم يرصد لها اموالاً لازمه وكافية،

وأن تحديد أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي في السودان تساعد في الوصول إلى سياسات

ووسائل تمكن من التأثير على هذه المحددات بصورة تؤدي إلى زيادة معدل النمو الإقتصادي.

1-1-5: فرضيات الدراسة : تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي:

1- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإدخار المحلي و النمو الإقتصادي في السودان.

2- هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو الإقتصادي في السودان و(سعر الصرف،

الدخل المتاح والإستثمار).

3- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمو الإقتصادي في السودان و(الانفاق

الحكومي ، التضخم).

1-1-6: منهجية الدراسة:

1- الجانب النظري إتبعت الدراسة المنهج التاريخي وذلك بدراسة كل ما ورد في المراجع والكتب

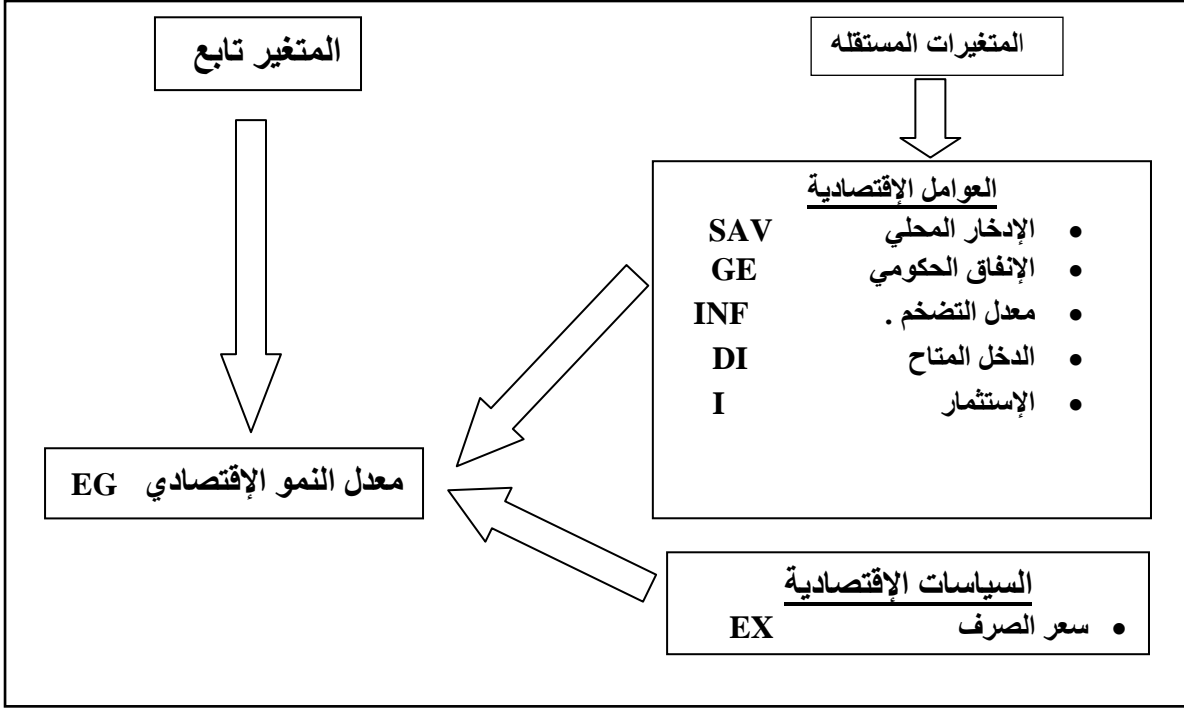
العلمية والدوريات المتخصصة والمقالات في مجال الإدخار والنمو الإقتصادي في السودان بغرض

التعرف على المحددات الرئيسية التي تؤثر على النمو الإقتصادي في السودان.

2- الجانب القياسي إستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي وذلك من خلال نموذج الدراسة المقترح

على النحو التالي:

نموذج رقم (1-1) يوضح النموذج التصوري للدراسة



المصدر: إعداد الباحث وفقاً للنظرية الإقتصادية والدراسات السابقة.

العلاقة الرياضية :

$$EG = b_0 + b_1 SAV + b_2 GE + b_3 INF + b_4 DI + b_5 I + b_6 EX$$

حيث أن :

SAV \equiv الإدخار المحلي، GE \equiv الإنفاق الحكومي، INF \equiv معدل التضخم، DI \equiv الدخل

المتاح، I \equiv الإستثمار، EX \equiv سعر الصرف.

7-1-1: مصادر جمع البيانات: إعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية تم الحصول عليها من

الجهاز المركزي للإحصاء السوداني وبنك السودان المركزي.

8-1-1: حدود الدراسة: الحدود المكانية: (السودان)، الحدود الزمانية: تتحصر في الفترة من

(1990-2013)، يرجع السبب لإختيار هذه الفترة إذ أنها شهدت العديد من الإصلاحات

الإقتصادية سواء كان على المستوى الجزئي أو الكلي، كما شهدت تحولات إقتصادية كان لها أثر

على برامج الإصلاح الشامل مثل (سياسة التحرر الإقتصادي، إنتاج وتصدير البترول، إتفاقية السلام، النظام المصرفي المزدوج، الخطط الإقتصادية، السياسات الإقتصادية (كسياسة التقشف).

8-1-1: هيكل الدراسة: يشتمل هيكل الدراسة على الآتي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، المبحث الأول: يتناول الإطار المنهجي للدراسة، المبحث الثاني: يتناول الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني: الإدخار والنمو الإقتصادي مفاهيم عامه ، المبحث الأول: ماهية الإدخار، المبحث الثاني: محددات الإدخار في الفكر الإقتصادي، المبحث الثالث: ماهية النمو الإقتصادي، يتناول الفصل الثالث: الإدخار المحلي في السودان، المبحث الأول: المصادر القطاعية للإدخار المحلي في السودان ، المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأوعية وأجهزة المدخرات المحلية في السودان، المبحث الثالث: يتناول محددات النمو الإقتصادي في السودان، الفصل الرابع: الإطار التطبيقي، المبحث الأول: توصيف وصياغة نموذج الدراسة المبحث الثاني: إختبار بيانات الدراسة، المبحث الثالث: تقدير وتقييم النموذج القياسي ، الفصل الخامس: النتائج والتوصيات، المبحث الأول: مناقشة الفرضيات، المبحث الثاني: النتائج والتوصيات.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

1-2-1: رسالة دكتوراة في الإقتصاد، إبراهيم حسين صلاح الدين - جامعة السودان 2013م.

اولاً: عنوان الدراسة:

محددات نمو الإقتصاد على المدى الطويل دراسة حالة السودان (1970-2005)م.

ثانياً: أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على أثر المحددات الرئيسية لنمو الإقتصاد في السودان في الأجل الطويل.
- 2- تحديد مصادر نمو الإقتصاد المتحقق خلا فترة الدراسة، ما اذا كان لتراكم عناصر الإنتاج أم لتحسن نوعها.
- 3- التعرف على معوقات عملية نمو الإقتصاد في الأجل الطويل.
- 4- إستعراض تطور نمو الإقتصاد في الأجل الطويل عبر نظريات النمو والدراسات الإقتصادية السابقة، بإعتبار ذلك أمر ضروري لتطور المعرفة.
- 5- تتبع مسار نمو إقتصاد السودان خلال فترة الدراسة لإستشراف مستقبله.
- 6- إقتراح بعض المعالجات والسياسات التي من شأنها أن تقود إلى نمو إقتصادي متزايد ومستقر في الأجل الطويل يجني ثماره الجميع.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

يتبع البحث المنهجين الإستنباطي والإستقرائي كما يلي:

- 1- في الجانب النظري: يستخدم البحث المنهج الإستنباطي وذلك بدراسة كل ما ورد في المراجع والكتب العلمية والدوريات المتخصصة والمقالات في مجال نمو الإقتصاد بغرض التعرف على

المحددات الرئيسية لنمو الإقتصاد في الأجل الطويل ،وتوضيح ذلك بالإستعانة بالأساليب الرياضية والأشكال البيانية ما أمكن ذلك.

2- الجانب التطبيقي: يستخدم البحث المنهج الإستقرائي وذلك بإتباع منهجية البحث القياسي ممثلة في توصيف وتقدير وتقييم النماذج القياسية وتحليل نتائجها.

رابعاً: نتائج الدراسة:

توصل البحث الى النتائج الرئيسية التالية:

1- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية للغاية من نمو الإقتصاد (GDP) وكل من القوى العاملة(العمالة التقليدية" L" ورأس المال البشري"HC")، ومستوى التقنية التي تم قياسها بحجم الإستثمار الأجنبي المباشر(FDI) والموارد الطبيعية التي تم قياسها بحجم الصادرات (Agrx). ولكن نسبة رأس المال المادي (K) بالرغم من إنه اظهر علاقة إيجابية مع نمو الإقتصاد إلا أنها غير معتمدة إحصائياً عند مستوى المعنوية 5%.

2- تراكم عوامل الإنتاج هو المصدر الرئيسي لنمو الإقتصاد في السودان خلال فترة الدراسة، حيث يساهم بحوالي 88.4%، بينما مستوى التقنية يساهم بحوالي 11.6%، حيث تأتي القوى العاملة في المرتبة الأولى بنسبة مساهمة 86% ، ومستوى التقنية في المرتبة الثانية بنسبة مساهمة 11%، في حين يأتي رأس المال في المرتبة الأخيرة بنسبة مساهمة 3%

1-2-1: رسالة دكتوراة - إقتصاد ، عمار زيتوني، جامعة الحاج الخضر، الجزائر، 2007م.

أولاً:عنوان الدراسة: المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر (1970-2004)م.

ثانياً: أهداف الدراسة:

1- تبيان بعض السياسات والإستراتيجيات التي يمكن للدول النامية ومنها الجزائر إلى التقليل من الآثار الناجمة عن إستخدام المصادر الخارجية والبحث عن تطوير وتفعيل دور المصادر الداخلية والإعتماد عليها بالدرجة الأولى في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2- الإستقلال الأمثل للعنصر البشري.

3- توسيع نطاق التجارة الخارجية بين الدول النامية.

4- تعجيل الإصلاحات الإدارية وبناء القدرة في الإنفاق العام.

5- تقوية البنى الأساسية لتوفير بيئة تمكن تنمية نشاط القطاع الخاص.

6- إيجاد سياسات مالية ونقدية من شأنها المساهمة في زيادة الإدخار الحكومي.

7- البحث عن وسائل تعبئة المدخرات الخاصة سواء كان ذلك في القطاع الإنتاجي أو العائلي.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

للإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية إتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي وكذلك إستخدم بعض الاساليب الإحصائية في قياس وتحليل النتائج ، ومن بين هذه الاساليب التي تم الإعتماد عليها معاملات الارتباط للتمكين من طرح الإقتراحات التي تساهم في رسم السياسات المستقبلية على أساس موضوعي، علمي سليم.

رابعاً: نتائج الدراسة:

1- بالنسبة للإدخارات الحكومية والتي تعكس مجموع مداخيل الدولة وإنفاقاتها الإستهلاكية ، تعتبر في الدول النامية بصفة عامة ذات أهمية ضئيلة ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تنحصر أساساً في إنخفاض المداخيل من الإيرادات بصفة عامة ، وقلة الأوعية الضريبية بصفة خاصة، ذلك مما أدى إلى عرقلة الدول النامية من القيام باداء المهام التي أسندت إليها ، رغم إنحصار وظائف الدول في حدود معينة نتيجة إنتشار مفهوم وظائف الدولة في تلك الحدود في نظام إقتصاد السوق، والذي يستبعد بعض المهام الأساسية من نطاق الدولة وبالتالي تخفيض النفقات الإستهلاكية ، لكن مع ذلك تبقى المدخرات الحكومية من أهم المصادر الداخلية ويتعلق دورها وأهميتها بصفة عامة بمرحلة النمو الإقتصادي الذي تجتازه الدولة.

2- تدني الدخل المتاح إلى جانب إرتفاع الإقتطاعات من الدخل المكتسبة ، ويضاف إلى ذلك إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك ، إلى جانب ذلك أن مجتمعات الدول النامية تتميز بظاهرة الإستهلاك التناخري وإنعدام الوعي الإدخاري وإنتشار ظاهرة الإدخار السلبي أي الإكتناز، وهذه الأسباب مجتمعة أدت إلي تلاشي دور المدخرات العائلية في التمويل، مما زاد في المشكلة تعقيداً هو قلة وإنعدام مصادر الإدخارات العائلية في أغلب الدول النامية وضعف المؤسسات المصرفية في تعبئة الإدخارات وإكتفائها بوظائفها التقليدية.

3- فائض قطاع الأعمال والذي يشمل فائض قطاع الأعمال العام والخاص والقطاع المختلط، فبالنسبة لمدخرات القطاع العام نجدها منعدمة في جل الدول النامية رغم التوسع الذي شهدته طوال فترة معينة حيث كان الدور متسعاً ولم يقتصر على مشروعات معينة ، أما القطاع الخاص ورغم تقليص دوره تأثر باتباع النظام الموجه للتنمية ، لكن شهد بعد ظهور النقاش الكبير في مجال دور الدولة والذي مكن القطاع الخاص من التوسع ، وبالتالي أصبح ركيزة النشاطات الإقتصادية خاصة في المجالات الإنتاجي ويبقى هذا القطاع في الدول النامية يتميز في الإستثمارات غير المنظمة، مما جعل دور القطاع الخاص في الدول النامية ضئيلاً لمجموعة من الأسباب كعدم توفر الأمن والإستقرار السياسي إلى جانب القيود الإدارية المفروضة عليه خاصة في المجال التمويلي.

4- نتيجة لضمان الإحتياجات المالية وضعف المدخرات المحلية وصعوبة الحصول على الموارد الأجنبية وما ينتج من ذلك من آثار سلبية على الإقتصاديات النامية تلجأ هذه الدول إلي الإدخار الإجباري أي اللجوء إلى إقتطاع جانب من الدخل والموارد الحقيقية للأفراد وذلك عن طريق التمويل التضخمي ، ويعني ذلك إستخدام فجوة في الإيرادات العامة ، مما يستدعي اللجوء إلى الإقتراض لسد هذه الفجوة ، سواء كان ذلك من الجمهور أو من البنك المركزي أو من الخارج، لكن يبقى الإصدار النقدي كأهم وسيلة للتمويل التضخمي ، ولقد آثار جدلاً كبيراً بين مختلف المدارس في مفهوم التمويل التضخمي وآثاره السلبية ودوره في عملية التنمية لكن مع ذلك يبقى مصدراً متاحاً

للدول النامية يمكن اللجوء إليه، بحيث يمكن التحكم نسبياً في الآثار الناجمة منه ، إلى جانب ضرورة وضع السياسات المناسبة لتحويل الزيادة في الدخل الناتجة عن التمويل التضخمي إلى مجالات الإستثمارات والذي يُمكن من تقليل ظاهرة إرتفاع الأسعار التي تصاحب عادة إستعمال التمويل التضخمي ، كما يستلزم إستخدام السياسات المالية وإعطائها دوراً في مكافحة التضخم وذلك بمساعدة تشجيع الإدخار وتغيير نمط الإنفاق الحكومي ، حصيللة التجارة الخارجية من بين المصادر المحلية المهمة التي يمكن أن تلعب دوراً أساساً في توفير الموارد المالية خاصة النقد الأجنبي الضروري لتغطية الواردات من السلع الرأسمالية.

5- تتميز الدول النامية بإنخفاض معدل التبادل التجاري ما عدا الدول المصدرة للمحروقات بسبب عدم تنوع الصادرات وإنخفاض أسعارها، إلى جانب الإعتماد الكلي على سلعة واحدة في التصدير، إلى جانب تنوع وارداتها وإرتفاع قيمتها خاصة السلع الإستهلاكية، وبصفة عامة فإن التجارة الخارجية للدول النامية تتميز بضعف الصادرات وتدهور أسعار السلع والمتمثلة في الموارد الأولية وإستحالة المنافسة في الأسواق الدولية خاصة بعد التقدم التكنولوجي الذي شهدته الدول المتقدمة، ويضاف إلى ذلك ضعف الصادرات الخدمية وكذلك ضعف الجهاز المصرفي وبالتالي إنخفاض الخدمات الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.

6- البطالة المقنعة تعتبر من المصادر المحلية التي تذخر بها الدول النامية بصفة عامة ،حيث تتميز أغلب الدول النامية بتوفير العنصر البشري ، هذا الأخير الذي يعتبر مصدراً تمويلياً فعلياً وغير مستغل في الدول النامية حيث لم يلق هذا المصدر إهتماماً كبيراً من طرف الباحثين في الدول النامية رغم الإهتمام الكبير الذي أولته الأمم المتحدة وكذلك رغم أن هذا المصدر يعتبر إدخاراً كامناً يمكن إستخدامه كمصدراً رئيسياً في تحقيق التنمية التي تهدف إليها الدول.

تبقى المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدول النامية الإعتماد عليها، ومحاولة تنميتها لزيادة أهميتها ودورها في التمويل ذلك لما نتج من اللجوء إلى الصادرات الأجنبية أو

الخارجية وكذا الإستثمارات المباشرة ، حيث نتج عن ذلك تبعية إقتصادية وسياسية للدول الأجنبية، إلى جانب مشكلة المديونية التي تعاني منها الدول النامية ، والتي تعتبر أكبر عائق لها ، لكن رغم الآثار السالبة الناجمة عن اللجوء إلى المصادر الخارجية بأنواعها المختلفة إلا أنها تبقى من بين المصادر التي لا يمكن الإستغناء عنها، هذا ما يستدعي بالدول النامية إلى إستخدام مجموعة من الأدوات والسياسات التي يمكن أن تضمن أهداف التنمية في هذه الدول.

1-2-3: رسالة دكتوراة- إقتصاد، عمر العبد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.

اولاً: عنوان الرسالة:

محددات الإدخار المحلي في السودان دراسة تطبيقية للفترة (1970-2000)م.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الوصول إلى الآتي:

- 1-دراسة الوضع الإدخاري في الدول النامية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة وقياس وتحديد دالة الإدخار المحلي في الإقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.
- 2-تحديد أهم المحددات الإقتصادية، وغير الإقتصادية للإدخار المحلي في السودان.
- 3-المساهمة في إقتراح التوصيات السياسية التي تساهم في عملية رفع معدل الإدخار المحلي ، وذلك من خلال التأثير على هذه المحددات.

ثالثاً: منهجية الدراسة:

على ضوء العرض السابق لمشكلة الإدخار المحلي في السودان وطبيعتها وتحديد هدف البحث وفروضه نجد أنه لا بد من إستخدام عدة مناهج حتى نستطيع دراسة المشكلة بصورة شاملة بنواحيها النظرية والتطبيقية وبصورة علمية ولذلك يستخدم الباحث المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي: وذلك بعمل مسح تاريخي للأدب المكتوب حول الإدخار ومحدداته على مستوى النظرية الإقتصادية أو الإقتصاد التطبيقي على المستوى العالمي والدول النامية والسودان وتحليلها.

2- يستخدم الباحث المنهج الوصفي ، التحليلي ، الإحصائي والقياسي وذلك لجمع البيانات من مصادرها التي تخص موضوع البحث وتصنيفها وتوصيفها وتحليلها ومعرفة إتجاهاتها وذلك بإستخدام الأدوات الإحصائية المتاحة للتحليل وصولاً للمتغيرات المستقلة المحددة للإدخار المحلي في السودان ومن ثم دراسة طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات ومقارنتها بالنظرية الإقتصادية مع محاولة وضع نموذج قياسي لمحددات الإدخار المحلي في السودان خلال فترة الدراسة.

رابعاً:نتائج الدراسة: تم إستخلاص عدة نتائج من الدراسة السابقة أهمها:

1- أنه خلال الفترة من(1969- 1946م) إتضح أن السودان لم يعاني من مشكلة موارد وأن نسبة الإدخار من الناتج بلغت 9.8% والفجوة بين معدل الإدخار والإستثمار بلغت 4.9% لم يلجأ السودان إلى التمويل بالعجز والقروض الخارجية إلا في الستينات عندما تم تطبيق الخطة العشرية، كما أن السودان خلال هذه الفترة كان له إحتياجات بالعملة المحلية والأجنبية، وتم لإستنتاج أن هذا الوضع كان موروث في السودان من العهد الإستعماري الذي كان يقوم بالصراف على قدر المورد ولم يلجأ إلى زيادة الضرائب من أجل خلق موارد لتمويل التنمية لكن عندما جاء الحكم الوطني رأوا أن هذا لا يلي طموحاتهم ولايد من الصراف لتحقيق التنمية ولذلك لجأوا إلى التمويل بالعجز- القروض الخارجية - السحب من الإحتياجات وأهم المصادر القطاعية هي القطاع الحكومي ممثل في فائض الميزانية ، وبعض مدخرات القطاع الخاص ، أما الأوعية فكان أهمها صندوق توفير البريد ، صندوق المعاشات ،شركات التأمين ، البنوك وهي (7) بنوك ومعظمها مملوك للأجانب وبعض السندات التي كانت تصدرها الدولة.

2- خلال فترة البحث (1970م - 2000م) نلاحظ أن نسبة الإيداع في الناتج المحلي بلغت حوالي 8% كما أن الفجوة بلغ متوسطها 7% وتم خلال هذه الفترة اللجوء إلى التمويل بالعجز بمبالغ كبيرة كما تم اللجوء للإقتراض من الخارج حتي وصلت ديون السودان الخارجية إلى أكثر من 20 مليار دولار وكانت بداية المصاعب الإقتصادية التي واجهها السودان الخارجية وأهم المصادر القطاعية هي القطاع الحكومي فائض الميزانية + المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص (العائلي + الأعمال) وأهم الأوعية هي صندوق توفير البريد، صندوق المعاشات، والبنوك تم تأميمها وارتفع عددها حتى وصل 26 بنكاً خلال العام 2000م وشركات التأمين إرتفع عددها إلى 17 سبع عشرة شركة وسندات الإيداع وشركات التمويل والصناديق الإجتماعية التي تم إنشاؤها خلال التسعينات شركة السودان للخدمات المالية.

3- بالنسبة للعوامل المؤثرة على الإيداع المحلي في السودان تم تحديد أهمها في عوامل إقتصادية وعوامل لها علاقة بالسياسة الإقتصادية وعوامل غير إقتصادية.

العوامل الإقتصادية:

1- العائد على الإيداع (سعر الفائدة الدائن) وقد مر بثلاث مراحل خلال الفترة ، ولكن النتيجة أن العائد على الإيداع الحقيقي كان سالباً خلال فترة طويلة من فترة الدراسة.

2- حجم الثروة تم تحديده من خلال حجم الأصول السائلة.

العوامل التي لها علاقة بالسياسة الإقتصادية:

- إتضح أن السياسات المالية والنقدية لم يكن لها أثر إيجابي كبير على المدخرات المحلية.
- إن النظام المالي في السودان غير عميق كما أن المؤسسات المالية غير متطورة ولا تساهم بنسبة كبيرة في جذب المدخرات وإتضح ذلك من خلال درجة التعمق النقدي والتي كانت متذبذبة وتميل إلى الإنخفاض خلال الفترة الأخيرة.

العوامل غير الاقتصادية:

فقد كان للعوامل الاجتماعية أثر كبير خاصة الديمغرافية والتي إتضح منها أن معدل الإعالة مرتفع وذلك من خلال ما تم الوصول إليه من أن المجتمع السوداني فتي إذ أن نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و15 سنة حوالي 47 % ، مما يعني إرتفاع معدل الإعالة وبالتالي يكون لها أثر عكسي للإدخار، كما أن النظام العائلي والقيم الاجتماعية السائدة ومدى تطور المستوى التعليمي والصحي والثقافي كان لها أثر عكسي على الإدخار.

العوامل السياسية:

إن السودان عانى من عدم الإستقرار السياسي خلال فترة البحث على مستوى الحكم وإندلاع حرب الجنوب مرة اخرى عام 1983م وحتى العام 2000م كان لها أثر عكسي على الإدخار(علما بأن حرب الجنوب انتهى بتوقيع اتفاقية نيفاشا في العام2005م)، مر السودان بظروف طبيعية مثل الجفاف والتصحر، الفيضانات والسيول، الأمطار، تقلبات المناخ، الآفات الزراعية كان لها أثر على الإنتاج بصفة عامة والإنتاج الزراعي بصفة خاصة والذي يعتمد عليه السودان في إقتصاده مما أثر على الدخل القومي، أن هناك قصور في بيانات الإدخار في السودان وكانت أنواع الإدخار خاصة المدخرات الخاصة سواء كانت للأفراد أو قطاع الأعمال الخاص وأن البيانات والمعلومات المتوفرة في شكل ارقام تفتقد إلى الدقة.

نتائج التقدير القياسي لدالة الإدخار المحلي في السودان في الفترة 1970م – 2000م :

أهم النتائج التي تم التوصل إليها الباحث من تقدير دالة محددات الإدخار المحلي (من خلال العوامل التي يمكن قياسها إتضح بعد إستخدام الأسلوب القياسي للقياس من خلال برنامج

E.views أن أهم محددات الإدخار المحلي خلال فترة البحث هي كالاتي:

العامل الأول: الدخل المتاح: وجاءت العلاقة طردية وهي مطابقة مع النظرية الاقتصادية ومعنوية

إحصائيا ، اوضحت العلاقة بين الدخل القومي والإدخار أن حوالي 90% من الدخل المتاح.

العامل الثاني: معدل التضخم: العلاقة عكسية وهي مطابقة مع النظرية الإقتصادية ومعنوياً إحصائياً والنتيجة أن إرتفاع معدلات التضخم كان له أثر عكسي على الإدخار.

العامل الثالث: العائد على الإدخار: العلاقة طردية في النموذج المتعدد وهي مطابقة مع النظرية الإقتصادية ومعنوياً إحصائياً.

العامل الرابع : حجم الثروة : العلاقة طردية وهي موافقة مع النظرية ومعنوياً إحصائياً.

العامل الخامس: معدل الإعالة: وهو يمثل العوامل الإجتماعية وكانت النتيجة أن العلاقة عكسية مطابقة مع النظرية الإقتصادية ومعنوياً إحصائياً وهو مؤشر على إرتفاع نسبة الإعالة في المجتمع السوداني.

العامل السادس: سياسة التحرر الإقتصادي: وهي تمثل العوامل التي لها علاقة بالسياسات الإقتصادية وكانت النتيجة أن أثرها ظهر عكسي وهي مخالفة مع النظرية ومعنوياً إحصائياً، وكان من المفترض أن تؤدي سياسة التحرير إلى آثار إيجابية على الإدخار المحلي ، والباحث يعتقد أنه بزوال الأسباب التي ذكرها سيكون أثر سياسة التحرير إيجابي على الإدخار المحلي في الأجل الطويل.

وضع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

بالرغم من أن للإدخار المحلي دور هام في النمو الإقتصادي ولهذا قام البحث بدراسة موضوع الإدخار إستناداً على دراسات سابقة حول (الإدخار المحلي) وجاءت كما يلي:

الدراسة الحالية تحاول البحث في موضوع الإدخار المحلي بإستخدام المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي من خلال النموذج القياسي للدراسة ، حيث جاءت الدراسة في تحديث الفترة الزمنية لهذه الدراسة(1990-2013م)، الإهتمام بأثر الإدخار المحلي على النمو الإقتصادي في السودان ، إضافة بعض المتغيرات المستقلة في النموذج الإقتصادي للدراسة التطبيقية التي أغفلت عنها الدراسات السابقة (سعر الصرف، الإستهلاك).

المبحث الأول

ماهية الإدخار

إن مفهوم الإدخار يحمل كثير من التعريفات التي تتفق فيما بينها في المعنى العام ولكنها تختلف حسب وجهة نظر كل معرّف، أو تُعرف حسب التخصص أو الهدف ويقدم هذا المبحث تعريف الإدخار لغة وإصطلاحاً في الآتي:

1-2: مفهوم الإدخار ومعناه:

1-1-2: الإدخار لغة:

الإدخار في اللغة هو تخبئة الشيء لإستخدامه عند الحاجة، نلاحظ في التعريف إذا ما حاولنا تفسير مدلولات كلماته كالاتي: تخبئة الشيء تعني عدم التصرف فيه، وإقتطاعه وحجزه اي (إدخاره) من شيء معين سواء كان في شيء عيني أو نقدي " الدخل مثلاً أي كان شكله " لإستخدامه تعني إستهلاكه أو إنفاقه حسب شكله، عند الحاجة ويعني أن هذا الجزء فائض وزاد عن الحاجة في الوقت الراهن، ولمزيد من التوضيح لمعنى كلمة الإدخار في اللغة نجد أن هناك كثير من الكلمات التي لها نفس المعنى العام للإدخار مثل يوفر قد تعني نفس المعنى العام للإدخار وهي على العموم تعني أن يحفظ أو يحافظ على الشيء وأن يقتصد به كقولنا عن مصنع يوفر في إستخدام موارد الإنتاج وبهذا تعني يقتصد بحيث يستعمل منها كميات أقل من المعتاد ويحافظ عليها لإستخدامها في المستقبل، وهذا المعنى إذا ما تم تطبيقه على المال العام يمكن القول أن توفيره يعني إدخاره والإحتفاظ به وتجنب إنفاقه ، مدخرات: تعني الكلمة عموماً مبالغ من المال يحتفظ بها صاحبها للإستفاده منها أو لإستعمالها في الحالات العصيبة في المستقبل أو لإستثمارها في

مشاريع تدر ربحاً أو تنتج دخلاً⁽¹⁾، ونلاحظ من التعريفات اللغوية السابقة للإدخار أنها متشابهة فيما بينها وبها المفاهيم الحديثة لتعريف الإدخار، فهي تشمل على الدخل والإستهلاك.

2-1-2: الإدخار إصطلاحاً:

هناك كثير من التعريفات في إصطلاح علم الإقتصاد لمفهوم كلمة الإدخار وهي متفقه فيما بينها في المعنى العام إلا أنها تختلف في محتويات التعريف وعناصره وذلك حسب وجهة نظر كل معرّف ومن هذه التعريفات: أن أي دخل لا ينفق في الإستهلاك يعتبر إدخار، وأن الإدخار يمثل أموالاً تخصص وأن الإدخار يوفر أموالاً تحل محل رأس المال أي أن الإدخار يضمن رأس المال وبدونه لا يمكن أن يكون هناك نمو⁽²⁾.

يلاحظ على التعريف السابق، أنه إعتبر كل مالا يستهلك يدخر ويستخدم في الإستثمار وبالتالي يؤدي إلى النمو الإقتصادي، ولكن يجب ملاحظة أنه ليس كل مالا يستهلك يدخر ومن ثم يستثمر وبالتالي يؤدي إلى النمو الإقتصادي فقد لا يستهلك ولا يستثمر ولكن يكتنز ولا يتم إستثماره، ولمزيد من التوضيح للتعريف السابق لابد من معرفة الفرق بين الإدخار والإكتناز إذ أن الكثير لا يفرق بينهما ولكن بغرض الدراسة لابد من التفريق بينهما، نجد أن هناك تعريفات كثيرة للإكتناز أهمها: الإحتفاظ بنقود سائلة داخل المنازل وغيرها وبالتالي لا تدخل ضمن الدورة الإقتصادية، هو إدخار طويل الأجل أو تجميد للمال النقدي ويخرجه من حلقة التداول لفترة زمنية طويلة نسبياً تزيد عن العام.

ومما سبق لنا أن هناك إختلافاً جوهرياً بين الإكتناز والإدخار، فالإدخار هو الجزء من الدخل الذي لم ينفق على الإستهلاك، ويخصه الفرد لشراء بعض أشكال الثروة المدرة للدخل مثلاً، ومن ثم

¹ نبيه غطاس، (1985م)، معجم المصطلحات الإقتصادية والمالية وإدارة الأعمال، (لبنان، مكتبة لبنان، ط2)، ص 288.

² سوزان عدلي، (1987م)، أبجدية علم الإقتصاد-ترجمة خضر نصار، (الاردن، مركز الكتاب الاردني، ط1)، ص 198.

فإن أهم ما يميز الإدخار هو أنه يعرض في سوق المال ويكون له قابلية للتحويل إلى رأس مال عيني، أما الإكتناز ولو أنه يتشابه مع الإدخار في كونه جزء من الدخل لم ينفق على الإستهلاك إلا أنه لا يوجد في سوق المال بل يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية وبالتالي يمثل تسرباً من دورة الدخل القومي وعلى هذا الأساس يشكل الإكتناز جزءاً من الثروة القومية المعطلة التي لا يستفيد منها الإقتصاد القومي، ومن هنا يمكن القول أنه إذا كان الإستهلاك هو البديل للإدخار، فإن الإدخار أو الإستهلاك هما بديلان للإكتناز، أو إذا كان الإدخار يتضمن التضحية بالإستهلاك الحاضر والفوائد التي تعود على الفرد عندما يمتنع عن إقراض أو استثمار الفائض الذي يبقى من دخله بعد الإستهلاك.⁽¹⁾

ويطلق على الإكتناز لفترة قصيرة مصطلح الإدخار الإحتياطي على أساس أن الفرد عندما يكتنز هذه الأموال تكون بغرض الإحتياط وعلى ذلك يمكن القول أن المدخرات الشخصية التي يقوم بها الأفراد بإدخارها لاينجم منها إدخاراً بالنسبة للمجتمع، فإذا اقتطع الفرد جزءاً من دخله لفترة قصيرة من الزمن ثم أعاد إنفاق هذا الجزء في شراء بعض السلع الإستهلاكية المعمرة أو غير المعمرة أو أنه إستخدمه في تسديد ما تراكم عليه من ديون أو إلتزامات فإن ذلك لايعتبر إدخاراً بالنسبة للمجتمع، لأن الإدخار الحقيقي من وجهة نظر الإقتصاد هو ذلك الجزء من المقتطع من الدخل الذي يترجم في صورة تكوين رأسمالي، ونضيف على ذلك أن الإكتناز قد يأخذ صور مثل الإحتفاظ بالثروة في شكل أصول نقدية بالمنازل أو أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة كالحلي، المجوهرات، الاحجار الكريمة، المباني، العربات والأراضي.

هناك تعريف للإدخار هو أنه "الإمتناع عن الإنفاق الإستهلاكي"، نلاحظ أن هذا التعريف أنه لم يوضح شكل هذا الإمتناع هل هو إجباري أم إختياري ولماذا يتم الإمتناع عن الإنفاق الإستهلاكي؟ ومن أجل ماذا؟ واين؟ ومتى يتم هذا الإمتناع؟ وماهي الصورة التي يتم بها؟ هناك تعريف آخر

¹ رمزي ذكي، (1966م)، مرجع سابق، ص ص 37 - 38.

يقول " إن الإدخار هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري على السلع والخدمات الإستهلاكية خلال فترة زمنية معينة"، فالإدخار هو الدخل ناقص الإستهلاك، فالفرق يوازن بين المنفعة التي يستمدّها من الإستهلاك الحاضر والمنافع التي يحققها له الإستهلاك لأجل (الإدخار) وهذا الذي ينطبق على الفرد ينطبق على المجتمع، فالمجتمع لا ينفق كل الناتج القومي (الدخل القومي) على أغراضه الإستهلاكية، ولكن يقتطع جزءاً منها بقصد تكوين المدخرات⁽¹⁾، نلاحظ أن هذا التعريف أكثر تحديداً من التعريفات السابقة فهو قد قام بتحديد مصدر هذا الإدخار وهو الدخل الجاري، وكل ما تبقى من الدخل الجاري بعد الإنفاق يعد إدخاراً ولكنه تعريف أكثر عموميته لأنه لم يحدد الصورة التي يحتفظ بها فقد يكتنز ولا يدخر، هناك تعريف آخر للإدخار هو "الدخل المكتسب ولكنه لم ينفق على الإستهلاك" أي الدخل الذي لا يستعمل للإنفاق على السلع الإستهلاكية أو الجزء الذي يحتفظ به بعد الإستهلاك ومن الممكن أن يحتفظ بهذا الجزء المدخر في عدة صور فقد يكون في شكل نقود سائلة في المنازل وهو ما يعرف بالإكتناز ومن الممكن أن يحتفظ به في شكل حسابات جارية إيداعية أو إستثماراً بالمصارف⁽²⁾، ونلاحظ أنه تعريف أكثر شمولاً لما سبقه من التعريفات السابقة لأنه وضح الصورة التي يحتفظ بها وفرق بينه وبين الإكتناز ولكن يعيب عليه أن مفهوم الدخل المكتسب مفهوم عريض كما أن للإدخار صور أخرى عليه يمكن أن يتم بها غير صور الحسابات المذكورة ، هناك تعريف آخر للإدخار هو "الإمتناع عن إنفاق جزء من الدخل لأغراض الإستهلاك الحاضر والإحتفاظ به للمستقبل"، فإذا ما أستهلك الأفراد جميع دخولهم لما أصبح لرأس المال أي وجود⁽³⁾، هناك تعريف آخر للإدخار "هو ذلك الجزء المتبقي من الدخل الصافي بعد طرح الإنفاق

¹ راشد البراوي، (1987/86م)، الموسوعة الإقتصادية، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط2)، ص 34-35.

² أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبد السلام، وآخرون، (1993م) ، أساسيات علم الإقتصاد، (الجمهورية العربية الإشتراكية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الاعلامي، ط6)، ص 206.

³ زكريا محمد بيومي، (1987/86م)، مبادئ الإقتصاد الكتاب الأول في الفكر الإقتصادي، (الخرطوم، مطابع جامعة القاهرة فرع الخرطوم (جامعة النيلين حالياً))، ص 150.

على السلع والخدمات" (1)، نلاحظ أن هذا التعريف عرّف الدخل على أنه الدخل الصافي وهو الدخل المتاح مطروحاً منه الضرائب المدفوعة أو أي إستقطاعات أخرى ، كما نرى أنه تعريف أكثر تحديداً بالرغم من أنه لم يوضح أين يتم وضع هذا الجزء المتبقي وفي أي شكل يحتفظ به وهناك تعريف آخر " ينقسم الدخل من حيث إستعماله بين الإستهلاك والإدخار " أي أن جزء منه يستهلك والجزء الآخر يدخر، وقد يقصد بالإدخار تعريفاً إقتصادياً بهذا المعنى وهو عدم إستهلاك جزء من الدخل، وقد يقصد به مجموع الأموال وهذا المعنى أنه الجزء غير المستهلك من الدخل، أو أنه الزيادة في الدخل عن الإنفاق الإستهلاكي، وواضح من هذا أن الإدخار سواء بمعنى التصرف أو بمعنى الأموال يعرف بالسبب، إذا كنا نتحدث عن الجزء الذي يستهلك من الدخل الفردي فإن الإدخار المقصود يكون فردي، وإذا كنا نتحدث عن الجزء الذي لم يستهلك من الدخل القومي فإن الإدخار يكون هو الإدخار القومي (2)، ويمكن القول أن هذا التعريف له نفس التعريفات السابقة إلا أنه فرق بين الإدخار الفردي والإدخار القومي، وهناك تعريف آخر " الإدخار هو تنازل عن إستهلاك قسط من الدخل" أو بتعبير آخر هو الإمتناع عن إستهلاك جزء من الدخل الإستهلاكي في فترة زمنية معينة كالسنة وذلك بعض تثميته فوراً أو في وقت لاحق (3)، نلاحظ أن هذا التعريف ربط بين الإدخار والإستثمار والفترة الزمنية، يقول د. سامي خليل " إن الإدخار في وجهة نظر الفرد هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي لم يستهلك، أما في وجهة نظر المجتمع فإن المدخرات الكلية عبارة عن الجزء من الدخل الأصلي الذي لم يستهلك وعليه فإنه يمكن تعريف الإدخار: بأنه

¹ عقيل جاسم، (1999م)، التخطيط الإقتصادي، (الأردن، دار مجدلاوي، ط3)، ص35.

² رفعت المحجوب، (1964م)، الإقتصاد السياسي، مقدمة المشكلة الإقتصادية التصرف الإقتصادي، البنيان الإقتصادي، (القاهرة، دار النهضة العربية، ط1)، ص456.

³ حسن سلوم، (1990م)، موجز المبادئ الإقتصادية، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى)، ص22.

فائض الدخل الذي لم ينفق على الإستهلاك ، اي بعباره اخرى فهو الفرق بين الدخل والإستهلاك⁽¹⁾. وهناك تعريف آخر " الإِدخار هو إقتطاع جزء من ناتج النشاط الإقتصادي الجاري الذي كان من الممكن أن يستهلك بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية "⁽²⁾، نلاحظ أن التعريف ربط بين الإِدخار والإستثمار، وفي تعريف ورد في تقرير مؤشرات التنمية في العالم عام (1991م) وهو تعريف خاص بالبنك الدولي كالاتي:

- المدخرات المحلية الكلية هو الفرق بين الناتج الكلي الإجمالي والإستهلاك العام والخاص وهو يشمل كل من الإستثمار المحلي والأجنبي وصافي الإقراض الأجنبي.
- المدخرات المحلية الحقيقية: تسأوي المدخرات المحلية الصافية بالإضافة إلى النفقات على التعليم مطروحاً منها نفاذ الطاقة والمعادن والضرر الذي يسببه ثاني اكسيد الكربون.
- صافي المدخرات المحلية: هوعباره عن المدخرات المحلية الكلية مطروحاً منها إستهلاك رأس المال الثابت، إستهلاك رأس المال الثابت يمثل قيمة إهلاك رأس المال المستهلك في العملية الإنتاجية.

وقد قدم التفسيرات التالية لمحتويات التعاريف أعلاه:

-نفقات التعليم: هي نفقات التشغيل الجارية على التعليم شامله الأجور والمرتبات ولا تشمل الإستثمارات الرأسمالية والمباني والتجهيزات.

- نفاذ الطاقة:هي المواد التالفة المستخدمة من الطاقة وهي البترول الخام،الغاز الطبيعي والفحم.

- نفاذ المعادن: ناتج ربح المواد والكميات المستخرجة من المعادن، وهي تشير إلى البوكسيت،

النحاس، القصدير، الحديد، الرصاص، النيكل، الفوسفات، الذهب والفضة، ثاني اكسيد الكربون

يقدر بعشرون دولار لكل طن من الكربون(ضرر الوحدة) مضروباً في عدد الأطنان التي تم

¹ سامي خليل، (1994م) ، نظرية الإقتصاد الكلي(ج أ)، المفاهيم والنظريات الحديثة،(الكويت، دار كاظمة للنشر)،ص47.

² خالد الحامض ، التخطيط الإقتصادي ، (بدون)، ص330.

إنبعثها⁽¹⁾، وهو تعريف متقدم يتناسب مع الدول المتقدمة، ويجب أن نفرق بين مفهوم الإدخار والمدخرات، أما الإدخار هو الفعل الذي يتم باستمرار (تدفق) وبمعدل معين في زمن معين، وعندما نتحدث عن الإدخار فإننا نتحدث عن معدل الإدخار (تدفق الإدخار) أما المدخرات فهي الموجودات من الإدخار في وقت معين.

بعد أن تم إبراز وشرح التعريفات المختلفة للإدخار في الفكر الإقتصادي لابد من تحديد تعريف للإدخار عامة، والإدخار المحلي بصفة خاصة ويكون أساس للبحث ويساعد في مناقشة مشكلة البحث، وفي سبيل الوصول إلى ما سبق من تعريف للإدخار بالمعنى الإقتصادي يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية:-

أولاً: يجب ان يكون الإدخار في صورة تكمن من الإستفادة منه، اي أن يكون في صورة أموال سائلة أو أوراق مالية (سندات)، اسهم، شهادات إستثمار اي يمكن إستخدامه بصورة تؤدي أو تمكّن من تمويل نشاطات تؤدي في النهاية إلى نمو اقتصادي والإ يكون في شكل موجودات جامدة لايمكن الإستفادة منها مثل المعادن (ذهب، فضة،..الخ) أو مباني أو عربات، أو اي شئ يمكن تخزينه بصورة لايمكن الإستفادة منه.

ثانياً: أن يكون متاح لمن يريد إستخدامه في اي زمن وذلك عبر توفره في اماكن يمكن الوصول إليها بسهولة سواء كان عبر أوعية المدخرات مثل البنوك، المؤسسات المالية، سوق الأوراق المالية. ثالثاً: يجب أن يكون متاح للإستخدام في الإستثمار أو للمصلحة العامة وأن يكون متاح لذلك سواء كان من عائد عمل أو ثروة مكتسبة.

رابعاً: أن يكون جزء من دخل متاح أو ثروة مكتسبة بعد كل الخصومات من ضرائب أو غيرها أو اي اضافات اخرى، ونخلص إلى تعريف للإدخار في الآتي "جميع الأموال المتبقية من الدخل أو

¹ البنك الدولي،(1991م)، مؤشرات التنمية في العالم ، مارس، ص65.

الثروة بعد الإستهلاك وتكون في صورة تمكن من إستخدامها والإستفادة منها في الإقتصاد القومي ويكون متاحاً من جانب الدولة أو أوعية عديدة بهدف إستخدامه في التنمية الإقتصادية⁽¹⁾.

2-1-3: أنواع الإِدخار:

بعد أن تم التعرف على الإِدخار بصفة عامة لابد من دراسة أنواعه ومصادره، فنجد أن هناك عدة أنواع من الإِدخار وذلك حسب وجهة النظر التي ننظر إليها منها مايلي:

أولاً: من حيث طبيعة تكوينه أو عنصر الجبرية يمكن تقسيمه إلى:

إِدخار إجباري: هو ذلك الجزء الذي ينتزع من المدخر جبراً - أي إنه لا تكون للمدخر حرية القرار

بل يقوم بعملية الإِدخار كعملية مفروضة عليه ضمن الإطار المؤسسي الذي يعيش فيه.⁽²⁾

ويتمثل هذا النوع في خمس صور هي:

1- الإِدخار الناشئ عن نظام التأمينات الإجتماعية: تنتهج الدولة نظاماً معيناً لكفالة القوى العاملة بها وذلك فيما يعرف بنظام التأمين الاجتماعي (Social Insurance System) وبمقتضاه تلتزم المؤسسات المشمولة بهذا النظام بأن تستقطع مبالغ محددة من أجور القوى العاملة بها (المشركين) وتضيف لذلك حصتها التي يحددها القانون، وتسدّد بصورة دورية للجهة التي تدير هذا النظام ، سواء كان صندوق تأمين أو مؤسسة أو هيئة، بحيث يستحق المشترك بعد سن معينة أو حالات محددة (يحددها القانون) مبالغ دورية تدفع له ، وبالتالي فإن الأقساط الدورية التي تدفع لجهة التأمين الإجتماعي تمثل إِدخاراً إجبارياً أساسه عقد العمل الذي ينظم العلاقة بين المستخدم من جهة والمخدم من جهة اخرى.⁽³⁾

¹ عمر حسن العبد احمد، (2005م)، محددات الإِدخار المحلي في السودان دراسة تطبيقية للفترة (1970م-

2000م)، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)، ص 19.

² عبد الله يوسف يعقوب، (2010م)، سياسة إستقطاب المدخرات بالمصارف " المصارف السودانية

نموذجاً"، (سوريا، مطبعة الصالحاني، ط1)، ص 30.

³ خليل محمد الشماع، (1987م)، أنواع الإِدخار العالم العربي ومؤسساته، بحث مقدم لندوة تنمية المدخرات

العربية المحلية والمغترية وإستخداماتها، (صنعاء)، ص 13.

ولكي نحسب الإدخار الإجباري الصافي المتحقق في نظام التأمين الإجتماعي في مجتمع معين يلزم إجراء مقاصة سنوية بين قيمة الأقساط الدورية المدفوعة لجهة التأمين وجملة المدفوعات للمستحقين بواسطة جهة التأمين حسب الحالات التي يحددها القانون.

2- الإدخار الناشئ عن الدين العام: تلجأ بعض الدول لضرورات تمويل التنمية أو بسبب ضعف الثقة في السياسة الاقتصادية أو لحاجتها لدعم نفقاتها العسكرية في أوقات الحرب أو رغبة منها في إمتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق كاسلوب لخفض معدل التضخم وتلافي آثاره - تلجأ إلى طرح سندات الدين العام ، وأحياناً يلزم الأفراد بمسكها إجبارياً حسب شروط إصدار الدين العام⁽¹⁾ ، بذلك يكون الأفراد والمؤسسات الذين فرض عليهم هذا الإمساك مدخرين إجبارياً طيلة مدة الدين العام ، وفي بعض الدول ينص صراحة أو بشكل غير مباشر بربط مسك الدين العام بإنجاز معاملات بعينها لصالح الفرد أو المؤسسة غير أن الاكثر أهمية هو(إتجاه السلطة النقدية إلى إلزام المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى بمسك جزء من الدين العام بنسب معينة مرتبطة بودائعها)⁽²⁾.

3- الإدخار الناشئ عن التضخم: يظهر الإدخار الإجباري في حالة التضخم فيما يفرضه إرتفاع أسعار السلع والخدمات من إدخار على الذين لم ترتفع دخولهم النقدية بنفس نسبة الإرتفاع في الأسعار، إذ إنهم يضطرون إلى إنقاص حجم إستهلاكهم لصالح المجتمع أو الذين إرتفعت دخولهم النقدية بمعدل يفوق الزيادة في الأسعار، أي إنهم يدخرون إجبارياً لغيرهم. وبناءاً على ذلك يمكن القول إن هذا النوع من الإدخار يتسع نطاقه في حالة التضخم الجامح (Runway Inflation) التي ترتفع فيه الأسعار بوتائر عالية.

¹ عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، (1988م)، إقتصاديات المالية العامة، (القاهرة، المطبعة الكمالية)، ص407.

² خليل محمد الشماع، (1987م)، مرجع سابق، ص19.

4- الإدخار الناشئ عن استخدام البطالة المقنعة: تعرف البطالة المقنعة بوجود أعداد فائضة من القوى العاملة تزيد عن الحاجات الفعلية للإنتاج بحيث أن إزالتها لا تؤدي الى تخفيض الإنتاج⁽¹⁾. وينشأ الإدخار الإجباري هنا إذا ما أمكن تشغيل هذا الفائض في الأنشطة الاقتصادية الأخرى دون أن تحدث زيادة في مجمل الإستهلاك ، ذلك أن ثمة إدخار كامن في البطالة المقنعة يمثل الدفعات التي يتحملها العاملون المنتجون ويقدمونها لغير المنتجين بسبب الإطار العائلي والنظام القيمي السائد في المجتمع المعين ، فإن تحويل ذلك الإدخار الكامن (الذي يعادل إستهلاك الفائضين) إلى استخدامات منتجة دون حدوث زيادة في إستهلاك العاملين الباقين والفائضين: بلا شك يؤدي لاحقاً إلى زيادة التراكم الرأسمالي وما ينتج عن ذلك من زيادة الطاقات الإنتاجية للمجتمع يؤدي لاحقاً إلى المزيد من الإدخار الإختياري ويمكن لهذا النوع من الإدخار أن يلعب دوراً هاماً في الدول النامية وذلك لعظم حجم القوى العاملة العاطلة والتي تظهر بصورة واضحة في القطاع الزراعي.

5- الإدخار في موازنة الدولة: يتمثل الإدخار هنا فيما تحققة الدولة من فائض أو عجز في حساباتها الختامية فيكون للدولة فائض (إدخار إيجابي) إذا كانت النفقات العامة أقل من الإيرادات العامة ويكون لها عجز (إدخار سالب) إذا كانت النفقات العامة أكثر من الإيرادات العامة، وعنصر الجبرية في هذا الإدخار يظهر لنا بصورة واضحة إذا علمنا أن الضرائب التي تفرضها الحكومات تشكل أهم الإيرادات في حساباتها لذلك نجدها تلجأ لإتباع مختلف السبل لتحقيق فائض في حساباتها برفع حصيلة التحصيل الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة أسعاره وإرتفاع بمستوى الإدارة والتنظيم والأمانه في الأجهزة الضريبية.

إدخار اختياري: هو الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه والذي يقرر المدخر بمحض إرادته عدم إنفاقه على السلع والخدمات⁽¹⁾، أي أن الإدخار هنا يخضع للقرارات الدورية والإستثنائية للمدخر من

¹ حسين عمر، (1965م)، موسوعة المصطلحات الإقتصادية، (القاهرة، مكتبة القاهر الحديثة)، ص53.

حيث نسبة الإدخار والوعاء وغير ذلك، ويمكن تقسيم هذا النوع من الإدخار حسب الوعاء إلى إدخار في غير المصارف وإدخار في المصارف كآلاتي:

أ- الإدخار في غير المصارف: يأخذ الإدخار الإختياري في غير المصارف اربعة اشكال رئيسية هي:

- الأرصدة النقدية لدى الجمهور: عادة ما يلجأ الجمهور للإحتفاظ بقدر من العملة لأغراض معاملاته دون إيداعها بالمؤسسات المالية الوسيطة المختلفة، ويتوقف حجم العملة لدى الجمهور في مجتمع معين على العديد من العوامل كحجم وطبيعة المعاملات التجارية وطرق الدفع السائدة (نقداً أو بشيكات أو بادوات تقنية أخرى) والعادات المصرفية للأفراد ونظام الضرائب السائد وغير ذلك، لذلك ترتفع نسبة هذه العملة للعرض الكلي للنقود في الدول النامية وذلك لضعف الوعي الإدخاري والمصرفي وسيادة أسلوب الدفع النقدي في المعاملات وعدم تطوير الجهاز المصرفي، هذا يعكس الحال في الدول المتقدمة إذ تتخفص فيها العملة لدى الجمهور بالنسبة للعرض الكلي للنقود وذلك لتطور العادات المصرفية والنظام المصرفي فيها.

وتشكل العملة لدى الجمهور نوعاً من أنواع الإدخار الإختياري ولكنها مدخرات تحفظ بعيداً عن الأجهزة المالية الوسيطة وبالتالي لا تمكن هذه الأجهزة من زيادة قدرتها الإئتمانية.

- شراء الأوراق المالية: تشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات واذونات الخزانة وشهادات الإستثمار وادوات المديونية الأخرى⁽²⁾.

يعتبر شراء الأوراق المالية نوعاً من الأوعية الإدخارية الهامة بصرف النظر عن مشتريها او ماسكها سواء كان قطاعاً عائلياً او قطاع منشآت، فمن خلالها يمكن إستقطاب الكثير من المدخرات وتوجيهها للإستثمار المنتج ويتوقف النجاح في ذلك على وجود سوق مالية منظمة تشرف

¹ عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، (1988م)، مرجع سابق، ص 445.

² احمد محي الدين احمد، (1404هـ)، عمل شركات الإستثمار الاسلامية في السوق العالمية، رسالة ماجستير (منشورة) قدمت لجامعة ام القرى، جدة، ص 97.

عليها هيئات وتحكمها تشريعات عمل ومعرفة بالأسس الفنية بعملها وجمهور المتعاملين، فيها حرية إقتصادية ورأسمال معد للإستثمار ويتضاءل دور الأوراق المالية في الدول النامية كوعاء إيداري وذلك لعدة اسباب:

أ- يتناقص عدد شركات المساهمة والمسئولية المحدودة في بعض الدول النامية وبالتالي تتناقص الأسهم المطروحة للمدخرين، والسبب في ذلك أن نسبة معتبرة من هذه الشركات من نوع الشركات العائلية ومحدودة المساهمة.

ب- تفتقر الكثير من الدولة النامية للأسواق المالية المنظمة والمتطورة التي يتم من خلالها التعامل في الأوراق المالية.

ج- تعاني أسواق المديونية في بعض الدول النامية من عدم توجه المنشآت المالية غير المصرفية لإمساك الدين العام (الذي يعتبر أهم أنواع المديونيات) وقد يعود ذلك لحصر الدور على الجهاز المصرفي وفق السياسات النقدية المعمول بها في تلك الدول أو لوجود فرص إستثمارية بديلة لتلك المنشآت.

د- يحجم القطاع العائلي في كثير من الدول النامية عن مسك الدين العام (السندات الحكومية) بصفة خاصة ويرجع ذلك إما لأسباب دينية تحرم مسك الدين العام ذي الفائدة أو لتخوف المدخر من آثار التضخم سيما في الحالات التي يكون فيها التزام الدولة طويل الأجل أو متوسط الأجل حيث تسدد للماسك المديونية بقوة شرائية منخفضة وقد يكون الإحجام بسبب إحتتمالات التخوف من عدم وفاء الحكومة بالسداد نتيجة لأوضاعها المالية أو عدم إستقرارها السياسي، كما قد تكون هناك فرص إستثمارية بديلة.

هـ- الأرباح المحتجزة في المنشآت الإقتصادية: عادة ما تلجأ منشآت الأعمال سواء في القطاع العام أو الخاص إلى إحتجاز نسبة من صافي أرباحها السنوية دون أن توزعها للمساهمين أو المالكين وذلك بغرض تقوية المركز المالي للمنشأة أو مواجهة اي خسائر محتملة، ويجري ذلك

سنيًا إلى أن تبلغ نسبة الأرباح المحتجزة في بعض الشركات المساهمة نسبة معينة من رأس المال (50%) مثلًا⁽¹⁾. ويصنف البعض الأرباح المحتجزة بأنها إيداع إجباري⁽²⁾ باعتبار أن قرارات توزيع الأرباح من عدمها تتخذ عادة من قبل إدارات هذه الشركات ضمن مساهمين غائبين عن متراك عملية اتخاذ القرارات وبصفة خاصة في الشركات ذات الأسهم الكثيرة مما يجعل عدم توزيع جزء من الأرباح السنوية إيداعاً إجبارياً ، يعترض آخرون على هذا التصنيف ويرون أن هذه الأرباح السنوية المحتجزة في منشآت الأعمال تعتبر من قبيل الإيداع الاختياري باعتبار أن قرارات إحتجاز جزء من الأرباح السنوية تتخذ عادة من قبيل الهيئات العمومية للمساهمين في شركات القطاع الخاص ويفترض أن المساهمين أو المالكين - نظراً على الأقل - إتخذوا هذه القرارات بإرادتهم ، أما في شركات القطاع العام فإن قرار نسبة الإحتجاز والتوزيع تحكمها تشريعات ولوائح وما ينشأ عنها من إحتجاز للأرباح الصافية السنوية.

والأرجح أن الأرباح المحتجزة تعتبر من قبيل الإيداع الاختياري مادام هنالك تنازل رضائي من الشركاء أو الملاك عن جزء من الأرباح ليضم إلى رأسمال المنشأة سواء كان هذا التنازل تم من تجميع الملاك أو من يفوضهم في ذلك.

و- الإيداع بواسطة المنشآت المالية الوسيطة: تتمثل المنشآت المالية الوسيطة في شركات التأمين وصناديق توفير البريد وشركات الإستثمار بمختلف أنواعها (كشركات الأوراق المالية وغيرها) وتشكل هذه المنشآت أوعية إيداعية إختيارية مهمة حيث تستطيع من خلال تقديم خدماتها المختلفة إستقطاب مدخرات المستفيدين منها سواء أفراداً أو مؤسسات أعمال أو هيئات.

فيما يتعلق بشركات التأمين والتي تعتبر أهم أنواع هذه المؤسسات او المنشآت يأتي دورها في تعبئة المدخرات من خلال تعدد أنشطتها وأنواع الحماية التي توفرها كالتأمين على الحياة والتأمين ضد

¹ محمد كمال عطية ،(1984م)، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الاسلامي،(القاهرة ، مطبعة اطلس)، ص169.

² محمد زكي الشافعي، (1970م)، التنمية الإقتصادية،(القاهرة ، دار النهضة العربية ، ط2)، ص37.

المسؤولية والحوادث وإعادة التأمين ، هذا بالإضافة الى دخولها مع غيرها من الشركات كمستثمر في أسواق المال تعمل كوسيط بين المدخرين والجهات التي تحتاج إلى تمويل ، يتأثر نشاط شركات التأمين في جذبها للمدخرات ببعض العوامل كالوعي التأميني لأفراد المجتمع وسيادة نظم التأمين الإجتماعي ومستوى الأجور في الدولة ومدى اشتغال وثائق التأمين على معدل الفائدة .

أما صناديق توفير البريد فهي أفرع تلحق في العادة بمكاتب البريد تهتم بجذب الودائع الصغيرة وبصفة خاصة من القطاع العائلي أو الأفراد وتستطيع هذه الصناديق بإنتشارها الجغرافي الكبير ضمن مكاتب البريد وإتاحتها وسائل مناسبة لإنتقال المدخرات من منطقة لأخرى وقبولها للودائع الصغيرة أن تسهم في يتعبئة المدخرات ، والواقع أن هذا النوع من الأوعية قد شكل تراجعاً في كثير من الدول في ظل تنامي وحدات الجهاز المصرفي .

أما النوع الأخير من هذه المنشآت فهو شركات الإستثمار والتي تشمل أنشطتها جميع المدخرات من الأفراد والشركات وإستثمارها في مختلف المجالات وتتبع هذه الشركات أسلوب إصدار الصكوك وشهادات الإستثمار* شبيه بما تتبعه بعض المصارف في جذب المدخرات ويتوقف نجاح مثل هذه الشركات في إستقطاب المدخرات على ما توفره للمدخرين من أهداف يبتغونها سواء تعلق ذلك بالعائد على مدخراتهم أو أي نوع من من الخدمات تقدم لهم⁽¹⁾.

ب- الإدخار الإختياري في المصارف: يتم التطرق إليه في الفصول اللاحقة إنشاء الله من حيث مساهمة المصارف في جذب المدخرات المحلية.

ثانياً: من وجهة نظر ما هو القطاع الذي يقوم به يمكن تقسيمه إلى:

* شهادات الإستثمار انظمة إيداعية مستقلة وهي عبارة عن صك يعطي طالبة -المدخر- القيمة المسماه على الصك وهي أنواع كشهادات الإستثمار ذات العائد الجاري وذات القيمة المتزايدة وذات الجوائز وقد كيفت الشركات الاسلامية هذه الشهادات لتتماشى مع الشريعة الإسلامية.

¹ عبد الله يوسف يعقوب ، (2010م)، مرجع سابق ، ص 36.

- مدخرات القطاع العام: هو الإدخار الذي تقوم به الحكومة في شكل فائض الميزانية العامة وكذلك يشمل فوائض مدخرات القطاع العام.

- مدخرات القطاع الخاص: هي المدخرات التي يقوم بها الأفراد (القطاع العائلي) ومؤسسات القطاع العائلي (قطاع الأعمال).

ثالثاً: من الوجهة الجغرافية يمكن تقسيمه الي:

- الإدخار القومي: هو الإدخار الذي يقوم به المواطنين داخل الدولة ومواطنين نفس الدوله بالخارج ناقصاً مدخرات الأجانب الذين يقيمون في الدولة.

- الإدخار المحلي: وهو الإدخار الذي يقوم به كل الذين يقطنون داخل الدولة سواء كانوا مواطنين أو أجانب.

رابعاً: من وجهة النظر المحاسبية: ذلك الجزء من الدخل الذي يخصص بغرضين معا.

- تجديد ما بلي من المعدات الرأسمالية نتيجة إستخدامها في العمليات الإنتاجية.

- تكوين معدات رأسمالية جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية.

خامساً: من ناحية الشكل الذي يتخذه:

- إدخار في صورة أصول نقدية: يأخذ صورة أموال سائلة كالسندات، أسهم، شهادات إستثمار.

- إدخار في صورة ارصدة عينية: يأخذ شكل عيني كالسلع، خدمات، أو كما يحدث في فائض التجارة الخارجية.

سادساً: من ناحية المقدرة:

- إدخار إيجابي: يكون إيجابي عندما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة نتيجة لإستثماره أو على الأقل المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.

- إدخار سلبي: يكون سلبياً عندما يكون الدخل القومي من الضالة بحيث يزيد الإستهلاك القومي عن الدخل القومي فلا يتبقى أي جزء منه للإدخار وفي هذه الحالة نجد أن المجتمع يعجز عن

المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي دون تدهور، ومن هنا يمكن القول أن الإدخار السلبي يترجم في صورة تدهور في الطاقة الإنتاجية للمجتمع⁽¹⁾.

سابقاً: من وجهة نظر مكان حدوثه:

- إدخار داخلي (محلي): وهو ما يكون داخل الدولة سواء كان من مواطنيها أو غير مواطنيها ولكنه يشمل كل اللذين داخل حدود الدولة.

- إدخار خارجي (أجنبي): وهو ما يكون خارج الدولة.

2-1-4: مصادر الإدخار وأهميته:

2-1-4-1: مصادر الإدخار: هناك مصدرين للإدخار هما:

المصدر الداخلي: وهو يشمل المدخرات المحلية وتتمثل في الآتي:

- مدخرات القطاع العائلي (الأفراد).

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص.

- مدخرات قطاع الأعمال العام.

- مدخرات الحكومه.

المصدر الخارجي: وهو يشمل المدخرات الأجنبية وتتمثل في الآتي:

- المدخرات الرسمية (الحكومية).

- المدخرات الخاصة.

إن التقسيم أعلاه قد يكون أشمل بصورة تمكن من دراسة الإدخار بصفة عامة مع التركيز على الإدخار المحلي بصورة خاصة.

¹ رمزي زكي، (1966م)، مرجع سابق، ص 41.

أولاً: الإدخار المحلي: يمكن أخذ المصدر الداخلي للإدخار حسب أنواعه السابقة بشئ من التفصيل كالآتي:

- مدخرات القطاع العائلي (الأفراد):

وهي المدخرات التي يقوم بها هذا القطاع من ما يزيد من دخولهم المتاحة على الإستهلاك ويوجه الفائض للإدخار ويسمى بالإدخار الشخصي وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها بعد خصم الضرائب المباشرة والإنفاق الخاص على الإستهلاك⁽¹⁾، ويقصد بالقطاع العائلي جميع الأفراد الطبيعيين القائمين في الدول محل الإعتبار دون النظر إلى جنسياتهم، أو مدى إعتبارهم على الإقامه في الدولة ويشمل القطاع العائلي المؤسسات الخاصة التي لا تهدف إلى أرباح ، وجميع المؤسسات الخاصة المساهمة أو غير المساهمة كالجمعيات والنوادي والمؤسسات التي تهدف اصلاً إلى تحقيق ربح مادي أو تقديم الخدمات إلى قطاع الأعمال وتجمع دخولها بصورة أساسية من الرسوم والإشتراكات المجمعمة من أعضاءها والمنح التي تأتيها من قطاع الأعمال والقطاع الحكومي وكذلك في بعض الأحوال من حصيلة البيع المباشر للخدمات مثل: رسوم المستشفيات والمدارس الخاصة⁽²⁾ وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدت صور أهمها:

1- الإستثمار المباشر: ويشمل هذا النوع نوعاً هاماً من أنواع المدخرات فمثلاً في الريف إقتناء المزارع الآلات والمعدات الزراعية، بناء المساكن، إصلاح المزارع، وكذلك شراء أهل المدن المجوهرات كالذهب والفضة ، وهذا النوع من الإستثمار (الإدخار) يتميز بعدم وجود وسيط بين المدخرين والمستثمرين وذلك يعني أنهما يشكلان وجهان لعملة واحدة ، كما قد يكون هذا الإدخار

¹ صبحي تادرس، محمد يونس، (1984م)، مقدمة في الإقتصاد، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر)، ص460.

² علي حافظ منصور، (1992م) ، مبادئ الإقتصاد الوصفي من منظور إسلامي، (مطابع جامعة القاهرة ، فرع الخرطوم - جامعة النيلين حالياً ، ط1)، ص455.

بصورة غير مباشرة من خلال التحسينات التي تطرأ على الأراضي الزراعية والمباني السكنية والآلات الزراعية.

2- المدخرات التعاقدية : مثل عقود التأمين على الحياة أو نظم التأمينات الإجتماعية والمعاشات، وتتميز هذه المدخرات بدرجة من الثبات.

3- الأصول السائلة: وهي تشمل الأرصدة النقدية أو الأصول المالية كأسهم، السندات وشهادات التوفير التي تودع في صناديق التوفير والبنوك وما شاكلها.⁽¹⁾

4- الودائع بصورها المختلفة في البنوك، صناديق التوفير، شهادات الإدخار والإستثمار، شراء السندات والأذونات الحكومية وتلك الخاصة بالشركات.

5- الإستثمار المباشر في إقتناء الاراضي، المزارع، المباني والمسكن التي تكون في البيئات الريفية حيث تضاف الإستثمار⁽²⁾.

6- سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة.

-دوافع الإدخار في القطاع العائلي:

عندما يقوم الفرد بعدم إنفاق كل دخله أو إدخار جزء منه فإنه امام عدة تصرفات أهمها:

1- الاحتفاظ بها إضافة إلى الأرصدة الموجودة (إكتناز).

2- الإحتفاظ بها بحسابات البنوك.

3- شراء أصول رأسمالية جديدة.

4- شراء أسهم وسندات جديدة بصورة رجال الأعمال، منشآت الأعمال أو الدولة.

ويمكن أن تكون هناك دوافع شخصية للإدخار:

1- تأمين الحياة عند الشيخوخة.

¹ محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمن يسري أحمد،(1992م)، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، (الإسكندرية ، الدار الجامعية)، ص12.

² صبحي تادرس، محمد يونس،(1984م)، مرجع سابق ، ص461.

2- إيدارها لشراء بعض الأغراض التي لا يستطيع تمويلها من دخله الجاري مثل السلع المعمرة (عربات، ثلاثيات، تلفزيونات).

3- تحقيق قدر من الرفاهية في المستقبل.

4- إحتياط للظروف السيئة مثل المرض.

5- ترك ثروة لورثته لتضمن لهم المستقبل.

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

يشمل هذا القطاع جميع المنظمات والمنشآت التي تنتج السلع والخدمات بقصد بيعها وتحقيق أرباح منها وهي تشمل: المنشآت الخاصة غير المساهمة كالمزارع ومحلات البيع والحرفيين والعاملين لحسابهم الخاص وجميع الأشخاص المشتغلين لحسابهم كالأطباء والمهندسين والمحامين وكذلك تشمل المؤسسات الخيرية وأصحاب العقارات سواء كانوا مؤجرين أو قاطنين بها، ويتمثل الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يتحصل عليها المشروع من حسيطة المبيعات السلعية والخدمية وبين مجموع نفقاته التي تشمل:

1- قيمة مستلزمات الإنتاج (المواد الأولية المختلفة ومواد التشغيل).

2- مجموع المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج (أجور، رواتب، حوافز، مكافآت، بدلات، إيجارات).

3- أقساط إهلاك الأصول المختلفة من مباني وارااضي.

4- صافي الضرائب المدفوعة إلى السلطات المركزية.

5- الأرباح الموزعة على اصحاب رؤوس الاموال⁽¹⁾.

ويتمثل إيدار هذا القطاع في الإيرادات المحققة في هذه المنشأة ناقصا الدخل الموزعة والضرائب المباشرة، ويتوقف إيدار قطاع الأعمال الخاص على عدد من العوامل أهمها:

¹ محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري احمد، (1992م)، مرجع سابق، ص188.

1- الأرباح المحققة وسياسة توزيعها، فكلما كانت الأرباح كبيرة زادت المدخرات، وكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنتظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة إيداع المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما يمثل الإنخفاض في فترات الكساد.

2- طبيعة وبرامج وخطط قطاع الأعمال، فكلما كانت أعمال هذا القطاع تحتاج إلى أموال كبيرة كلما أدى ذلك إلى زيادة المدخرات.

3- مدى تطور ونمو هذا القطاع، فكلما هذا القطاع متطوراً كلما زاد من مدخراته خاصة القطاع الزراعي الصناعي، التجارة الخارجية وقطاع التعدين.

وأهم دوافع الإيداع في هذا القطاع يتمثل في إعادة الإستثمار والتوسع في المشاريع القائمة، وتكوين إحتياجات لمقابلة الإحتياجات المستقبلية، الظروف الطارئة.

- مدخرات قطاع الأعمال العام:

يشمل قطاع الأعمال العام جميع المشاريع والمؤسسات والهيئات والشركات التي تمتلكها الدولة وتقوم بتنفيذ خطط وبرامج التنمية، ويمكن القول أن حساب الدخل الصناعي لقطاع الأعمال العام يحسب بنفس الطريقة التي يحسب بها الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص إلا أن صافي الأرباح لا يظهر ضمن بنود الأرباح لايوليته للدولة، ومما سبق يعني أن الإيداع في قطاع الأعمال العام يأتي من الفرق بين إيرادات ومصروفات هذا القطاع والفرق بينهما يذهب لموازنة الدولة ويتعتبر فائض (إيداع) والعكس صحيح إذ لم يكن هناك فائض، إن هناك مجموعة من العوامل التي تحد من حجم مدخرات قطاع الأعمال العام منها:

1- السياسة السعرية للمنتجات: إذا أنها كثيراً لا تخضع لإعتبارات التكاليف بالسوق، ولكن تحدد هذه الأسعار طبقاً لإعتبارات إجتماعية أو سياسية وفي حالات أخرى تكون أرباح إحتكارية.

2- السياسة السعرية لمستلزمات الإنتاج: بدورها كثيراً مالا تخضع لإعتبارات تكاليف السوق إذ كثيراً ما تحوي قدرًا من الدعم.

3- سياسة التوظيف والأجور: كثيراً ماتفرض الدولة على شركات القطاع العام عمالة زائده على الأخص في ظل التزام الدولة بتشغيل الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا للإسهام في حل مشكلة البطالة بالإضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفأه الإنتاجية وتقدير مكافآت وعلاوات دون النظر إلى نتائج الأعمال.

4- مستوى الكفأه الإنتاجية في هذا القطاع: لأنه كلما إرتفع مستوى الكفأه الإنتاجية ادى ذلك إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإيرادات وبالتالي المدخرات، وبالعكس إذا ما كانت الإنتاجية متدنية.

- الإدخار الحكومي:

يتحقق الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض إتجه إلى تمويل الإستثمارات وتسديد أقساط الديون(حالة مديونية الحكومة) اما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإن تمويله يتم عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى مثل القروض أو ضخ نقود جديدة (التمويل بالعجز)، وتعمل الحكومة دائماً إلى تنمية مواردها بالضغط على نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه إلى ضروب ومجالات الإستثمار والتنمية المستهدفة⁽¹⁾، وتشمل النفقات الحكومية الجارية الإنفاق العام، أي إنفاق على ما تقوم به الدولة من خدمات عامة في مجال الأمن والدفاع والتعليم والصحة أو مشروعات المنافع لاخرى وكذلك ما يطلق عليه بالنفقات التمويلية التي تتمثل في الإعانات والدعم وفوائد وأقساط الدين العام.

نجد أن عائد أو دخل الحكومة الذي يتم منه هذا الإدخار يتمثل في الآتي:

1- الضرائب: هي تلك التي تفرضها الدولة وقد تكون بشكل مباشر وتسمى بالضرائب المباشرة) وهي في الغالب تكون على الدخل والأرباح والتركات، أو غير مباشر(الضرائب غير المباشرة)* تفرض

¹ محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمن يسري احمد،(1992م)، مرجع سابق، ص ص204-205 .

* يتحمل عبئها من يقوم بدفعها وهي تكون على المرتبات والأجور والأرباح الرأسمالية ، ... الخ .

على السلع والخدمات وتكون الضرائب في كل الحالتين المباشرة وغير المباشرة قسرية وتفرض بواسطة الدولة، ونجد أن مهمة هذه الضرائب أنها مصدر من مصادر التمويل التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .

2- القروض: تلجأ الدولة إلى تأمين الأموال اللازمة لها عن طريق القروض التي يمكن أن تكون إختيارية مثل شهادات الإستثمار أو الاسهم التي تطرحها الدولة وتسمح للأفراد شراءها حسب رغبتهم وتقوم الدولة بالترويج وحث المواطنين عليها، ويمكن أن تكون إجبارية ترغم الدولة بعض الشرائح من الأفراد مثل تأمينات التقاعد ومختلف أنواع التأمينات الإجتماعية.

3- الإصدار النقدي (التمويل التضخمي): وهو يعني زيادة السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة أو الإقتراض من الجهاز المصرفي مما يوفر أموالاً للتمويل ويعتبر هذا النوع من التمويل مصدراً لتأمين السيولة النقدية اللازمة للإستثمار في المشاريع الإنتاجية مما يخلق إنتاجاً إضافياً يؤدي إلى إمتصاص الزيادة النقدية وبالتالي لن يكون لهذا الأمر أثراً سلبياً على التنمية أو على الأسعار، وهناك رأي آخر يرى أن الإصدار النقدي هو السبب المباشر للتضخم الإقتصادي بسبب ما يحدثه من إختلال في التوازن بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج، إن مكان توظيف هذه الزيادة النقدية هو الذي يحدد فيما إذا كانت إيجابية ام سلبية، مساندة على عملية التنمية ام معوقه لها، اي أن هذه الزيادة تكون إيجابية ومساعدة للتنمية إذا اتجهت إلى الإستثمار في المشاريع الإنتاجية وأدت إلى إنتاج إضافي يمكن موازنته مع الكتلة النقدية الزائدة بينما تكون سلبية ومعوقه إذا إتجهت إلى الإستثمارات غير المنتجة وبالتالي لم تحقق اي إنتاج إضافي وإنما تكون مصدراً من مصادر التضخم.

* من يقوم بدفعها يقوم بنقلها إلى الاخرين مثل الضرائب على الصادرات والواردات ، الضرائب على السلع المنتجة محليا مثل ضريبة المبيعات، وغيرها.

المدخرات الجماعية: يقصد بها تلك المدخرات التي تستقطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إلزامية نتيجة لترتيبات معينة تفرضها الدولة بقانون، وأنه لا يكون للأفراد قراراً اختيارياً للقيام بها ام لا وإنما لتشريعات معينة تصدرها الدولة وتلزم بها الأفراد والجماعات والهيئات وبالتالي أن الأفراد ليست لهم اي سلطه على هذا النوع من الإدخار وتتمثل هذه الإدخارات في صناديق التأمينات الإجتماعية، المعاشات .. الخ، ولاشك أن هذه الأموال المستقطعة تعتبر إدخاراً يوفر أموالاً كبيرة للدولة قد تستثمرها في مشاريع تنموية وهي تعتبر نوع من الإدخارات الإجبارية، كما أنه يمكن للأفراد الذين يساهمون بها في الحصول على مزايا تعود عليهم بالخير النفع كالخدمات الصحية ،المكافآت ،التعويضات والمعاشات⁽¹⁾.

2-1-4-2: أهمية الإدخار:

أولاً: أهمية الإدخار للفرد:

للإدخار أهمية كبيرة بالنسبة للفرد مع ملاحظة أن مطالبة الأفراد بالإدخار يتطلب إقتناعهم إقتناعاً تاماً بأهمية السلوك الإدخاري وأهميته بالنسبة لهم وبناء عليه يمكن القول أن للإدخار أثراً كبيراً ويمكن أن نذكر بعض من هذه الأهمية:

- يعتبر الإدخار صمام الأمان والأمن بالنسبة لمستقبل الفرد غير المرئي امامه، فالفرد المتيقظ للمستقبل يفكر في إحتياط ما قد يحدث في المستقبل من ظروف سيئة سواء مرض أو عجز أو شيخوخة أو في اي مناسبة إجتماعية أو اي ظروف طارئة تستدعي نقوداً حاضرة.
- مقابلة زيادة مطالب الحياة في المستقبل بنفس مستوى دخله فيعرف ان حاجات الفرد متزايدة دائماً.

¹ رمزي زكي ،(1966)، مرجع سابق، ص245.

- التفكير في توفير متطلبات الحياة لأسرته، وما يتطلب ذلك من مواجهة متطلبات تربية وتعليم وعلاج ابنائه وضمان حياة مستقرة لائقة لهم ، وكذلك توريثهم سواء من خلال الإحتفاظ لهم بثروة في صورة نقدية أو عينية أو في صورة بواليص التأمين على الحياة.

- تنفيذ المشاريع التي يرى الفرد أنه في حاجة إليها سواء كان متجر أو مصنع أو ورشة أو شراء عقار .

- بعض الأفراد لهم عادة البخل وذلك لابد من إيدار المال.

ثانياً: أهمية الإيدار للإقتصاد القومي:

تحتاج التنمية الإقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسية حتى تتجح وهي:

- العنصر البشري وهو الذي يقوم بتنفيذ التخطيط.

- التقدم التقني .

- رأس المال .

نجد أن عملية التنمية لن تتجح ما لم يرصد لها أموالاً لازمه وكافية، وقد اكد كثير من الإقتصاديين أهمية توفير الأموال من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، كما أن عملية تأهيل العنصر البشري وتوفير التقدم التقني تحتاج إلى أموال نقدية وذلك يعني أن رأس المال هو مفتاح التنمية الإقتصادية والتي تتطلب عملية تغيير جذري للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية للدولة بصورة تتلاءم مع إحتاجات التنمية الإقتصادية، ويمكن أن نؤكد على ما سبق من خلال القول أن الإقتصاديون متفقون فيما بينهم أن محددات النمو الإقتصادي تتوقف على عدة متغيرات مستقلة تتحكم في تحديد معدل النمو ومتوسط دخل الفرد وهي:

- معدل نمو السكان .

- معدل رأس المال .

- معدل الإيدار (الإستثمار) .

نلاحظ أنه بالنسبة لمعدل نمو السكان أنه إذا كان السكان ينمون بنسبة أكبر من نسبة نمو الناتج القومي الإجمالي فهذا يؤدي إلى إنخفاض نصيب الفرد من الدخل، كما أن التأثير على معدل نمو السكان لا يمكن أن يتم خلال الفترة القصيرة ، اما معدل رأس المال وهو عبارة عن وحدات رأس المال اللازمة لزيادة الدخل والناتج بوحدة واحدة ولاشك أن هذا يعتبر ذو أهمية كبيرة خاصة في الدول المتخلفة بسبب الحاجة له في مشاريع البنيات الأساسية كالطرق، الكباري، المياه، الكهرباء، وشبكات السكه حديد... الخ، وتحتاج هذه المشاريع لكثافة رأس المال ولكن إنتاجيتها ضعيفة، كما نلاحظ أنه لايمكن التأثير عليها في الأجل القصير كما هو الحال بالنسبة لمعدل نمو السكان، وبالتالي يمكن القول أن معدل الإدخار هو الذي يمكن التأثير عليه خلال الفترة القصيرة، وبالتالي يمكن أن نزيد الإدخار الوطني عن طريق زيادة الإدخار الإجباري أو الإختياري أو الإقتراضي من الخارج ونجد أن أهمية الإدخار ترجع إلى أنه الوسيلة لتمويل برنامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية وبالتالي تقدم الدولة كما أنه يخفف من الضغوط الإقتصادية ونضيف أن أهمية الإدخار ووظيفته في الإقتصاد القومي لا تقتصر على الدور الذي تلعبه في تمويل برامج التنمية والتخفيف من الضغوط الإقتصادية فحسب بل يقوم بوظيفة هامه منها معالجة ميزان المدفوعات من العثرات التي يواجهها، فالدولة عادة تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونه من الذهب والعملات الأجنبية لتواجه بها التقلبات الدورية أو العارضة في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

¹ رمزي زكي ،(1966م)، المرجع السابق، ص ص251-252.

المبحث الثاني

محددات الإدخار في الفكر الإقتصادي

2-2-1: المحددات الإقتصادية:

هناك كثير من المحددات الإقتصادية التي تؤثر في الإدخار ولكن نأخذ بعض منها متمثلة في

الآتي :

2-2-1-1: الدخل المتاح للتصرف:

لقد أوضح الفكر الكنزي أن الدخل المتاح للتصرف هو المحدد الرئيسي للإدخار وذلك من خلال دالة الإستهلاك التي أوضح فيها أن الدخل إما أن يستهلك وإما أن يدخر وبالتالي يمكن القول أن الفكر الكنزي هو بداية ظهور مفهوم الدخل كمحدد أساسي للإدخار.

عرف الفكر الكنزي الدخل بأنه " الدخل المتاح للتصرف" وهو المحدد الأساسي للإستهلاك وبالتالي الإدخار، وقد حدد كنز مفهوم الدخل المتاح للتصرف في المصادر التالية⁽¹⁾:

- الأجر والمرتبات التي يتحصل عليها من المنشآت الخاصة والحكومية.
- الفوائد التي تأتي للأفراد من الأسهم في المشاريع، عائدات الملكية من الأسهم أو من خلال الفوائد الشخصية التي يحصلون عليها نتيجة لإستثمار أموالهم بأنفسهم.
- الفوائد التي تأتي من السندات⁽²⁾.

وأكد كينز أن مجموع الدخول ناقصاً صافي الضرائب ومساهمات الضمان الإجتماعي تمثل الدخل الشخصي المتاح للتصرف وهو الذي يحدد النسبة التي تستهلك والنسبة التي تدخر.

¹ مايكل ابيديمان، (1988م)، الإقتصاد الكلي، (السعودية، دار المريخ للنشر)، ص 156- 157 .
² A.Baylor, k.me Morrow (May 1999) , determination of private consumption , Economic Paper. No 1(35) –European commission pireetorate General for Economic and final Affairs Brussels 1999 ,P12

ويرى كنز أن الإستهلاك (الإدخار) دالة مستقرة في الدخل الشخصي المتاح للتصرف خلال الفترة القصيرة ولكن العلاقة بينهما غير تناسبية (Non Proportional)، أي أن الإستهلاك والإدخار يتغيران بنفس نسبة التغير في الدخل الشخصي المتاح ، أما تأثير الدخل على الإستهلاك والإدخار يرى كينز أن كل التغيرات التي تحدث في الفترة القصيرة ترجع إلى الدخل الشخصي المتاح، أما باقي العوامل الموضوعية الشخصية فتأثيرها ضعيف خلال الفترة القصيرة، وقد ساد إعتقاد بأن النظرية الكينزية قد فسرت تماماً دالة الإستهلاك، ولكن هناك دراسات أجريت عقب ذلك لدراسة العلاقة بين الإستهلاك والإدخار والدخل خلال فترة طويلة وتوصلت لنتائج لا تطابق وجهة النظر الكينزية خاصة في الفترة الطويلة، إذ اظهرت أن العلاقة في الأجل الطويل تناسبية عكس ما أوضح كينز، وقد أدى هذا إلى ظهور عدة نظريات أخرى تمت الإشارة إليها مسبقاً ولكن سوف نتناول مفهومها للدخل وشكل العلاقة فيما يلي:

1- نظرية الدخل المطلق: وهي رأت أن الدخل هو الدخل المطلق وأن كل التغيرات التي تحدث في الإدخار بسبب هذا الدخل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وبالتالي فإن الإرتفاع في الدخل المطلق للفرد سيصاحبه إنخفاض في نسبة الدخل المخصص للإنفاق الإستهلاكي وبالتالي فإن العلاقة غير تناسبية، والنظرة السابقة لاختلاف عن نظرية كينز كثيراً خاصة في العلاقة والتأثير خلال الفترة الطويلة والقصيرة ولكن قد يكون الخلاف في مفهوم الدخل (الدخل المطلق)، كما ان هذه النظرية ترى أن الأسر ذات الدخل المرتفع تدخر نسبة أكبر من دخلها بالمقارنة مع الأسر ذات الدخل المنخفض، بسبب إنه سيبقى مع الأسر ذات الدخل المرتفع نسبة أكبر من الدخل بعد إشباع إحتياجاتها بينما العكس للأسر ذات الدخول المنخفضة⁽¹⁾، وقد حاولت نظرية الدخل المطلق التوفيق بين وجهة نظرها على أساس أن العلاقة بين الدخل المطلق والإدخار والإستهلاك علاقة غير تناسبية ، بينما الدراسات والإحصائيات أوضحت غير ذلك أن العلاقة تناسبية، وترى هذه

¹ سمير محمد عبد العزيز، (1987م)، مرجع سابق ، ص 85-86.

النظرية أن الدالة في الأجل الطويل تظهر تناسبية بسبب عدد من العوامل الأخرى المؤثرة على الإستهلاك والإدخار غير الدخل وهي:

- زيادة ثروة الأفراد في الفترة الطويلة مما يزيد إستهلاكهم في هذه الفترة وبالتالي تتحرك دالة الإستهلاك لأعلى وتظهر العلاقة تناسبية.

- تحركات السكان المستمرة في الريف للمدن وهذا التحرك يؤدي إلى إرتفاع دالة الإستهلاك إلى أعلى وبالتالي تظهر العلاقة تناسبية.

- زيادة نسبة كبار السن في الفترة الطويلة.

- ظهور سلع إستهلاكية جديدة في الأسواق بمعدل سريع وتصبح أساسية مما يرفع الإستهلاك.

وترى نظرية الدخل المطلق أن الأسباب السابقة هي التي جعلت العلاقة بين الدخل والإستهلاك (الإدخار) تظهر خلال الفترة تناسبية.

نظرية الدخل النسبي: تجعل مفهوم الدخل النسبي هو دخل الأسرة بالنسبة لدخول الأسر المجاورة وهو الذي يحدد كم يدخر وكم يستهلك⁽¹⁾، وترى أن العلاقة بين الدخل والإستهلاك والإدخار علاقة تناسبية أي أن الأفراد يميلون إلى إستهلاك وإدخار نسب متساوية من دخولهم عكس ما جاء في نظرية الدخل المطلق، وخلال هذه الفترة الطويلة ترى أن العلاقة تناسبية ولكن أحياناً تظهر في الأجل القصير بأنها غير تناسبية ويرجع ذلك أن هناك دورات إقتصادية تصيب الإقتصاد الكلي وبالتالي الدخل الكلي بالصعود والهبوط ومما يؤدي إلى ظهور العلاقة بين الدخل والإستهلاك والإدخار غير تناسبية.

نظرية الدخل الدائم: وعرف بأنه متوسط الدخل الذي يعتبر دائم وينقسم إلى قسمين: إنتقالي ودائم ومجموعهما هو الدخل المقاس، أما العلاقة بين الدخل الدائم والإستهلاك والإدخار هي علاقة عكسية، أما التأثير خلال الأجل الطويل والقصير فلا يوجد فرق أي أن التوفيق بين العلاقة قصيرة

¹ سمير محمد عبد العزيز، (1987م) ، المرجع السابق، ص ص 99- 109.

الأجل غير التناسبية والعلاقة طويلة الأجل التناسبية غير موجودة في هذه النظرية ذلك لأن النسبة من الإستهلاك الدائم والدخل الدائم إنما تكون عند جميع مستويات الأسر سواء كان هذا الدخل الدائم يضع الأسر في قمة إرتفاع مقياس الدخل، مما سبق نجد أن معظم النظريات في الوقت الحالي ترى أن الدخل هو المحدد الرئيسي للإدخار مهما اختلفت المسميات وشكل العلاقة هي تناسبية أو غير تناسبية والإختلافات خلال الفترة الطويلة والقصيرة .

أن هذه النظرية بالرغم من إتفاقها بأن الدخل هو المحور الأساسي للإستهلاك والإدخار إلا أنها ترى أن هناك عوامل أخرى إقتصادية لاعلاقة لها بالدخل (غير دخلية) لها دور كمحدد للإدخار، مما سبق نلاحظ أن المدارس السابقة شبه متفقة على أن توزيع الدخل له أثر على الإدخار ذلك " كلما كان التفاوت في توزيع الدخل كبيراً كلما كان الميل للإدخار اكبر مما كان الدخل موزع توزيعاً أقرب للعدالة وتفسير ذلك أن الأسر ذات الدخل المنخفض لا تستطيع الإدخار بل تتفق جميع دخلها في إشباع الإحتياجات الأساسية من مأكّل وملبس ومشرب وسكن....الخ، إذا هبط الدخل إلى ما دون مستوى معين فيصبح إدخارها سالب وذلك بالسحب من المدخرات السابقة أو الإقتراض من جهة أخرى وبالتالي فإن اصحاب الدخل المنخفضة يكون إدخارهم ضعيف أحياناً منعدم تماماً، أما اصحاب الدخل العالية بما لديهم من دخل كبير وعالي فانهم ينفقون جزءاً منه للإستهلاك وتدخر الباقي فيزداد الإدخار مطلقة وكذلك بصورة نسبية، اما إذا كانت الدخل موزعة توزيعاً عادلاً أو بالتساوي فإن المجتمع أو الأفراد سيخصصون جزءاً كبيراً من دخلهم لإشباع حاجاتهم الأساسية (الإستهلاكية) ومن ثم يؤدي ذلك إلى إنخفاض الإدخار⁽¹⁾.

2-1-2-2: التضخم كمحدد للإدخار:

يمكن القول أن معظم الإقتصاديّين إتفقوا على أن التضخم يعتبر أحد محددات الإدخار على المستوى الكلي والفردى سواء كان ذلك من خلال تأثيره على الإستهلاك أو الإدخار، ومن خلال

¹ سمير محمد عبد العزيز، (1987م)، المرجع السابق، ص110.

دراسة التضخم كمحدد للإدخار لابد من التفريق بين التضخم كظاهرة إقتصادية والتضخم كوسيلة لتمويل التنمية وذلك لتأثيره على الإدخار في كل الحالتين :

أولاً: تأثير التضخم كظاهرة إقتصادية على الإدخار:

يعرف التضخم بأنه الإرتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مع إنخفاض القوة الشرائية للنقود⁽¹⁾، ونجد أن التضخم كظاهرة إقتصادية هو نتاج للخلل في التوازن بين كميات النقود وكميات الناتج حيث ينعكس هذا الخلل في صورة صدمة تضخمية يعبر عنها في شكل إرتفاعات تضخمية في المستوى العام للأسعار اي أن ظاهرة التضخم تعبر عن عدم التوافق بين العرض والطلب⁽²⁾، والتضخم في البلدان المتقدمة يعبر عنه على إنه الزيادة في التكاليف (Cost push) اما في البلدان النامية فهو يتصف دائماً بأنه تضخم طلب (Demand Pull) ويعبر عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن نسبة الزيادة في المعروض منها وأحياناً قد يكون لأسباب هيكلية ويعرف بالتضخم الهيكل (Structural Inflation).

ولقد دار خلاف بين الإقتصاديين حول أثر التضخم كظاهرة إقتصادية على الإدخار ولكن رأيهم كالآتي " إن إرتفاع المستوى العام للأسعار وما ينجم عنه إنخفاض القيمة الحقيقية للنقود يؤدي إلى تدهور ثقة الأفراد في العملة وإضعاف وظائف النقود بإعتبارها أداة للإدخار ومخزن للقيمة ونتيجة لذلك يرتفع الميل للإستهلاك لدى الأفراد وينخفض ميلهم للإدخار طالما إستمرت القوة الشرائية للنقود في التدهور دون أن يصاحب ذلك التغيرات التعويضية التي تتناسب مع الإرتفاع في الأسعار، وقد يبادر الأفراد للإنتفاع بما لديهم من نقود في شراء ما قد يلزمهم أو لا يلزمهم قبل أن تنهار قيمة النقود مما يؤدي إلى تخفيض الإدخار القومي وبما يشجع الإدخار العيني كإحتفاظ

¹ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، (1980م)، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافة الغلاء، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1)، ص ص 21-22.

² غازي عناية ، (1991م) ، تمويل التنمية الإقتصادية بالتمويل بالتضخم العام، (بيروت ، دار الجيل، ط1)، ص ص 86-87.

بالسلع في اي شكل كان ، ومما سبق نقول أن التضخم كظاهرة إقتصادية له أثر سلبي على الإدخار.

ثانياً: أثر التضخم كوسيلة لتمويل للإدخار : يعرف التضخم في هذه الحالة على أنه يعمل على خلق إدخار مصطنع يستخدم في عمليات التمويل التنموية وذلك عن طريق زيادة الأسعار وخلق زيادة في وسائل الدفع والإئتمان، أن مفهوم التضخم كوسيلة للتمويل يعني زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الجارية وذلك بالإقتراض المحلي أو الأجنبي كآلاتي⁽¹⁾:

- الإقتراض المحلي : يشمل الإقتراض من الجمهور أو البنك المركزي أو إصدار العملة مباشرة من قبل السلطات النقدية الحكومية أو إستخدام الحكومة لأرصدها الداخلية، أما الإقتراض الخارجي فيكون بالنقد الأجنبي عن طريق القروض أو الأرصدة الأجنبية، اما عن أثر التضخم كوسيلة تمويل على الإدخار يمكن ان يكون له عدة آثار متعارضة ويمكن أن نذكر بعض آراء الإقتصاديين في هذا المجال وهي:

يرى بعض الإقتصاديين أنه ممكن لسياسة التمويل بالتضخم أن تساهم في زيادة الإدخار ذلك طالما أنها تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الإجتماعية ذات الميول المتوسطة والحد المرتفع للإدخار، فإذا أعادة هذه الفئة إعادة إستثمار هذه الزيادة التي تحدث في مدخراتهم فإن التضخم على هذا النحو يكون قد أسهم في زيادة معدل الإدخار القومي وبالتالي رفع معدل الإستثمار وتتوقف فاعلية التضخم في رأي هؤلاء في إعادة توزيع الدخل لصالح الإدخار القومي على ما إذا كان للأسعار أن ترتفع بمعدل أعلى من معدل إرتفاع الأجور اي مايسمى بمعامل إرتفاع الأسعار والأجور (Wage Price Coefficient) ويقصد به التغير النسبي في الأجور مقسوماً على التغير النسبي في الأسعار، فكلما كانت قيمة هذا المعامل مرتفعة بمعنى أنه إذا كانت درجة حساسية الأجور للتغير تبعاً للتغير في الأسعار قوية فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع الأسعار

¹ غازي عناية ، (1991م)، المرجع السابق ، ص ص517- 535.

بمعدلات كبيرة دون أن يكون ذلك مصحوباً بارتفاع يعتد به في معدل الإدخار ما لم نجد في ذلك حدوث انخفاض ملموس في الميل المتوسط والميل الحدي لإستهلاك الفئات الإجتماعية الغنية التي تقوم بالإدخار والاستثمار، وهذا يشترط لنجاح الأثر التوزيعي للتضخم على الإدخار أن تتسم الأجور بالتغير النسبي البطيء إذا ما قورنت بتغير الأسعار وبالتالي واضح في الميل الحدي والمتوسط لأصحاب عوائد حقوق التملك (الأرباح، الربح والفوائد)، كما ذهب أنصار التمويل التضخمي إلى أن الحكومة في البلاد المتخلفة الساعية للنمو يمكن أن تلجأ إلى زيادة الإئتمان المصرفي واوراق البنكنوت ثم تعمد في إطلاقها في شراء وتأجير عوائد الإنتاج وتوظيفها في بناء مشروعات التنمية وفي هذه الحالة سوف ترتفع الأسعار والأجور نظراً لضالة مرونة دالة العرض في المراحل الأولى من التنمية ونظراً للاختلاف بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور فإن الدولة تستطيع من وراء ذلك تحقيق فائض للتمويل، ومن شأن ارتفاع الأجور أن يوهم العمال بأن دخولهم قد زادت وأن حالهم قد تحسنت (ظاهرة الوهم النقدي) Monetary Illusion، وقيل أن يدرك العمال أن الأسعار ترتفع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الدخل النقدية تكون الدولة في خلال هذه الفترة تمكنت من بناء مشروعات التنمية ثم لا تلبس هذه المشروعات أن تبدأ في الإنتاج فيزيد العرض المتاح من السلع والخدمات وبهذه الطريقة يقضي التضخم على نفسه (Self Liquidating)، كما أن هناك معارضون للتمويل التضخمي فيرون أن الإستقرار النقدي من أعظم الأمور للتنمية الإقتصادية المتوازنة وبيرون أن الحجة الأساسية التي يستند إليها أنصار التضخم وهي زيادة معدل الإدخار القومي من خلال ما يحدثه التضخم من إعادة توزيع الدخل لأصحاب الدخل المرتفعة هي حجة مشكوك فيها إلى حد كبير والسبب في ذلك أن الطبقات والفئات الغنية في الدول المتخلفة تتسم بارتفاع واضح في ميولها المتوسطة والحدية للإستهلاك فهم يبددون معظم (إن لم يكن كل) الزيادة في دخولهم في الإستهلاك غير الرشيد والترف، كما أنهم يشيرون إلى أن التضخم حينما ينجح ويستمر زمناً طويلاً فإنه يباشر تأثيراً سلبياً على المدخرات الإختيارية لأنه

يقلل من حجم الفائض الذي تدخره العائلات وربما تضطرهم موجة الغلاء والإرتفاع المتواصل للأسعار إلى فك مدخراتهم السابقة لكي يواجهوا بها أعباء المعيشة المتزايدة كما إنه يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة حيث ترتفع تكلفة الخدمات العامة التي تؤديها الحكومة وبتزايد من ثم إنفاقها العام بمعدلات أكبر من معدلات زيادة مواردها السيادية وهو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العجز في الموازنة العامة⁽¹⁾.

وخلاصة رأي المعارضين للتمويل التضخمي وأثره على الإدخار يرون أن التضخم لا يؤدي إلى إرتفاع الإدخار وإنما يحدث تشويها واضح في أنماط الإستهلاك وإتجاهات الإستثمار، ويمكن أن نخلص إلى أن التضخم له آثار متعارضة على الإدخار إيجاباً وسلباً إلا أن الأثر السلبي هو الغالب على المدخرات.

2-2-1-3: حجم الثروة كمحدد للإدخار:

يمكن القول أن مفهوم الثروة من المفاهيم التي يختلف في تعريفها بصورة كبيرة وبالتالي يكون هناك إختلاف أو صعوبة في قياسها وذلك بسبب تداخل مفهوم الثروة مع الدخل وسوف نتناول مفهوم الثروة ثم العلاقة والفرق بينها والدخل، وأخيراً كيفية تأثيرها على الإدخار سواء من خلال التأثير على الإدخار أو الإستهلاك مباشرة، تعرف الثروة على أساس إنها مجموع الممتلكات والأصول الملموسة وغير الملموسة كالعلامات التجارية التي لها قيمة في السوق، كما أن هناك ثروة منتجة (نقل دخل) مثل المصانع والمزارع والمنشآت وغيرها وكذلك هناك ثروة لا تولد دخل (ثروة عاطلة) مثل التحف والمجوهرات وغيرها⁽²⁾، والثروة قد تكون صافية إذا خصمت الإلتزامات (الديون) إن وجدت وقد تكون إجمالية بدون خصم⁽³⁾، تعرف الثروة أيضاً "بأنها الأصول المالية

¹ رمزي زكي، (1980م)، مرجع سابق، ص 518.

² رمزي زكي، (1980م)، المرجع السابق، ص 517-535.

³ علي احمد سليمان، (1999م)، قاموس المصطلحات الإقتصادية، (الخرطوم، المكتبة الأكاديمية، ط1)، ص 237.

النقدية وهي تشمل النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع الإيداعية، الأسهم والسندات⁽¹⁾، يلاحظ أن التعريف شمل الأصول التي يمكن قياسها، وهناك تعريف آخر للثروة " بأنها المخزون من السلع المادية القابلة للتحويل إلى نقود وخلال فترة معينة من الزمن مثل العقارات، الذهب والسندات⁽²⁾، وهناك تعريف آخر للثروة : بأنها الكميات المتاحة من السلع والخدمات التي لا بد أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- مقدرتها على إشباع الحاجات.

- أن تكون نادرة ويمكن تبادلها وتحويلها.

وبالمعنى السابق يختلف تعريف الثروة عن المعنى الدارجي للثروة وهي توفر كمية كبيرة من النقود أي الإستحواذ على كمية كبيرة منها ويمكن القول أن النقود هي أحد المصادر الهامة للثروة إلى جانب المصادر الأخرى كالاراضي، المباني، الآثاث، المباني، الذهب، الفضة، براءات الإختراع والشهرة وهناك ثلاثة مستويات للثروة هي: ثروة الفرد- ثروة الدولة- ثروة العالم، وهناك تعريف آخر يرى بأنها المخزون من الموارد الإقتصادية، وقد يدخل الرجل العادي النقود والأسهم القديمة في عداد الثروة وهذا غير صحيح، فالنقود ليست ثروة في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لإمتلاك الثروة وكذلك شراء الأسهم والسندات لا تعتبر إضافة للثروة وإنما هو مجرد ملكية ثروة قائمة، ويخلص الباحث من التعريفات السابقة أن الثروة عبارة عن الأصول التي تأتي في شكل أموال سائلة، أسهم، سندات وقد تأخذ شكل غير مادي ولكن يمكن تحويله بسهولة إلى نقود مثل الآلات، المعدات، المباني والسلع المعمرة.

أولاً: الفرق بين الثروة والدخل والعلاقة بينهما: إن الثروة هي جميع الأشياء ذات القيمة الإقتصادية وتتكون من سلع قابلة للمبادلة بسلع وخدمات ويتضح من ذلك إن الثروة قاصرة على الأشياء

¹ مايكل ايديجان، (1988م) ، مرجع سابق ، ص 154.

² سمير محمد عبد العزيز، (1987م)، مرجع سابق ، ص 117.

المادية المحسوسة وذلك لاتعتبر الخدمات جزء منها، الثروة عبارة عن(رصيد) خلاف الدخل عبارة عن(تدفق) إذ أن مفهوم الثروة يعود إلى مجموع الأشياء المادية الموجودة في لحظة زمنية معينة، في حين أن الدخل يكون في شكل تدفق خلال فترة زمنية معينة وبالتالي فإن هناك إختلاف في طريقة قياسهما فالدخل يقاس بالنسبة لفترة زمنية محددة من الزمن، بينما الثروة لا تقاس إلا بالنسبة لحظة زمنية معينة، الثروة قابلة للإستنزاف لأنها عبارة عن موجودات من السلع اما الدخل فإنه قابل للتجدد المستمر لأنه عبارة عن تدفق⁽¹⁾.

ثانياً: العلاقة بين الدخل والثروة:

نجد أن هناك علاقة وتفاعل بين الدخل والثروة ذلك التفاعل ينتج عن الكيفية التي يستعمل بها الدخل، فالدخل اما أن يستهلك أو لا يستهلك، ومالا يستهلك يضاف إلى موجودات الثروة القائمة وهذا ما يوضح العلاقة بين الدخل والثروة، اذ كلما ذات الدخل الجاري عن الإستهلاك الجاري زادت موجودات الثروة تلقائياً والعكس صحيح اي كلما زاد الإستهلاك الجاري عن الدخل الجاري تناقصت موجودات الثروة.

ثالثاً: كيف يؤثر حجم الثروة على الدخل:

يمكن القول أن حجم الثروة حسب المفاهيم السابقة له تأثير على الإدخار وينظر ذلك من خلال تأثيره على الإستهلاك أو على الإدخار مباشرة ويتم التعرف على ذلك من خلال مختلف المدارس الإقتصادية.

رابعاً: الثروة وأهميتها في الفكر الكينزي: ظهرت أهمية الأصول المالية (الثروة) التي يحتفظ بها الأفراد في التأثير على سلوك الإستهلاك وبالتالي الإدخار إلى جانب الدخل خلال الحرب العالمية الثانية ففي هذه الفترة إتجه الإنفاق الحكومي إلى التزايد بمعدلات عالية جداً تسبب ذلك في زيادة

¹ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى، (1999م)، مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد (الإقتصاد الكلي) ، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1) ، ص 222.

معدلات نمو مرتفعة وقد واصل الإستهلاك الخاص تزايداً شديداً بعد الحرب، فقد لوحظ أنه خلال الحرب قد حقق الأفراد زيادة كبيرة في دخولهم ولكن إنفاقهم الإستهلاكي كان مقيداً بسبب الترشيح الذي فرضته الحكومة ، الأمر الذي جعل المستهلكين يدخرون فائض الدخل في صورة أصول مالية مثل السندات الحكومية (Government Bonds)، إتجه الأفراد إلى إستخدام فائض الأصول المالية التي لديهم التي لديهم في الإنفاق مما سبب في زيادة ضخمة في الإستهلاك⁽¹⁾.

ويمكن أن نلخص أن زيادة الثروة تزيد الإستهلاك وبالتالي تؤدي إلى نقص الإيداع، ولكن هناك تحفظات على التفسير السابق الذي يقدم علاقة واضحة بين حجم الأصول المالية للأفراد (الثروة)، ونسبة ما يوجه من دخلهم المتاح للإستهلاك والإيداع ويمكن أن نذكر بعض منها:

1- إن أثر الأصول المالية على الإستهلاك يتوقف على كيفية توزيع هذه الأصول بين فئات الدخل، فإذا كانت نسبة كبيرة من هذه الأصول تتركز في أيدي أسر ذات دخول مرتفعة فالمتوقع أن يؤدي ذلك إلى تأثير ضعيف أو عدم التأثير إطلاقاً على الإستهلاك وبالتالي الإيداع ذلك لأن هذه الأسر تدخر نسبة كبيرة من دخلها في أي ظرف ويصبح من المشكوك فيه أن زيادة أكبر في ملكيتهم من الأصول المالية سيؤدي إلى تخفيض نسبة ما تدخره⁽²⁾.

2- ومن ناحية أخرى وبصرف النظر عن كيفية توزيع ملكية الأصول المالية - من الممكن لكثير من الأسر أن يكون تذوق ملكية هذه الأصول دافعاً للمزيد من هذا التملك ، وحتى الأسر ذات الدخل المتوسط قد يكون رد فعلها مماثلاً، فتنفضيلهم الأساسي للإستهلاك على الإيداع كوسيلة للإسراع في تجميع هذه الأصول المالية وعلى الرغم من أن هذا قد يكون بعيداً عن السلوك العام بالنسبة للكثير من الأسر وخاصة ذات الدخل المنخفضة إلا أن مع ذلك تعتبر عاملاً محل إهتمام

¹ ممدوح السيد يوسف ، (1988م) ، أولويات علم الإقتصاد ، (ليبيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط2) ، ص 24.

² إسماعيل محمد هاشم ، (1977م) ، مبادئ الإقتصاد التحليلي، (بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر)، ص15.

ويكون في حد ذاته كافياً لإثارة الشك حول العلاقة المباشرة السابقة المشار إليها بين حجم الأصول

المالية المملوكة للأفراد ومستوى الإنفاق عند أي مستوى معين للدخل المتاح. (1)

3- إن الأخذ بالحجم النقدي فقط للأصول المالية قد يؤدي إلى علاقة غير صحيحة ذلك أن القيمة الحقيقية للأصول المالية هي فقط ذات الصلة المرتبطة بالعلاقة الحقيقية، فتغير مستوى الأسعار يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض في قيمة الأصول المالية الحقيقية فيما عدا إلى الأصول التي تنتج قيمتها إلى الزيادة أو النقصان في نفس اتجاه مستوى الأسعار وبالتالي يحسب أثرها على الإستهلاك والإدخار، ولذلك فإن الإنخفاض في مستوى الأسعار مصحوباً بإنخفاض متناسب مع مقدار الدخل النقدي المتاح لهذه الأسر قد يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الإستهلاكي لما تنتج للأثر التوسعي (Expansionary effect) الناتج عن ارتفاع القيمة الحقيقية للأصول المالية ذات القيمة الثابتة التي تمتلكها الأسر، وهذا الأثر زيادة الإنفاق الإستهلاكي - المرتب على زيادة القيمة الحقيقية للمستوى العام للأسعار - يعرف بأثر بيجو (Pigeo effect)، ويمكن أن نقول أن التغيرات في القيمة الحقيقية لحجم الأصول المالية لها بعض الآثار المباشرة على نسبة ما يوجه للإستهلاك والإدخار عند مستوى معين من الدخل الحقيقي المتاح.

خامساً : الثروة وأثرها عند نظرية الدخل الدائم:

يدخل فريدمان في (نظرية الدخل الدائم) الثروة ضمن محدد الإستهلاك (الإدخار) كالاتي:

يرى فريدمان: أن الدخل الدائم يتحقق بالثروة ، فالدخل الدائم هو المقدار الذي تستطيع أن تتفقه الأسر على الإستهلاك بينما تبقى ثروتها دون أن تمس، وبالرغم من أن الثروة لاتظهر صراحة في

دالة إستهلاك فريدمان (نظرية الدخل الدائم) $(E_p = (ny p)$ إلا أنه رأى لا أثر كبير كالاتي:

ان الثروة أو نسبة الدخل الدائم المشتق من الثروة غير الاسرية إلى الدخل الدائم تساعد في تحديد النسبة بين الأستهلاك الدائم والدخل الدائم، ووفقاً لفريد أن الأفراد يدخرون جزءاً لمواجهة الحالات

¹ خزعل البيرماني ، مبادئ الإقتصاد الكلي، (بغداد، مكتبة النهضة العربية) ، ص63.

الطارئة أو الملحة وبعض اشكال الثروة تعتبر ملائمة أكثر من غيرها كإحتياطي، وهو يعتقد أن الثروة غير البشرية بالذات (الأصول السائلة) تفضل غيرها من صور الثروة البشرية (التي تعكس مكتسبات الفرد من العمل)، ويعزى السبب في ذلك إلى أنه من السهل أن نفترض إعتقاداً على الثروة غير البشرية بدلاً من الإعتقاد هلى المكاسب المحتملة وعليه إذا كان جزء كبير من الدخل الدائم مشتقاً من عناصر غير العمل (أصول سائله، سندات) فإن الإدخار يصير ضئيلاً وبالتالي كأن المعدل (n) أكبر لكل من الإستهلاك الدائم والدخل الدائم ، وفي الأجل القصير يكون الجزء من الدخل الدائم المشتق من الثروة غير البشرية ثابتاً.

ونلخص رأي فريدمان أن الثروة غير البشرية (الأصول السائلة، السندات) إذا كانت تمثل جزءاً كبيراً من الدخل الدائم، اي أن الفرد يعتمد على مصدر غير دخله يؤدي ذلك إلى إضعاف الإدخار⁽¹⁾.

سادساً: الثروة كمحدد للإدخار في نظرية دورة الحياة:

ترى هذه النظرية أن الإستهلاك والإدخار يتوقفان على الدخل والثروة وأن الفرد إذا حصل على ثروة خلال فترة زمنية قصيرة فإنه سوف ينفقها بالكامل خلال هذه الفترة وترى أن الثروة هي الصافية وأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الإستهلاك وبالتالي إنقاص الإدخار⁽²⁾، وقد ضمن بعض الإقتصاديين الأصول السائلة (Liquid Assets) ضمن مكونات الثروة - وادخلوها في دالة الإستهلاك بدلاً من الثروة في دالتهم للإستهلاك، وذلك نسبة لسهولة الحصول عليها وأن لها نفس الأثر السابق على الإدخار من خلال تأثيرها على الإستهلاك، وتؤدي زيادتها إلى زيادة الإستهلاك وبالتالي يقل الإدخار اي أن العلاقة بينهما سلبية ولكنهم إختلفوا في معناها وتعريفها⁽³⁾.

¹ سمير محمد عبد العزيز، (1987م) ، مرجع سابق ، ص ص 117 - 122.

² مايكل ايد بجمان ، (1988م) ، مرجع سابق ، ص ص 146 - 147.

³ مايكل ايد بجمان ، (1988م) ، المرجع السابق، ص 154.

سابعاً: الثروة غير المالية وأثرها على الإدخار:

نجد أن حياة الفرد للسلع المعمرة لها آثار متعددة على سلوكه الإستهلاكي والإدخاري بالتبعية، فهي تجعله لا يفكر في شرائها بتخصيص جزء من دخله لها أو تكوين إدخار لشرائها مستقبلاً، كما أن التجديد المستمر لهذه السلع تخلق رغبة لدى الأفراد لتجديد مقتنياتهم بإستمرار مما يخلق عبئاً على دخله الجاري ، لذلك فإن علاقة الإستهلاك أو الإدخار مع الدخل الجاري قد تذهب في اي إتجاه وقد تنقلب من سنة لأخرى، كما ان شروط البيع بالتقسيط أو الميسر تزيد من الإستهلاك بدرجة كبيرة .

2-2-2: المحددات غير الإقتصادية:

هناك محددات غير إقتصادية تتمثل في الإجتماعية، الثقافية، الشخصية، الطبيعية أو الجغرافية كلها تؤثر على الإدخار وذلك لأن الإدخار مرتبط بالسلوك الإنساني وبعض علماء السلوك الإنساني يقولون أن التفسير الإقتصادي للظواهر الإقتصادية المرتبطة بالإنسان مثل (الإستهلاك، الإدخار، الإنتاج والإستثمار) تقوم على أساس غير موفق حيث كل الجوانب النفسية والإجتماعية والحضارية المرتبطة بالموقف الإقتصادي وكذلك التحليل الإقتصاد يتقوم على أساس التجريد (Abstraction) وبالتالي عزل الظاهرة الإقتصادية عن الظروف المختلفة المحيطة بها.

2-2-3: المحددات من السياسات الإقتصادية:

بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد أن السياسات الإقتصادية أيضا تؤثر على النمو الإقتصادي سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

2-2-3-1: السياسة المالية: (Fiscal policy):

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر ، هذا من جهة ومن جهة اخرى تحديد الكيفية التي بها تستخدم هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الإقتصادية

والإجتماعية للدولة، هذا وقد إرتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة تاريخياً لتنظيم إيرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الإنمائية ، وفي خلال الحرب العالمية الثانية إستخدم تعبير السياسة المالية اتعني إستخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي للحيولة دون حدوث التضخم الإقتصادي، وتشكل الضرائب في العديد من دول العالم المصدر الرئيس للإيرادات العامة للدولة اما الإنفاق العام فيشمل صوراً عديدة تشمل مصروفات الدولة على رواتب واجور العاملين بالقطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام وما تنفق على المشاريع الانمائية المختلفة بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية كالطرق والموانئ والماء والكهرباء والسدود والمرافق العامة الأخرى، ويتحقق ما يسمى بالفائض إذا ما زادت الإيرادات العامة عن إجمالي ما تنفق، اما إذا حدث العكس أي إذا زاد إجمالي ما تنفق عن إيراداتها يتحقق ما يسمى بالعجز وتمويل الحكومة هذا العجز بالإقتراض من المؤسسات النقدية المحلية والمواطنين عن طريق إصدار سندات الحكومة(الدين العام).

ويمكن القول أن السياسة المالية تتعامل مع الضرائب والإنفاق العام ما هي الإ وسيلة لضمان النمو الإقتصادي بما يؤهلها إلى جنب السياسة النقدية إلى تحقيق معدلات تشغيل وإستقرار في الأسعار في حالة التضخم حيث يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الإقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، فلا بد من تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لإمتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن لإستقرار الإقتصاد القومي⁽¹⁾.

2-2-3-1-2: أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إجمالها في الآتي:

¹ اسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ،(2004م) ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئ ، (عمان، الاردن، دار وائل للنشر، ط1) ، ص 183.

- 1- زيادة التكوين الرأسمالي والدخول والنمو الإقتصادي اي الإستقلال الأمتل للموارد.
- 2- تحقيق التوظيف الكامل عن طريق إقامة مشاريع مختلفة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ودراسة مدى حاجة السوق من التخصصات المختلفة.
- 3- تحقيق إستقرار الأسعار اي التعاون بين السياسة المالية والنقدية.
- 4- إعادة توزيع الدخل وبقنضي هذا العدالة الإقتصادية والإجتماعية⁽¹⁾.

2-3-2-2: السياسة النقدية: (Monetary Policy) :

ظهر الإهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الإقتصادي خلال القرن التاسع عشر في أثناء الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الإقتصادي الذي شهده القرن الماضي، ولذلك أعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء السياسة الإقتصادية العامة للدولة، تعددت تعاريف السياسة النقدية ومن ضمنها⁽²⁾ : هي ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله أو ودائع أو سندات حكومية"، كما عرفت بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، وتعرف أيضاً بأنها عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول بالإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان وتنظيم السيولة اللازمة للإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمالية⁽³⁾، وتعرف أيضاً بأنها تلك السياسة التي لها التأثير على الإقتصاد بواسطة النقود التي تستعمل العلاقة والنقود والدخل⁽⁴⁾، وهنالك تعريف شامل للسياسة النقدية ينص على أنها تشمل جميع الإجراءات والقرارات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك

¹ اسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات، (1999م)، مرجع سابق ، ص189.

² صالح مفتاح، (2006م)، النقود والسياسة النقدية، (الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1)، ص98.

³ عدنان خالد التركي ، (2004م) ، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام ، (عمان ، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ، ط1) ، ص112.

⁴ عدنان خالد التركي، (2004م) ، المرجع السابق، ص98.

جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي وتعرف السياسة أيضاً بأنها عبارة عن تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي⁽¹⁾.

وهي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق عرض وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية وكما تعرف بأنها دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية بغرض المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية، نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن، عن طريق زيادة الناتج الوطني بالمقدار الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار بمختلف أنواعها (أسعار الصرف، أسعار الفائدة وأسعار السلع والخدمات)⁽²⁾. يقول عبد المنعم راضي (يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع⁽³⁾. وقد عُرفت بأنها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بالتعاون مع السلطات المالية في الدولة بهدف التأثير على المتغيرات النقدية والوصول بها إلى الغايات التي تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، مع مزاولة البنك المركزي إدارة الكمية المعروضة من النقود كأداة لتحقيق أغراض السياسة الاقتصادية العامة⁽⁴⁾، وهي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقد بما يتناسب مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية

¹ درواسي مسعود، (2004م)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (رسالة دكتوراة، الجزائر)، ص231.

² درواسي مسعود، (2004م)، المرجع السابق، ص232.

³ عبد المنعم راضي، (1997م)، النقود والبنوك، (القاهرة، مكتبة عين شمس)، ص ص 290-291.

⁴ عثمان يعقوب محمد، (2005م)، النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة المحدودة، ط3)، ص151.

معينة خلال فترة زمنية محددة⁽¹⁾، وأن كل تعريف تناول جزءاً أو أجزاء من الأهداف التي تصبو إليها السياسة النقدية، كما أن جميعها تتفق على أن السياسة النقدية ذات صلة لصيغة بعرض النقود، بمعنى أنها تتمثل في الإجراءات التي تتخذها الدولة بهدف إدارة عرض النقود.

تهدف السياسة النقدية إلى أهداف تحددها السلطات النقدية وتحلل هذه العناصر كما يلي⁽²⁾ :

السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى هي مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي لحل مشاكل إقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة ، بينما تعني النظرية النقدية محاولة تفسير الظواهر الإقتصادية، وتوضيح طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الإقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصي بما ينبغي أن يكون عليه النظام الإقتصادي، وأن وسائل العمل للسلطات النقدية تستطيع أن تؤدي إلى رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية (القرض، الصرف، معدل الفائدة) أو إلى تدخلات في سوق الأموال بهدف التأثير في سلوك الأفراد غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة، بينما تعمل السياسة النقدية على تحقيق بعض الأهداف الإقتصادية ويجب هنا التفرقة بين أهداف وسيطة للسياسة النقدية وأهداف نهائية، فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية المراقبة من السلطات النقدية، والمرتبطة بشكل كاف مستقر ومقدر بالأهداف النهائية مثل معيار النمو السنوي للكتلة النقدية، بينما الأهداف النهائية هي التي تتأثر فعلياً بالمتغيرات النقدية ونميز بين أهداف نهائية للتوازن الداخلي مثل مكافحة التضخم، ومعدل نمو عالي وأهداف نهائية للتوازن الخارجي مثل إستقرار سعر صرف العملة الوطنية، السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالجهاز المصرفي والنقود أو التي تتحكم في عرض النقود وحجم القوة الشرائية لبلد ما وعليه فإن السياسة هي مجموعة من القوانين واللوائح التي تضعها السلطات النقدية (البنك المركزي)

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، (2003م) ، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، (

القاهرة ، مجموعة النيل العربية ، ط1) ، ص272.

² صالح مفتاح، (2006م)، مرجع سابق، ص98.

بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود من أجل القيام بوظائفها الإقتصادية بطريقة تساعدها على تحقيق أهدافها التي تخلص أخيراً إلى أن السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي وتفاذي المعوقات التي يتعرض لها الإقتصاد الوطني.

2-2-3-2: أهداف السياسة النقدية:

إن أهداف السياسة النقدية آخذة في التزايد أثناء الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الإقتصادي لذلك إعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة وعليه يمكن إجمال أهداف السياسة النقدية والإئتمانية في الآتي:

أ- المحافظة على إستقرار القيمة المحلية للعملة الوطنية (المستوى العام للأسعار) وذلك بإتباع سياسات نقدية إئتمانية من شأنها أن تحافظ على مستويات معقولة من حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي العامل في الدولة.

ب- إستقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

ج- تحقيق معدلات نمو إقتصادي تتناسب مع معدلات نمو السكان ومتطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة، ومن خلال إستقراء التاريخ يلاحظ أن معالجة إستقرار الأسعار لم تتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية، وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة منها السياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية فالنقديون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وطردية تماماً، وذلك لأن زيادة كمية النقود تظهر في إرتفاع الأسعار بنفس النسبة، بينما شبه كينز عمل السياسة النقدية

خلال الخمسينات بعمل الخيط، إذ يمكن للسياسة تشد الإقتصاد (تقيده) ومن ثم تسيطر على التضخم⁽¹⁾.

د- المحافظة على إستقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية (سعر صرف العملة الوطنية)، وذلك بتنفيذ سياسات أسعار صرف ونقد أجنبي تتسجم مع الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للدولة من ناحية، وضمان حرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى بسهولة ويسر بالشكل الذي يحقق إستقرار معدلات أسعار صرف العملة الوطنية لضمان تحقيق إستقرار توازن ميزان المدفوعات.

هـ- توجيه وضبط التمويل المصرفي وتأكيد كفايته بالكمية والنوعية التي تضمن الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة وكفاءة توزيعها بين الإستخدامات المختلفة مما يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة في الدولة.

و- تهيئة البيئة المصرفية المناسبة وهي من أهم شروط تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد وبالتالي ضمان وتوفير التمويل المناسب للنشاط الإقتصادي، ولذلك فإن هدف تطوير الجهاز المصرفي وضمان سلامته لا يقل أهمية عن هدف تحقيق الإستقرار النقدي، فالبنك المركزي يؤمن بأن البيئة المصرفية التي تمكن المؤسسات المصرفية المختلفة من التنافس بحرية وتوفر التمويل للنشاط بالحجم المطلوب والكلفة المناسبين، وهي التي ترفع من كفاءة إستخدام الموارد المالية⁽²⁾.

ز- تحقيق توازن ميزات المدفوعات ويعرف بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة وينتج عن هذه المعاملات في حالة الإستيراد إن يدفع ثمن السلع والخدمات المستوردة من الخارج أو أنها تحصل على ثمن سلعتها وخدماتها في حالة التصدير للخارج، وتسجل في جانب المدفوعات دفع

¹ جيمس جوار تيني، ريجارد إستروب، (1988م)، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفاتح عبد الرحيم وآخرون (السعودية، دار المريخ للنشر والتوزيع)، ص296.

² إبراهيم آدم حبيب وآخرون، (2006م)، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، (توثيق تجربة بنك السودان في مجال المصارف الإسلامية)، (الخرطوم، مطابع بنك السودان للعملة المحدودة، ط1)، ص21.

أثمان السلع أو الخدمات التي يتم إستيرادها من الخارج بينما ما يتحصل عليه من خلال عملية صادرات الدولة من السلع أو الخدمات فيسجل ضمن المتحصلات من ميزان المدفوعات، وتعمل الدولة على توازن الجانبين في جميع الأموال حتى يتساوى طرف الدائنية مع طرف المديونية ولا يمكن تحقيق كل هذه الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للسياسة النقدية بمفردها مالم يتحقق الإنسجام والتعاون التام مع بقية السياسات الحكومية الأخرى⁽¹⁾.

¹ صالح مفتاح، (2006م) ، مرجع سابق، ص 140.

المبحث الثالث

2-3: ماهية النمو الإقتصادي

2-3-1: المقدمة:

يعتبر النمو الإقتصادي أهم الظواهر الإقتصادية وأكثرها أثراً على واقع الأفراد ومستقبلهم في كل المجتمعات البشرية، فالنمو الإقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لإزدياد حصة الفرد من الناتج ، والوسيلة الرئيسية لتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع لهذا إهتم متخذو القرار في البلدان النامية والمنقدمة وغيرهم من الباحثين الإقتصاديين بعملية النمو الإقتصادي، وسعوا الى قياس معدلاته في السنوات المختلفة كما سعوا الى تحديد عوامل النمو وكيفية التأثير فيها من أجل زيادتها.

2-3-2: تعريف النمو الإقتصادي:

يعتبر النمو من المؤشرات الإقتصادية الكمية التي يمكن قياسها وهو يختلف عن مفهوم التنمية ، يعرف النمو الإقتصادي على إنه " تلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج القومي الصافي او الناتج المحلي او الإجمالي الحقيقي مقاساً بالنسبة للفرد ويعكس المعيار الحقيقي لمستوى التقدم الإقتصادي والرفاه"⁽¹⁾، ويقصد بالنمو أيضا "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي او إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"⁽²⁾

من خلال التعريفين السابقين نستنتج :

أن النمو الإقتصادي لايعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يجب أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي ، اي معدل النمو لا بد أن يكون أكبر من معدل نمو السكان ، كما أن الزيادة التي تحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل وبهذا نعتبر الإقتصاد الوطني في

¹ هوشيار معروف، (2005م)، تحليل الاقتصاد الكلي،(عمان ، دار الصفاء ، ط1)، ص347.

² محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمن يسري احمد ، (1992م) ، مرجع سابق ، ص45.

حالة نمو، إذا كان الناتج الوطني الحقيقي لفترة الزمنية $t = 1$ أكبر من الفترة الزمنية السابقة $t = 0$ ونكتب: $y_1 > y_0$ حيث ان $y_1 \equiv$ الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية $t = 0$ ، $y_1 \equiv$ الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية $t = 1$ ومنه النمو الإقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

- يعكس النمو الإقتصادي مستوى التقدم والرفاه الإقتصادي.

ولهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الإقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط اي على كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها بغض النظر على نوعية تلك السلع والخدمات وكذلك أن النمو الإقتصادي يتحقق تلقائياً بمعنى دون التدخل من قبل السلطات الحكومية.

2-3-3: عناصر النمو الإقتصادي:

تتمثل العناصر التي تحدد النمو الإقتصادي في العمل ، رأس المال، التقدم التقني.

اولاً: دور العمل في النمو:

يعد العمل العنصر الرئيسي في الانتاج ، حيث يكون مرشحاً للزيادة بإحدى السببين:

- النمو الديمغرافي (زيادة في السكان) وبالتالي إرتفاع عدد الأيدي العاملة.

- زيادة الطلب على التوظيف على طالبي العمل.

حيث يمكن تحديد دور العمل في النمو على النحو التالي : $y = lL \dots 1$ حيث ان Y الناتج

الوطني ، L العمل (السكان العاملين) ، $l = y/L$ ، الإنتاجية المتوسطة للعمل، ومنه يكتب النمو

الإقتصادي كما يلي:

$$Y = l * \Delta L \dots (1).$$

اي Δ معدل نمو الناتج الوطني Y / Y وبتعويض y بما يساويه من (1) نجد:

$$\Delta y/y = l * \Delta L/L \rightarrow \Delta Y/Y = \Delta L/L$$

ويعني هذا ان معدل النمو الإقتصادي يساوي معدل نمو السكان العاملين بإعتبار العمل هو العنصر الرئيسي في الإنتاج.

ثانيا: دور رأس المال في النمو:

إن زيادة كمية رأس المال تؤدي الى زيادة الناتج وتحقيق النمو الإقتصادي حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار المحقق⁽¹⁾ فيمكن ان نحدد العلاقة بين الناتج الوطني ورأس المال كما يلي:

$$y = ak.....(2)$$

حيث أن:

$y \equiv$ الناتج الوطني ، $k \equiv$ رأس المال ، $a \equiv$ الانتاجية المتوسطة لرأس المال.

وتساوي الانتاجية الحدية لرأس المال $a = dy/dk$ ومنه يكتب النمو الإقتصادي كما يلي: Δy

$\Delta y/y = a \Delta k/k$ ومعدل نمو الناتج الوطني $\Delta y/y = \Delta k/k$ ويتعويض y في المعادلة (2) نجد : $\Delta y/y$

$= \Delta k/k$ ومن هذا أن معدل النمو الإقتصادي يساوي رأس المال بإفتراض رأس المال العنصر

الرئيسي في الإنتاج.

ثالثا: دور التقدم التقني:

نقصد بالمستوى التكنولوجي درجة التقنية الفنية والإبداع في عناصر الإنتاج وتطور الإنتاج حيث

يظهر التطور التكنولوجي في شكل أساليب الإنتاج حيث يمكن إنتاج نفس الكمية من السلع

باستخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج ، وتطور العنصر البشري هو أساس العملية الإنتاجية

فيجب أن يكون التركيز على نوعية التعليم والصحة والضمان الإجتماعي وغيرها من العوامل التي

¹ احمد الاشقر، (2007م) ، الاقتصاد الكلي، (عمان ، دار الثقافة) ، ص78.

تساهم في رفع الأداء والكفاءة ، فإن التقدم هو الإستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وبالتالي فإن حدوث تقدم يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق نمو إقتصادي.⁽¹⁾

2-3-4: قياس النمو الإقتصادي:

إن النمو الإقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنتين على التالى فإذا رمزنا للنمو الإقتصادي (Δy) فسيكون: $\Delta y = y_{(t)} - y_{(t-1)}$ ومنه معدل النمو الإقتصادي ما هو إلا معدل الناتج المحلي الإجمالي وإذا قسمنا النمو الإقتصادي (Δy) على كمية الناتج المحلي الإجمالي لسنة y_{t-1} نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الإقتصادي لسنة y_t .

إذا رمزنا لمعدل النمو الإقتصادي g فان ⁽²⁾ : $g = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}}$

وهنا يجب أن نفرق بين النمو الأسمي والنمو الحقيقي حيث أن النمو الأسمي هو النمو في القيمة اي النمو بالأسعار الجارية ، أما النمو الحقيقي هو النمو في الحجم اي النمو بالأسعار الثابتة ، إذ أن النمو الإقتصادي يقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي اي المقيم بالأسعار الثابتة، في هذا الإطار ولايجاد تصور للنمو يمكن التمييز بين المفاهيم الكلية التالية والتي ترتبط بالحسابات الوطنية الكلية والنمو الإقتصادي كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المحققة في دولة ما خلال فترة زمنية محددة بمعنى:

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع قيم المنتجات النهائية.

الناتج المحلي الصافي (NDP) هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المحققة خلال فترة زمنية بعد إستبعاد إهلاك رأس المال فهو يعبر عن الإنتاج الفعلي الصافي بمعنى:

¹ خالد واصف الوزاني ، احمد حسين الرفاعي ، (2005م) ، مبادئ الاقتصاد الكلي (الاردن، دار وائل للنشر، ط7) ، ص386.

² احمد الاشقر، (2007م)، مرجع سابق، ص74.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي - مجموع المخصصات.

الناتج القومي الإجمالي (GNP): هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المحققة في دولة ما خلال

فترة زمنية محددة زائد حصيلة النشاطات الإنتاجية للمقيمين الذين يعملون في الخارج ونطرح

حصيلة النشاطات الإنتاجية لغير المقيمين الذين يعملون في الداخل بمعنى:

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + مجموع دخول المقيمين عن عملهم في

الخارج - مجموع دخول غير المقيمين عن عملهم في الداخل .

الناتج القومي الصافي (NNP) هو عبارة عن الناتج القومي الإجمالي مطروحاً منه إهلاك رأس

المال بمعنى.

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - مخصصات الإهلاك.

الدخل القومي (NI) يعكس صافي عوائد الإنتاج بمعنى:

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي - الضرائب غير المباشرة = مجموع عوائد عوامل الإنتاج

للمقيمين.

الدخل الشخصي (PI) هو عبارة عن مجموع الدخول المحققة من العملية الإنتاجية داخلياً بمعنى:

الدخل الشخصي = الدخل القومي - الإقتطاعات الإلزامية + المساعدات

الدخل القابل للتصرف (DI) هو مجموع المبالغ التي يستخدمها الأفراد في شؤونهم المختلفة بمعنى:

الدخل القابل للتصرف = الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة = الإنفاق الإستهلاكي + الإدخار.

المبحث الأول

3-1: المصادر القطاعية للإدخار المحلي خلال الفترة (1990-2013)م

نقصد بالمصادر القطاعية للإدخار المحلي في السودان تلك القطاعات القادرة على توليد الإدخار من خلال قيامها بنشاطها الإقتصادي داخل السودان ومن اهم القطاعات:(القطاع الحكومي- قطاع الأعمال العام- قطاع الأعمال الخاص- القطاع العائلي).

ويمكن التطرق لها على النحو التالي:

3-1-1: القطاع الحكومي:

يتكون هذا القطاع من الحكومة المركزية والمؤسسات الحكومية المساعدة (القطاع العام) مثل الخطوط الجوية السودانية، وزارة الطاقة، هيئة السكة حديد وغيرها، تمثل مدخرات هذا القطاع في الفوائض في الميزانية العامة للدولة بالإضافة إلى فوائض ميزانية المؤسسات العامة الحكومية المساعدة (القطاع العام)، وأهم المصادر لإدخار هذا القطاع هي: الإيرادات الضريبية، الإيرادات غير الضريبية، التمويل بالعجز، الإحتياجات وفوائض المؤسسات العامة.

أ- الإيرادات الضريبية: تشتمل على الآتي:

- الضرب غير المباشرة : وتشمل رسوم الإيرادات الجمركية ورسوم الإنتاج المحلي ورسوم الضريبة على القيمة المضافة ، تشير إيرادات الضرائب إلى التحويلات القسرية إلى الحكومة المركزية للأغراض العامة وتُستثنى من ذلك تحويلات قسرية معينة مثل الغرامات والجزاءات ومعظم إشتراكات الضمان الإجتماعي، وتُعامل الأموال المردودة وتصحيحات إيرادات الضرائب التي تم تحصيلها بطريق الخطأ على إنها إيرادات سلبية.

- ضريبة المبيعات: بدأ السودان بتطبيق ضريبة المبيعات منذ العام 1980م وتركزت معظمها على الخدمات مثل خدمات الفنادق الدرجة الأولى والمزادات الحكومية والخاصة وبعض السلع مثل

المصوغات الفلكلورية ، وقد كانت محدودة العائد لا تسهم اسهاماً فعالاً في إيرادات الدولة او في تنفيذ السياسات المالية ، في العام 1990م ،تم التوسع في هذه الضريبة واوكل لديوان الضرائب مهمة تحصيل الضريبة على الخدمات وعدد محدود من السلع ورسوم الانتاج ويتم تحصيلها على جميع السلع المنتجة والمصنعه محلياً، وقد تطورت إيرادات ضريبة المبيعات خلال السنوات منذ العام 1980م حتى تاريخ إلغاء العمل بها في يونيو 2000م والانتقال لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة بغرض إصلاح النظام الضريبي ومالجة التشوهات والقصور التي صاحبت ضرائب مختلفة على السلع بالإضافة لتوسع الوعاء الضريبي وإدخال عدد كبير من السلع والخدمات تحت مظلة الضريبة (1).

- الضريبة على القيمة المضافة: كان النظام السائد في السودان قبل تطبيق نظام الضريبة على

القيمة المضافة Value Addit Tax (VAT) من ضرائب غير مباشرة يتكون من الآتي:

1- ضريبة رسوم الإنتاج وكانت تطبق على المنتجات المحلية الصناعية وبأسعار متفاوتة وتديرها الإدارة العامة لشرطة الجمارك.

2- ضريبة مبيعات وتطبق على المنتجات الصناعية المحلية وعلى الخدمات وتديرها شرطة الجمارك وديوان الضرائب.

3- ضريبة إستهلاك على الواردات وبأسعار متفاوتة وتديرها شرطة الجمارك.

4- ضريبة إستهلاك على بعض السلع المحلية كالسجائر والبوهيات والاسمنت والمياه الغازية والسكر والعربات والبتترول وتديرها شرطة الجمارك.

ومن عيوب هذا النظام:

1- الضريبة تراكمية حيث يمكن ان تتكرر كل هذه الأنواع او بعضها على سلعه واحدة.

¹ ديوان الضرائب ، الموسوعة الضريبية ، الضرائب في قرن 1900-2000م ، الإدارة العامة للبحوث والاحصاء والتشريع ، ص87.

2- قلة الحصيلة حيث كانت الضريبة تحسب على سعر البيع الاول ،ونظرا لتلك التشوهات والعيوب في تطبيق الضرائب المباشرة وغير المباشرة كانت توصية لجنة الإصلاح الضريبي بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، حيث بدأ تطبيقها في العام 2000م وهي ضريبة تفرض على المراحل المتلاحقة بتوزيع وإنتاج وتداول السلع او تقديم الخدمات، وهذا يتطلب أن يقدم المشاركين مستندات بتكلفة الحصول على السلعه من مراحل ظهورها داخل البلاد كمواد خام محلية او واردة، ومستندات بيعها في كل مرحلة وإخضاعها للضريبة وفق الفئة او الفئات المحددة لكل مرحلة ، وبموجب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة تم إلغاء الضرائب التالية:

1- ضريبة المبيعات على السلع والخدمات الولائية والاتحادية.

2- ضريبة الخدمات على السلع والواردات.

3- نظام الخصم والاضافة عدا مرحلة الواردات.

4- رسوم الإنتاج على السلع الولائية والإتحادية عدا سلع منتقاه⁽¹⁾.

من مزايا الضريبة على القيمة المضافة ما يلي:

1- ضريبة عادلة لأنها تقوم بتوزيع العبء الضريبي على المراحل الإقتصادية المختلفة للعملية

الإنتاجية توزيعاً عادلاً يتمشى مع القيمة التي اضافتها كل مرحلة على القيمة الاجمالية.

2- تعمل على تبسيط النظام الضريبي الحالي والذي يقوم على تعدد الضرائب المفروضة على

الإستهلاك والسلع والخدمات وتشمل ضريبة المبيعات والإنتاج والإستهلاك.

3- تؤدي الى زيادة الحصيلة الإيرادية للدولة لإتساع قاعدتها.

4- تقلل من فرص التهرب الضريبي لأنها غير مركزة في مرحلة واحدة يمكن التهرب منها.

5- تجنب الإزدواج الضريبي او التراكم الذي يعتبر من عيوب الضرائب الأخرى البديلة.

¹ هاشم محمد حمدان ، (2006م)، النظام الضريبي في السودان ، (السودان- ديوان الضرائب العام ، الإدارة العامة للاحصاء والبحوث) ، ص9.

6- من أهم ميزاتها دعم المركز التنافسي في الأسواق الخارجية لأنها تعمل على تشجيع الصادر بالسماح بالإستيراد الضريبي مما يعني تخفيض قيمة السلع الصادرة.

7- تعتبر وسيلة فعالة للرقابة على الضرائب المباشرة على أرباح المنشآت المختلفة بما يتيح من معلومات.

8- إن كثير من أصحاب الدخول المرتفعة الذين يساهمون في ضرائب الدخل ولا تتناسب نسبة مساهمتهم مع ثروتهم يمكن ان تمتص مثل هذه الضريبة نسبة كبيرة من دخولهم.

- الضرائب المباشرة: تشمل الآتي:

- أرباح الأعمال: تعتبر ضريبة أرباح الأعمال من اقدم واهم الضرائب المباشرة كما تمثل إيراداتها اكبر نسبة في إيرادات الضرائب وتمويل الميزانية العامة للدولة وهي من اكبر الضرائب أثراً على النشاط الإقتصادي، تفرض ضريبة أرباح الأعمال على كافة الانشطة التجارية والصناعية والزراعية والمهنية وتحسب كنسبة من صافي الأرباح او الدخل بعد خصم المصروفات التي يتكبدها الشخص في سبيل تحقيق أرباحه.

- الدخل الشخصي: الدخل الشخصي هو الدخل الناتج عن اي وظيفة او خدمات يؤديها صاحب العمل في سبيل القيام بعمله ويشمل الدخل الشخصي أي(أجر - مرتب إجازة مرضية - مرتب بدلاً عن إجازة - أتعاب - عمولة - منحه - مكافأة - بدل معيشة - بدل سكن أو أي بدلات تقبض فيما يتعلق بالوظيفة اوالخدمات التي تؤدي)⁽¹⁾، فرضت ضريبة الدخل الشخصي بموجب قانون 1964م حيث تم إخضاع الدخل الشخصي للضريبة لأول مرة في السودان ، تسري الضريبة على المرتبات وما في حكم كل ما يستحق للعامل او الموظف نتيجة عمله لدي غيره بعقد او بدون عقد ، بصفة دورية او بدون دورية سواء كانت أعمالاً ادبيت في السودان او في الخارج ودفع مقابلها من مصدر في السودان بما في ذلك الأجور والمرتبات والمكافآت والحوافز والعمولات والمزايا النقدية

¹ ديوان الضرائب الموسوعة الضريبية ، مرجع سابق ، ص 143-144.

والعينية ، ماعدا المبالغ التي تقبض رداً لقيمة صرفت فعلاً للحصول على الدخل فتخرج تلك القيمة المصروفة من حساب ضريبة المرتبات والأجور، وما يستحق للموظف او العامل من مصدر أجنبي على اعمال اديت في السودان.

- ضريبة الأرباح الرأسمالية: هي ضريبة تفرض على الربح الفعلى أو الحكمي الناتج من بيع الأصل الرأسمالي ويقع عبء سدادها على البائع وقد حددها المشروع في (الأراضي، المباني، العربات بأنواعها)، وكذلك تفرض على كل ربح ينتج من كافة التصرفات الناقلة لملكية الأصول الرأسمالية.بدأ سريان القانون من 1974م وقد جرت على القانون عدت تعديلات في الفترة 1989م-1995م ويسري هذا القانون كل تعديلاته حتى تاريخه بنسبة 2%(1).

- رسم الدمغة: هو مبلغ من المال تحصله الدولة من الافراد عن الوثائق والمعاملات نظير منافع وخدمات تؤدي لهم ،وهو مبلغ يسير مقارنة بالخدمة المقدمة يدفعه طالب الخدمة دون ان يشكل عليه عبئاً كبيراً ويحقق رسم الدمغة هدفين هما: إعطاء الصفة القانونية والرسمية للوثيقة - دعم الخزينة.

- مساهمة المغتربين: صدرت وفقاً لقانون ضريبة الدخل 1981م وبناءً على توصيات المؤتمر التداولي الاول للسودانيين العاملين بالخارج التي تضمنت دعم الخزينة العامة والمساهمة في مشاريع التنمية وقد تم تحديدها كفئة ضريبية بواقع 10% من الدخل السنوي ونسبة لصعوبة تحقيق الإيرادات من حجم الدخل فقد تم تعديلها لفئات نمطية استناداً على طبيعة العمل والمؤهل وقد تأرجحت هذه الفئات منذ العام 1981م حتى 1998م صعوداً وفقاً للمتغيرات بدول المهجر، وقد تم الغاؤها بالنسبة لفئات الموظفين والعمال في 2005م وبقيت سارية على فئات أخرى(2).

¹هاشم محمد حمدان ، (2006م) ، مرجع السابق ، ص ص6-7.

²ديوان الضرائب ، الموسوعة الضريبية ، مرجع سابق ، ص52.

ب-الإيرادات غير الضريبية: وهي الجزء المكمل للإيرادات الذاتية وتشتمل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية على الضرائب المدفوعة من دخول الأفراد وضرائب التركات ومكاسب رأس المال والرواتب والأجور، بينما يشمل بند ضرائب الملكية الضرائب على استخدام الثروة أو ملكيتها أو نقل ملكيتها. أما الضرائب على السلع والخدمات فإنها تشمل الضرائب المفروضة على إنتاج أو استخراج أو بيع أو تأجير أو توريد سلع أو تقديم خدمات، كما يغطي بند الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية الإيرادات من جميع الرسوم المحصلة على السلع الواردة للسودان مثل رسم الوارد والرسوم الجمركية، بينما يشمل بند الضرائب الأخرى الرسوم الضريبية المفروضة على الأوعية غير المضمنة في البنود الضريبية السابقة.

-الرسوم المصلحية: تتمثل في عائد الرسوم التي تتحصلها الوحدات والوزارات والمصالح الحكومية الاتحادية مقابل خدماتها التي تقدمها للجمهور وفق اللوائح والرسوم التي تجاز بالموازنة العامة للدولة.

-الإيرادات القومية: وتشمل الإيرادات البترولية والإيرادات القومية غير المباشرة والتي تتمثل في أرباح وفوائد الهيئات الحكومية وعائد الإستثمارات الحكومية وعائد بيع أصول الدولة وعائد الخصخصة وعائدات أخرى⁽¹⁾.

-مصادر أخرى: تشمل إيرادات غير مبنية مثل استقطاعات المعاشيين وبيع ممتلكات الحكومة المقابل المحلي للقروض السلعية⁽²⁾.

اما النفقات العامة للحكومة السودانية من حيث دورتها الى:

¹ جمهورية السودان وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، (2004م) ، (الإدارة العامة للسياسات الإقتصادية الكلية والبرامج ، العرض الإقتصادي) ، ص ص 91-90.

² عثمان ابراهيم السيد ، (2002م) ، الإقتصاد السوداني ، (السودان ، دار جامعة القران الكريم للطباعة ، ط 3) ، ص ص 75- 117 .

- نفقات جارية: وهي التي تتكرر سنوياً بنوعها لا بحجمها كالمرتبات والأجور والصراف على إدارة خدمة التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية وغيرها من الخدمات الإستهلاكية كنفقات الإنارة والمياه والتلفونات والإيجارات.

- نفقات تنموية: وهي النفقات التي لا تكرر سنوياً مثل نفقات بناء الطرق، المدارس والمستشفيات، ويترتب على هذا وجود ميزانية للنفقات الجارية وميزانية للنفقات التنموية.

وللتوضيح يمكن تفصيل هذه النفقات الى الفصول التالية:

الفصل الأول: يشمل الأجور والمرتبات وتكلفة التزام الحكومة تجاه التأمينات الإجتماعية والمعاشيين العاملين بالحكومة الاتحادية بالإضافة إلى التأمين الصحي.

الفصل الثاني: يشمل اعتمادات تسيير الوحدات الحكومية الاتحادية والبنود المركزية والتي تتضمنت الإنفاق على الدعم الإجتماعي.

الفصل الثالث: يتضمن الدعم الجاري والتنموي للولايات ويتم الدعم الجاري للولايات عبر الصندوق القومي لدعم الولايات، اما الدعم التنموي يشمل الصراف على تنفيذ المشروعات التنموية بالولايات المدعومة.

الفصل الرابع: يتضمن الصراف على مشروعات التنمية القومية بالعملة المحلية والأجنبية والمساهمة في رؤوس الاموال⁽¹⁾، والفرق بين الإيرادات والنفقات يمثل الإدخار الحكومي.

3-1-2: قطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع في صافي أرباح المؤسسات العامه ويطلق لفظ الهيئات العامة او المؤسسات العامة والمنشآت التي تمارس نوعاً من النشاط المرتبط بالمفهوم التجاري وتمتلك الحكومة الجزء الأكبر من رأسمالها كما تقوم بدور المنظم وغالباً ما تهدف هذه المؤسسات لتحقيق مصلحة إستراتيجية او إجتماعية او سياسية الى جذب تحقيق إيرادات الخزينة العامة ، وقد يطلق

¹ العرض الإقتصادي ، (2000م) ، وزارة المالية والإقتصاد ، ص ص73 - 79.

عل الهيئات العامة على المنظمات التي تتولى تقديم الخدمات العامة مثل خدمات الكهرباء والمياه كما يطلق على المؤسسات العامة على المؤسسات التي تتعامل في شراء وبيع السلع وما يتصل بها من خدمات كالتخزين والتعبئة سواء كان ذلك على النطاق المحلي او الخارجي⁽¹⁾، إقترن قيام المؤسسات والهيئات العامة بالأنظمة الإشتراكية إلا أنها اصبحت مألوفة لكل الدول بل لا تخلو اي دولة من بعض منها بإعتبارها ضرورات تملئها أسباب قومية او إقتصادية او إجتماعية⁽²⁾، وقد ظهرت المؤسسات العامة في السودان كأداة لتساعد على توسيع قاعدة مساهمة القطاع العام في النشاطات الإقتصادية المختلفة، وتقوم هذه المؤسسات العامة بالعمل في شتى المجالات الإقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة ونقل وغيرها ومن أهم أهداف المؤسسات العامة تدعيم القطاع العام وتحقيق الفوائض اللازمة للمساهمة في إيرادات الجزيئة بغرض تمويل مشاريع التنمية الإقتصادية⁽³⁾.

3-1-3: قطاع الأعمال الخاص:

يشتمل على المنشآت الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية التابعة للقطاع الخاص والتي تعمل بغرض الربح ويتكون الإدخار في هذا القطاع من مقدار الأرباح والاحتياطات التي تخصص للتوسع في القطاع نفسه او الإستثمار في قطاعات أخرى وكذلك الإحتياطات التي تكونها هذه المنشآت والإهلاكات التي تستقطعها سنوياً.

إذا حاولنا دراسة هذا القطاع في السودان بصورة واسعة سوف نواجه بعض الصعوبات أهمها:

- عدم كفاية البيانات المتاحة عن هذا القطاع .

¹ عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، (1997م) ، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان ، (الخرطوم ، جامعة النيلين ، ط1) ، ص 228.

² عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، (1997م) ، المرجع السابق، ص ص 173-174.

³ العرض الإقتصادي ، وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، 19987/1986 ، ص143.

- الحدود الفاصلة بين القطاع الخاص والقطاع العام غير واضحة وذلك لتخلف الأوضاع التنظيمية والتشريعية لهذا القطاع، وكل هذه الاسباب لاتمنع من اهمية القطاع الخاص في تكوين المدخرات ، وعليه فإن مدخرات هذا القطاع تظهر في الأشكال التالية:

- إحتياطات وأرباح محجوزة تستخدم لأغراض الإستثمار سواء داخل المؤسسة او خارجها ولا شك أنه لا تتوفر معلومات حول هذه الإحتياطات او الأرباح غير الموزعة في السودان ولا يمكن الوصول اليها إلا من الميزانيات المراجعة لهذه المؤسسات ولاتوجد جهة تستطيع الحصول عليها وبالتالي يصعب حصرها.

- الودائع في المصارف بكافة أشكالها خاصة الإدخارية والإستثمارية وتظهر ضمن أرصدة الودائع بالمصارف ولايمكن فصلها لذلك تكون مع إجمالي ودائع الجهاز المصرفي.

- قد يقوم القطاع الخاص بالإستثمار في الأوراق المالية.

- المساهمة في صناديق الضمان الإجتماعي والمعاشات والتأمين الصحي.

مساهمة هذا القطاع في الإدخار المحلي بقدر هذه المساهمات من خلال الإحتياطات والأرباح غير الموزعة وتلك التي تحفظ في شكل ودائع إدخارية او إستثمارية.

3-1-4: القطاع العائلي:

يتكون هذا القطاع من جميع الافراد الطبيعيين المنتجين المقيمين داخل حدود السودان دون النظر إلى جنسياتهم بالإضافة إلى المؤسسات والهيئات التي لا تعمل بغرض الربح مثل المستشفيات والجمعيات الخيرية، وتظهر مدخرات هذا القطاع في الجزء الذي يفيض عن دخله الجاري او إيراداته الجارية التي تتمثل في الأجور وأرباح الأسهم وفوائد السندات وكذلك الإعانات الحكومية والمعاشات والتعويضات التي يحصل عليها من هيئة التأمين الإجتماعي وعلى مصروفاته الجارية في شراء السلع والخدمات وما يدفع الضرائب المختلفة على هذه الدخول وغيرها من الرسوم الأخرى المفروضة عليهم، ولايدخل ضمن هذه المدخرات ما يكتنز من ذهب او مجوهرات لأنها تعتبر

إكتنازاً وكذلك لايدخل ما يحتفظ به في شكل أموال سائلة داخل المنازل⁽¹⁾، ويساهم هذا القطاع في

المدخرات المحلية من خلال الأشكال التالية:

- مدخرات تأخذ أشكال أصول نقدية خاصة بالأفراد الذين يحتفظون بها في عدة صور مثل النقود

اواصول أخرى مثل الحلي والمجوهرات وهي لاتعتبر مدخرات اذا ما تم الإحتفاظ بها في المنزل ولم

تدخل في الدورة الإقتصادية من خلال أجهزة و أوعية الإيدار المختلفة.

- قد تأخذ هذه الفوائض شكل ودائع في المصارف بصورها المختلفة او تستخدم في شراء الأوراق

المالية من سوق الأوراق المالية اوشهادات الإيدار الحكومية.

- قد تكون المدخرات تعاقدية وهي المدخرات التي يدفعها القطاع العائلي لشركات التأمين في شكل

أقساط تأمين او اقساط للتأمين الإجتماعي او صناديق الحماية الإجتماعية مثل صندوق التأمين

الصحي وغيرها من الصناديق، ونجد أن هذه المدخرات تأخذ صور إلزامية وإستمرارية وتتميز

بالإستقرار.

ويمكن القول أن أهم القطاعات المولدة للإيدار في الإقتصاد السوداني هي القطاع الحكومي،

قطاع الأعمال العام، قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي، وان مدخرات هذه القطاعات تظهر

في أشكال عديدة وتضاف في اوعية مختلفة⁽²⁾.

3-1-5: الميزانية العامة للدولة (القطاع العام):

تتكون الميزانية العامة من الإيرادات العامة ناقصاً النفقات العامة والجدول التالي يوضح مقدار

العجز في الموازن العامة للدولة خلال فترة الدراسة، ويتم تمويل العجز من المصادر المحلية

بالإضافة الى المصادر الخارجية، يلاحظ ان من العام 1990 الى 2005 كانت العملة بالدينار

اما من العام 2006 الى نهاية فترة الدراسة فكانت العملة بالجنيه.

¹رمزي زكي،(1966م)، مرجع سابق ، ص258.

²عمر حسن العبد احمد،(2005م)،مرجع سابق، ص 147 - 148.

جدول رقم (1-3) يوضح متوسط (الإيرادات، النفقات والعجز) خلال الدراسة بمليارات الجنيهات

متوسط العجز	متوسط الاتفاق الكلي	متوسط الإيرادات الكلية	السنة
(1339)	10932	9593	1990-1993
(113)	6512	6399	1994-1997
189	2941	3130	1998-2001
1707	9292	10999	2002-2005
(3761)	21758	17997	2006-2009
(7056)	32052	24996	2010-2013
(1804)	14519	12715	1990-2013

المصدر: اعداد الباحث من الملحقين (1،2)

ملحوظة: الأرقام داخل الأقواس تعني أن القيمة سالبة.

من الجدول رقم (1-3) يلاحظ الآتي:

خلال فترة الدراسة تحقق فائض في متوسط الأعوام (1998-2001 و 2002-2005) حيث بلغت قيمة الفائض (189 و 1707) مليار جنيه على التوالي اما بقية الأعوام فإنها حققت عجز حيث بلغ أعلى عجز في متوسط الأعوام (2010-2013) بقيمة (7056) مليار جنيه وذلك لأسباب كثيرة منها إتفاقية السلام الشامل التي أدت الى خروج إيرادات البترول من الموازنة العامة بالإضافة الى الإنفاق الحكومي في الأمن والدفاع لتحقيق السلام.

3-2-6: التمويل بالعجز: وهو ما يعرف أحياناً بالإدخار الإجباري النقدي وتعتبر سياسة التمويل بالعجز وسيلة من وسائل التراكم وتمويل رأس المال الثابت وتقوم هذه السياسة على الإستدانة المفرطة الداخلية والخارجية وكذلك طبع الأوراق النقدية على اساس أن هناك موارد عاطلة كثيرة سيتم العمل على على تميمها وبالتالي خلق وفورات داخلية لتدارك العجز المفعل، وتقوم هذه الفرضية على اساس ان سياسة التمويل بالعجز ستؤدي الى زيادة طلب الدولة على الموارد الأولية مما سيؤدي إلى إرتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال ،ففي الواقع أن سياسة التمويل بالعجز سياسة غير ناجحة في إطار التنمية المتوازنة كما يراها الكلاسيكيون، لكنها وفقاً

للنظرية العامة لكينز كقيلة باعادة التوازن في النهاية وتحقيق التعادل بين الإدخار والإستثمار وإمتصاص فائض السيولة المتكون من زيادة عرض الكتلة النقدية عند العمل بهذه السياسة ،وقد اثبت الواقع ان سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها اي(الزيادة في تراكم رأس المال الثابت) ، وفي معظم الحالات شكلت وسيلة لتراكم الثروات في أيدي الأقلية وبالتالي إتحال فاتورة المديونيتين الداخلية والخارجية وتفاقم عجز الميزانية العامة ، إرتفاع معدلات التضخم، كل ما ينجم عن ذلك من إنعكاسات سلبية على الفئات الصغيرة والمتوسطة من خلال إرتفاع العبء الضريبي والكساد والبطالة⁽¹⁾.لقد أثار تمويل التنمية بالعجز جدلاً كبيراً بين الإقتصاديين بينما يرى البعض أن التمويل يحقق المزايا التالية: يضمن تشجيع وتعجيل النمو الإقتصادي، يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة إمتصاص الكتلة النقدية الزائدة، يسهم في توزيع أعباء التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال القادمة.

ويرى آخرون أن التمويل بالعجز يؤدي الى تضخم مفرط لأن البلدان التي تلجأ الى مثل هذا التمويل غالباً ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفاً والميل للإستهلاك فيها مرتفع ويشيرون إلى مخاطر التضخم المترتبة على هذا التمويل وهي:

- إضعاف الإدخار الإختياري بسبب تآكل الإدخارات.
- تشجيع عملية المضاربة بالعقارات والمباني والمجوهرات والمعادن النفيسة.
- تشجيع تهريب الأموال.
- الإضرار بزوي الدخل المحدود (أصحاب الرواتب والاجور) وزيادة التفاوت الإجتماعي ومايترتب على ذلك من تزمير سياسي وإجتماعي⁽²⁾.

¹ محمد دياب ، (2013م) ، النيوليبرالية الإقتصادية ، البيئة المولدة لازمة الإقتصاد العالمي، (صوت الجامعة ، مجلة علمية محكمة ، الجامعة الاسلامية ، مركز البحوث والنشر، لبنان، العدد الرابع) ، ص121.

² عبد الفتاح عبد الرحمن عبد الحميد ، (1981م) ، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، (بيروت ، دار النشر بيروت ، ط2) ، ص252.

المبحث الثاني

2-3: دراسة تحليلية لأوعية واجهزة المدخرات المحلية (1990-2013م)

يتناول الباحث أهم الأوعية والاجهزة التي تقوم بجمع المدخرات المحلية وذلك من خلال التالي:

3-2-1: أجهزة المدخرات المحلية:

اولاً: أجهزة المدخرات المحلية الإجبارية:

- الصندوق القومي للمعاشات:

شهد السودان تطوراً في الأطر القانونية المنظمة لفوائد ما بعد الخدمة وأجريت تحسينات معتبرة على المزايا والمنافع الممنوحة للمتقاعدين فنشأ اول نظام للمعاشات في السودان عام 1904م تحت اسم مصلحة المعاشات وكان قاصراً على منح معاشات للاجانب العاملين تحت سلطة الحكم الثنائي وتم الغاء هذا النظام بصدور قانون معاشات حكومة السودان عام 1919م الذي شمل السودانيين العاملين في الوظائف الحكومية وعقب الإستقلال وفي عام 1964م صدر قانون معاشات الخدمة المدنية ليكون قاصراً على موظفين الحكومة المركزية فقط⁽¹⁾. كما تركزت الأسس على إدخال شرائح جديدة (عمال الحكومة - رجال القوات المسلحة والنظامية الأخرى والمرأة والعاملين بمؤسسات القطاع العام الإنتاجية). في مقابل هذا التطور لم تشهد الأجهزة المنفذة للقانون أي تغييرات في بنيتها سوى انفراد العمال بمؤسسة مستقلة في العام 1974م (المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية) وظلت الهيئة الأم (مصلحة المعاشات) تدار بذات النمط التقليدي منذ تأسيسها تحت مسمى قسم المعاشات في 1904م.

- التطور التاريخي:

1- التطور التشريعي: بدأ بقانون معاشات الحكومة لسنة 1904م ثم قانون معاشات الحكومة لسنة

1919م وقانون مال التأمين 1930م وقانون المخدمين والأشخاص المستخدمين لسنة 1948م ثم

¹ عمر حسن العبد، (2005م)، مرجع سابق، ص122.

قانون معاشات الخدمة المدنية لسنة 1962م وقانون معاشات الخدمة العامة لسنة 1975م واخيراً قانون معاشات الخدمة العامة لسنة 1992م.

2- التطور الإداري: أنشئت هذه المؤسسة العريقة في العام 1904م بمسمى قسم المعاشات تتبع للسكرتير الإداري الإنجليزي في العام 1968م أصبحت قسماً يتبع لوزارة الخزانة آنذاك وفي العام 1970م سميت إدارة المعاشات وفوائد ما بعد الخدمة وجزء من ديوان شئون الخدمة وتتبع لوزارة الخدمة والإصلاح الإداري، في العام 1973م تأسست مصلحة المعاشات والتأمينات الإجتماعية، في العام 1975م تم فصل المعاشات والتأمينات الإجتماعية وظلت تتبعية المعاشات لوزارة الخدمة العامة والإصلاح الإداري، اما في العام 1985م آلت تتبعية المصلحة المعاشات إلى وزارة العمل والإصلاح الإداري حتى 1988م، ففي العام 1989م تبعت إلى وزارة المالية والإقتصاد الوطني وكانت إحدى إدارات الوزارة تسهيلاً للمعاملات المالية عام 1991م، في العام 1990م تحولت تتبعية المصلحة إلى وزارة الرعاية والتنمية الإجتماعية باعتبار المعاشات ضماناً اجتماعياً وقد شهدت الوزارة ميلاد الصندوق القومي للمعاشات على يد وزيرها الدكتور حسين أبو صالح، اما في العام 1992م آلت تتبعية الصندوق إلى وزارة العمل والإصلاح الإداري التي عدل إسمها إلى وزارة القوى العاملة ثم آلت تتبعية الصندوق مرة أخرى إلى وزارة الرعاية والتنمية الإجتماعية.

3- الرؤى المستقبلية:

- الإرتقاء بحياة المعاشيين بدفع دورهم إلى الإستقلال عن السلطة في بعض إحتياجاتهم.
- السعي لتوفير الحد المعقول للكفاية في المعاش وتقليل الفجوة بين المرتب والمعاش ليوكب متطلبات المعيشة والتحول التدريجي للصندوق إلى مؤسسة للضمان الإجتماعي.
- تبين سياسات فاعلة للقضاء على صور الفقر والمساهمة في تقليل الفجوة بين رأس المال والعمل وتشجيع العمل المنتج للفقراء من أرباب المعاشات بإخراج شرائح مقدره من المعاشين تبعاً من دائرة الفقر عن طريق تمليكهم وسائل إنتاجية وخدمية مدرة للدخل.

- السعي لإستقطاب موارد إضافية بهدف إتساع مظلة المعاشين الذين يسعى الصندوق لتخفيف حدة الفقر عنهم بما لا يقل عن "50" ألف معاشي خلال الفترة (2002-2020) م.
- في ظل التطورات الإقتصادية التي تنتظم البلاد سعى الصندوق لخوض غمار التحدي وتمويل نشاط الإستثمار وتحقيق معدل أرباح يعادل 50% من رأس المال المستثمر.
- تزامناً مع جهود الدولة الرامية للوفاء بسداد مرتبات العاملين يسعى الصندوق لتفعيل تحصيل مديونية على تلك الولايات.
- إجراء الدراسات الخاصة بتطوير التشريع بهدف الوصول لمرحلة الضمان الإجتماعي.
- تطوير وتحديث آليات العمل بالصندوق إلى نظم آلية متكاملة بجميع أنشطة الصندوق وربط الرئاسة بالفروع الولائية بشبكة معلومات متكاملة.
- بناء القدرات المؤسسية بتطوير نظم العمل وأساليبه ووسائله بهدف الإرتقاء بمعدلات الأداء ورفع قدرات العاملين والإستجابة لمستجدات العولمة.
- العمل على تأسيس شركات في مجالات الإتصالات والنقل وبعض مجالات الإستثمار طويلة الأجل بدلاً عن الإعتماد الكلي على الإستثمارات قصيرة الأجل.
- تطوير مجالات وآليات العمل الإجتماعي بالتوسع في مظلته وإحلال أسلوب الدعم المنتج بديلاً للدعم المادي تدريجياً.
- مشروع تطوير نظم الحماية الإجتماعية: وقد تم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل تتداخل في مراحل التنفيذ، حيث بدأ تنفيذ المرحلة الأولى منذ العام 2003م، وتعتمد المرحلة الثانية للمشروع على مقترحات الدراسة الاكتوارية، أما المرحلة الأخيرة فهي كيفية إدماج نظام الزكاة في المشروع والخروج بمظلة موحدة للضمان الإجتماعي الشامل تغطي جميع شرائح المجتمع وتحميه من السقوط في براثن الفقر والفاقة.

- أهم الإنجازات:

- 1- إكمال مقرات للصندوق ففي ولايات النيل الأبيض- القضارف - شمال كردفان (الأبيض)- نهر النيل(عطبرة)-كسلا - شمال درافور(الفاشر)-مبنى معاشات ولاية الخرطوم (شارع المك نمر).
- 2- إفتتاح منافذ صرف تحت إشراف الصندوق في عدد من الولايات (منفذ صرف الخرطوم شارع المك نمر- منازلهم الخرطوم بحري- امدرمان- منفذ المدبغة - منفذ بري- منفذ صرف أمدرمان شارع العرضة - منفذ صرف بالولايات "مدني- الأبيض- عطبرة - شندي") وبلغ إجمالي عدد الصرف بالبنوك والمحليات التي يتولى الصندوق الصرف عليها (394) منفذ بالمركز والولايات.
- 3 - بناء قاعدة المعاشين والمستحقين لمكافآت معاشية تشتمل على كافة البيانات الضرورية.
- 4- التحول من نظام حسابات الحكومة إلى نظام حسابات المؤسسات وتطبيق النظام المحاسبي على المركز والولايات.
- 5- إستحداث أسلوب معاش المثل لمعالجة المفارقات الجديدة والقديمة وذلك خلال عامي (99-2000م) وزيادة المعاشات بنسبة 25% في عام 2002م.
- 6-توفير وسائل الحركة والإتصال بالولايات والمركز (10 فاكس بالمركز "17" فاكس بالولايات فضلاً عن أسطول المتحركات "36" عربية بالمركز "25" عربية بالولايات بالإضافة إلى الدرجات البخارية.

7- حصول الصندوق على عضوية منظمة الضمان الإجتماعي الدولية (ISSA).⁽¹⁾

ثانياً: التأمين الإجتماعي: يعتبر التأمين الإجتماعي من الانظمة الإجتماعية الحديثة التي توفر الحماية الإجتماعية للمواطنين من اخطار الحياة التي تواجههم ويتميز نظام التأمين الإجتماعي عن غيره من النظم الأخرى بعدة خصائص ذاتية أهمها إنه نظام الزامي يطبق بسلطة القانون ومناطق الإلزامية والجبرية وهو مبدا التضامن كاساس لحياة الأفراد في جماعة، تديره الدولة عن طريق هيئة

¹ الصندوق القومي للمعاشات - موسوعة الإقتصاد السوداني - التنمية ، ص22.

او مؤسسة مستقلة.يمول تمويلا ذاتيا ولا تختلط موارده بموارد الدولة وتعتبر أمواله أموال عامة مخصصة لأغراض محددة في القانون.لايهدف الي تحقيق الربحية، لذا لا تمارس شركات التأمين الخاصة هذا النوع من التأمين يتميز بالشمول حيث يشمل جميع العاملين بغض النظر عن الجنس والنوع واللون والعقيدة، يكفل مزايا نقدية وعينية للمشاركين فيه واسرهم،ويمكن تعريفه بأنه تشريع إلزامي تصدره الدولة لحماية العاملين بأجور من مخاطر إجتماعية محددة وذلك بكفالة المزايا النقدية والعينية لهم ولأفراد اسرهم والتي يتم تمويلها عن طريق الإشتراكات، لقد عرفت معظم دول العالم غنيها وفقيرها نظام التأمين الإجتماعي واخذت به كنظام قانوني حديث واصبح من ضمن أركان النظام الإجتماعي للدولة. كما إهتمت به المنظمات الدولية والإقليمية كمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

- الإدارة: يعمل نظام التأمين الإجتماعي عن طريق الصندوق القومي للتأمين الإجتماعي وهو مؤسسة إجتماعية مالية مستقلة ذات شخصية إعتبارية. وتقع رئاسة الصندوق في الخرطوم بشارع على عبد اللطيف ولديه 34 مكتبا ثمانية منها بولاية الخرطوم و26 مكتبا في ولايات السودان المختلفة.

- الأهداف: يعمل نظام التأمين الإجتماعي على تحقيق الأهداف التالية:

- 1- توفير الحماية الإجتماعية والحياة الكريمة للعاملين وافراد اسرهم وذلك بتأمين دخل شهري مستمر في حالات فقدان القدرة على الكسب وفقدان الدخل.
- 2- توفير الإستقرار المادي والنفسي للمؤمن عليهم مما يسهم في زيادة الانتاج ورفع الانتاجية.
- 3- يعمل على إستقرار علاقات العمل حيث يقوم بدور الوسيط بين المؤمن عليهم واصحاب العمل بجمع الإشتراكات المستحقة على اصحاب الأعمال ثم دفعها للمؤمن عليهم عند الإستحقاق في شكل معاشات.

4- المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية من خلال إستثمار فوائض أموال النظام في المجالات الإستثمارية المختلفة.

5- تعميق قيم التكافل والتضامن بين أبناء المجتمع.

- الأخطار التي يغطيها النظام:

1- يغطي نظام التأمين الإجتماعي المخاطر التالية:

2- الشيخوخة اي التقاعد من الخدمة بسبب بلوغ السن القانونية.

3- العجز الصحي.

4- الوفاة (وفاة طبيعية او اصابية).

5- العجز المستديم الناتج عن اصابة العمل او المرض المهني.

6- الفصل او الإستقالة.

7- ويدفع الصندوق للمؤمن عليه او أفراد أسرته معاشاً شهرياً مستمراً او تعويضاً من دفعة واحدة

لكل من يتعرض من المؤمن عليهم من الأخطار التي يغطيها النظام.

- مصادر تمويله: يمول نظام التأمين الإجتماعي بصورة أساسية عن طريق الإشتراكات التي

يدفعها أصحاب العمل والمؤمن عليهم 25% من كامل الأجر بما في ذلك جميع العلاوات والبدلات

الثابتة والمستقرة ، يلتزم صاحب العمل بنسبة 17% والمؤمن عليه بنسبة 8%.ومن المعلوم ان

اموال نظام التأمين الإجتماعي والمعاشات والتعويضات معفاة من الرسوم والضرائب وكافة الرسوم

والعوائد والعمولات التي تفرضها الحكومة او اي سلطه اخري.

- الزامية التأمين الإجتماعي: يكون التأمين في الصندوق طبقاً لأحكام قانون التأمين الإجتماعي

الزامياً على جميع أصحاب الأعمال في السودان والعاملين لديهم الذين يسري عليهم القانون.

- سريان وتطبيق القانون: يسري قانون التأمين الإجتماعي الزامياً على جميع العاملين في:

1- القطاع الخاص.

2- الهيئات والمؤسسات العامة التي تمول من مواردها الذاتية.

3- الشركات المنشأة بموجب قانون الشركات لسنة 1925م.

4- الشركات والبنوك التي تمتلك الدولة كل اسهمها.

5- العاملون لدي أصحاب أعمال يستخدمون عاملاً واحد فاكثراً.

6- أصحاب المهن الحرة وأصحاب الحرف.

- إلتزامات صاحب العمل: يمثل صاحب العمل الضلع الاساسي في نظام التأمين الإجتماعي

وذلك بمساهمته في تمويل النظام بنسبة (17%) ومشاركته في إدارة النظام عبر مجلس إدارة

الصندوق.

وتتمثل أهم إلتزامات وواجبات صاحب العمل تجاه قانون التأمين الإجتماعي في الآتي:

1- قيد إسم منشأته لدي الصندوق.

2- التأمين على العاملين معه.

3- سداد الإشتراكات⁽¹⁾.

الصندوق القومي للتأمين الصحي:

- التعريف: التأمين الصحي نظام يعمل على معاونة الفرد أو الأسرة لمجابهة تكلفة "المخاطر

المرضية" بدفع هذه التكلفة كلياً أو جزئياً نيابة عنه لمقدم الخدمة الطبية، أو بتعويضه مالياً عن

الخسارة المترتبة على دفعه لهذه التكلفة وذلك بموجب اتفاق مسبق يقوم فيه المؤمن له بدفع قسط

مالي دوري مقابل حزمة محددة من المنافع يتلقاها عند الحاجة إليها.

-خلفية تعريفية: منذ الاستقلال في عام 1956م، ظلت الدولة تقدم الخدمات الصحية مجاناً، وفي

السبعينات ومع التحولات الإقتصادية في العالم، إرتفعت تكلفة الخدمات الصحية وشكلت عبئاً على

الدولة ، مما أدى إلى تدهور مستواها، فكان لا بد من إيجاد بدائل ووسائل أخرى لتخفيف العبء

¹ www. sudan economy.net/foundation/insure/index.htm

عن الدولة والحفاظ على مستوى الخدمات الصحية بالبلاد فكان العلاج الإقتصادي والذي أيضاً لم يستطع إيقاف تدهور الخدمات الصحية، بل أدى كذلك إلى زيادة العبء العلاجي على الدولة والمواطن على حد سواء، وجاء الحل في تطبيق نظرية توزيع الخطر على الأعداد الكبيرة (التأمين الصحي)، إنطلاقاً من الإرث الديني والثقافي للشعب السوداني ، إنبتقت فكرة التأمين الصحي مبنية على مبدأ التكافل - التراحم - والتعاقد المجتمعي والديني الكريم، وبمساعدة فنية من منظمة الصحة العالمية كان التطبيق ، بدأ التنفيذ بقانون الهيئة العامة للتأمين الصحي 1994م حيث تم تقديم أول خدمة طبية بولاية سنار في 1995م، ثم إنداحت دائرته ليغطي كل الولايات الشمالية وولايات الاستوائية الكبرى في عام 2002م، وأخيراً ولايات بحر الغزال الكبرى وأعلى النيل الكبرى في أواخر 2003م ومطلع 2004م، يعد التأمين الصحي أحد أبرز ما تفتقت عنه ذهنية ثورة الإنقاذ الوطني، وذلك بعد المرور بتجارب العلاج المجاني ثم الإقتصادي والذيين أفرزا العديد من المشاكل والتي أعددت إلى درجة كبيرة بتطور الخدمات الصحية بالسودان.

التأمين الصحي نظام تكافلي أضفت عليه الدولة الصبغة الإسلامية، وأضافت إليه القيم المجتمعية الكريمة في التراحم والتكافل، فشمّل بذلك تحت مظلته الكثير من الشرائح التي أغفلتها عمداً كثير من الدول التي تطبق نظاماً للتأمين الصحي وذلك مثل الأسر الفقيرة والمعاشين والمزارعين والرعاة وهي شرائح مستضعفة تقل فيها فئة الاشتراك وترتفع نسبة المرض وتكلفة العلاج. إبتكر التأمين الصحي لإدخال هذه الشرائح مصادرّاً متعددةً من مصادر دفع الاشتراكات من أهمها الزكاة وذلك لكفالة الأسر الفقيرة، أسر الشهداء، طلاب الخلاوي وأئمة المساجد، قوبلت هذه المبادرة بالإشادة من قبل المنظمة العالمية للضمان الإجتماعي ومركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية والسيناتور الامريكي ريتشارد نيمير في زيارته للسودان اواخر 2003م، تم تعديل اسم(الهيئة) لتصبح (الصندوق القومي للتأمين الصحي) بقانون 2001 تعديل 2003 والذي أيضاً كانت أهم ملامحه: قومية النظام وقومية بطاقة التأمين، واعتمد التطبيق على المناهج الآتية:

تخطيط وتنظيم العمل على أساس مركزية التخطيط والسياسات ولا مركزية التنفيذ.

تجميع الموارد وإعادة توزيعها حسب تكلفة الخدمات الطبية.

أهداف الصندوق:

- تحقيق أعلى مستوي ممكن من الصحة وتقوية روح التكافل الإجتماعي وذلك من خلال ضمان

توفي الخدمات الطبية المتميزة والمتكاملة بأسلوب تكافلي يضم كافة أفراد المجتمع.

- إدارة نظام قومي للتأمين الصحي بالتنسيق مع الإدارات التنفيذية لتقديم أفضل الخدمات الطبية

للمؤمن لهم وتطويرها وفقاً لمبدأ المشاركة في التكلفة.

- وضع الأسس العامة لكيفية المشاركة في تخفيف العبء العلاجي على الأسر وتخفيف العبء

المالي عن الدولة في علاج المؤمن لهم.

- وضع خطط وسياسات التأمين الصحي لترقية الخدمات الطبية التي تقدم للمؤمن لهم لتواكب

التطور في مجال الخدمات الطبية ولتقليل العلاج بالخارج.

- المساهمة في التنمية المجتمعية.

- ترقية الخدمات الطبية المقدمة للمؤمن عليهم.

- تعزيز قيمة التكافل والتراحم والتعاون في المجتمع.

- تخفيف العبء المالي للخدمات الصحية عن الدولة والمواطن إعتياداً على مبدأ المشاركة.

- تدريب الكوادر الطبية وتوفير البيئة الصالحة لاستقطابهم واستبقائهم.

- ترقية وتطوير الخدمات الصحية بالبلاد من تدريب للأطر الصحية، توفير للمعدات والأجهزة

الطبية، تأهيل للمباني.

- تطبيق معايير ضبط الجودة للخدمات الصحية المقدمة وفقاً للمعايير العالمية.

التأمين الصحي في السودان يعد من أهم وأخطر المشاريع ذات المزايا الإقتصادية والإجتماعية

التي تستهدف صحة الفرد والمجتمع، برزت أهمية مسئولية الدولة والمجتمع تجاه هذا النظام في

ضرورة تمويله وإدارته والإشراف عليه وسن القوانين واللوائح المنظمة له، ويتميز التأمين الصحي في السودان بما يلي:

أ- التشريع:

- دوره في رعاية وتنمية المجتمع وكخطوه لدمجه مع صندوق التأمينات الإجتماعية والمعاشات لتكوين الصندوق القومي للضمان الإجتماعي.
- تعزيز روح التكافل والتراحم وتقوية النسيج المجتمعي وتنظيم المجتمع.
- إعتبار الأسرة وحدة للتغطية وليس الفرد.
- إستهداف الشرائح الضعيفة في المجتمع مع فتح الباب لكافة شرائح المجتمع دون تمييز.
- إدخال الشرائح التي تعتبرها أنظمة التأمين في الدول الأخرى شرائح خطرة على المشروع يجب تجنبها مثل (المعاشيين، الأسر الفقيرة، الطلاب- الرعاة- المزارعين- وغيرهم).
- دخول مؤسسات تهتم بالرعاية الإجتماعية في تمويل اشتراك مجموعات من الأسر مثال ديوان الزكاة.

- مشاركة بعض المحسنين في تمويل اشتراك مجموعات من الأسر.
- إمكانية التمويل العيني مثل المنتجات الزراعية والحيوانية وغيرها.
- توحيد نسبة الاشتراك لكل الفئات بنسبة 4% للعاملين برواتب منتظمة وقيمة ثابتة لذوى الدخل غير المنتظم (flat rate) وفقاً للتقديرات الاكتوارية.

ب- الخدمة الطبية:

يقدم التأمين الصحي حزمة خدمات طبية لجميع المشتركين دون تمييز بين القطاعات المختلفة تتمثل في الآتي:

- الإهتمام بنظام الإحالة بين مستويات الخدمة الثلاثية والإحالة بين الولايات.

- رعاية الأمومة والطفولة.

- إقامة المخيمات الطبية.

- الخدمة الطبية المباشرة إضافة حقيقية لتطور الخدمات الطبية خاصة في المناطق النائية.

- المساهمة في تأهيل وتطوير الخدمة الطبية غير المباشرة.

- المساهمة في توفير الكوادر الطبية المؤهلة والمعدات الطبية.

- مشاركة المجتمع في التخطيط والإشراف على النظام وإشراك فعاليات المجتمع في إدخال الشرائح

المختلفة.

- تحقيق قدر كبير من المساواة والعدالة في توفير الخدمات الطبية.

- دخول خدمة العيادات المتجولة كتلبية تلقائية لإحتياجات الرحل والرعاة ودخول خدمات العيادات

المشتركة (بشرية + بيطرية) للعناية بالانسان والحيوان.

3-2-2: أجهزة المدخرات المحلية الاختيارية:

تعتبر المصارف من أهم والمؤسسات المالية في اي دولة وذلك للدور الذي تلعبه في النشاطات

الإقتصادية والمالية من خلال الوظائف التي تقوم بها والتي تختلف باختلاف طبيعة المصارف ،

هدفت سياسات البنك المركزي الى إستقطاب المدخرات الوطنية لتوفير الموارد اللازمة لتمويل

الأنشطة الإقتصادية الأساسية فنصت السياسة على الإستمرار في رفع القيود على فتح الفروع

الجديدة للمصارف، تبسيط إجراءات فتح الحسابات الجارية وحساب الإدخار والإستثمار للعملاء

وفتح فروع لبنك السودان المركزي بجميع الولايات التي لا توجد بها فروع إضافة إلى التوسع في

نشر الخدمات المصرفية الإلكترونية.⁽¹⁾

- الودائع المصرفية: تشمل الودائع المصرفية على الآتي:

¹ بنك السودان، الخرطوم (2013م) ، التقرير السنوي الثالث والخمسون ، ص31.

- ودائع الإدخار: يطلق عليها ودائع التوفير وهي اي حساب يسجل في دفتر خاص (دفتر توفير) يكون واجباً تقديمه في حالة السحب والإيداع وقد جرت العادة على تمكين أصحاب الحسابات من السحب عليها في اي لحظة أثناء ساعات العمل الرسمية.

ومع تطور العمل المصرفي أمكن لأصحاب هذه الودائع السحب من حساباتهم او تسوية مدفوعاتهم في غير ساعات العمل الرسمية للمصارف ويتم ذلك من خلال الصرافات الآلية ونقاط البيع، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الودائع يكلف البنوك نفقات تفوق الأنواع الأخرى للودائع، إلا أن البنوك تلجأ لفتح مثل هذه الحسابات تعويداً لأصحاب الدخول المنخفضة على الإدخار وأن هذه الودائع تتسم بدرجة من الثبات تمكن البنوك من إستخدامها في الإستثمارات المتوسطة وطويلة الأجل، والواقع أن هذا النوع من الودائع يحتل أهمية نسبية متدنية في هيكل الودائع في المصارف التقليدية وذلك لقلّة الحوافز التي تقدم لأصحاب هذه الودائع من جهة ولضعف الفائض الذي يتحقق لبعضهم في كثير من البلاد من جهة أخرى، لذلك تميل بعض البنوك التجارية لتقديم المزيد من الحوافز لبعض أصحاب ودائع التوفير فيها لتشجيعهم على الإيداع كدفع فوائد للذين تبلغ ودائعهم مبالغ محدودة ولفترة زمنية محددة⁽¹⁾. ومنح الجوائز النقدية والعينية.

أما البنوك الإسلامية فلا تدفع لأصحاب هذه الودائع فوائد لكون هذه الودائع تكيف بأنها قروضاً وبالتالي لايجوز دفع عائد عنها إلا في الحالات التي ينص فيها عند طلب فتح الحساب على المعاملة تأخذ حكم المضاربة.

- الودائع لاجل (ودائع الإستثمار):

يهدف أصحاب هذه الودائع الحصول على الربح ، فيتم إيداع أموالهم بالمصرف ولا يجوز السحب منها إلا بعد إنقضاء فترة من الزمن يتم الإتفاق عليه بين المصرف والمودع ، وتتسم

¹ محمد هاشم عوض ، (1985م) ، دليل العمل المصرفي في البنوك الاسلامية (الخرطوم ، شركة فال للإعلان والطباعة المحدودة ، ط1) ، ص13.

الودائع لأجل بالإستقرار أيضاً مما يمكن البنوك من توظيفها بصورة مريحة لذلك تعمل البنوك الربوية على تشجيعها بدفع فوائد لأصحابها.

وقد كيفت البنوك الإسلامية هذا النوع من الودائع ليتماشى مع الشريعة الإسلامية فيما يعرف بودائع الإستثمار حيث يحكم العلاقة بين البنك والمودع عقد المضاربة وبالتالي يستحق أصحابها العائد وفقاً لنتائج أعمال التوظيفات التي وجهت إليها هذه الودائع، وتعد تبر الودائع لأجل (ودائع الإستثمار) من قبيل الإِدخار لإتصافها بالصفة الإِدخارية مما حدا بالبعض إطلاق لفظ الودائع الإِدخارية عليها.⁽¹⁾

- الودائع الجارية: الودائع الجارية او تحت الطلب او المتحركة كلها بمعنى واحد ويعبر عنها بالحساب الجاري والذي يقصد به من الناحية المصرفية (عقد بين المصرف والمودع بموجبه تتحول الحقوق النقدية الى عناصر حسابية ينتج عن تسويتها- إيداعاً وسحباً- رصيد دائن لصالح المودع ويكون مستحق الآداء في نهاية المدة المتفق عليها او نهاية العمل اليومي)⁽²⁾.

ويهدف المودعون من إيداعاتهم هنا الى إستخدامها في تيسير معاملاتهم مع الغير عبر المصرف ولا يهدفون للحصول على عائد بل انهم يتحملون مصروفات وعمولات تفرض عليهم نظير الإيداع والسحب ، لذلك تعتبر هذه الودائع من قبيل القروض لذلك لا تدفع البنوك الإسلامية عليها اي فوائد.

ويرى الباحث بالرغم من عدم إستقرار هذه الودائع في البنوك إلا أنها لحد ما تعتبر من قبيل الإِدخار لأن تأجيل إنفاق جزء من الدخول يعتبر من قبيل الإِدخار سواء اودعت الأموال المؤجل إنفاقها بالبنوك من أجل انفاق آجل او لم يودع.

¹ الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، (1982م) ، (القاهرة ، المجلد الشرعي ، الجزء الخامس مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ط1)، ص180.

² حسن عبدالله الامين ، (1983م) ، الودائع المصرفية النقدية وإستثمارها في الاسلام ، (جدة ، دار الشروق) ، ص210.

3-2-3: المؤسسات المالية غير المصرفية:

وتشمل: شركات الصرافة والتحاويل المالية، شركات السودان للخدمات المالية ، شركات ترويج للاستثمار المالي، صندوق ضمان الودائع المصرفية، سوق الخرطوم للاوراق المالية، شركات التأمين ، الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات.

أولاً: شركات الصرافة والتحاويل المالية: هي شركات خاصة متخصصة تعتبر ضمن المؤسسات المالية غير المصرفية لأنها تقدم جزء من العمل المصرفي.

ثانياً: شركات السودان للخدمات المالية المحدودة:

تم إنشاء الشركة مساهمة بين بنك السودان ووزارة المالية في عام 1998 برأس مال مكون من

الآتي:

1- القيمة المحاسبية للبنوك المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية (كلياً او جزئياً).

2- رأس المال المدفوع والبالغ (2) مليون دينار تعمل الشركة في إدارة الحصص المملوكة لبنك السودان ووزارة المالية في المؤسسات المصرفية والمالية ، إضافة الى مساعدة البنك المركزي في تنظيم السيولة ما لم تقوم بتكوين صناديق متخصصة في الخدمات المالية، واصلت الشركة خلال عام 2004 تنظيم المزادات الخاصة ببيع وشراء شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) والتي تمت تصفيتها في نوفمبر 2004م لإنخفاض نسبة فعاليتها في إدارة السيولة بالإضافة الى إنخفاض قيمة المكون لهذه الشهادات بعد خصخصة جزء من بنوك القطاع العام، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامه) وشهادات الإستثمار الحكومية (صرح)، ويمكن التطرق لهذه الشهادات بشئ من الإيجاز على النحو التالي:

1- شهادات مشاركة الحكومة (شهامه): هي عبارة عن صكوك تقوم على صيغة المشاركة تصدره وزارة المالية والإقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان

للخدمات المالية وشركات الوكالة المعتمدة وتهدف شهادات شهامة الى تحقيق الآتي:

- إستقطاب المدخرات القومية وتشجيع الإستثمار .

- توفير اداة اسلامية شرعية لإدارة السيولة واناذا السياسات المالية.

- تطوير اسواق راس المال المحلية والاقليمية.

- تحقيق عائد مجزي للمستثمرين من خلال مشاركتهم في مكون الشراكة الذي يحتوي على شركات كفاءة وذات اداء مالي عالٍ.

2- شهادات الإستثمار الحكومية (صرح): يتم إصدار هذه الشهادات وفقاً للمضاربة، وهي عبارة عن صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الاسلامي، تصدرها وزارة المالية والإقتصاد الوطني، وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركات السودان للخدمات المالية وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشاريع البني التحتية وقطاعات الصحة والتعليم في ولايات السودان المختلفة، وتهدف صكوك الإستثمار الحكومية (صرح) إلى تحقيق الآتي:

- تجميع المدخرات القومية والإقليمية وتشجيع الإستثمار .

- إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوح.

- تطوير اسواق راس المال المحلية والاقليمية.

- توظيف المدخرات في التمويل الحكومي لمقابلة الصرف على المشاريع التنموية ومشاريع البني التحتية.

- تقليل الآثار التضخمية وذلك بتوفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة في شكل سلع وخدمات.

3- شهادات إجارة مصفاة الخرطوم(شامه): عباره عن صندوق إستثماري متوسط الأجل تم إنشاؤه بغرض حشد موارد المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول مصفاة الخرطوم وتأجيرها لوزارة المالية إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها، تم إصدارها خلال العام 2010م على صيغة الإجارة الإسلامية وتحقق عائد سنوي ما بين(12%-14%)، وتهدف شهادات (شامة) الى إصدار اوراق مالية (صكوك) بغرض توفير فرص إستثمار تحقق

ربحاً لحملة هذه الصكوك بتصكيك أصول المصفاة وعرضها للمستثمرين، وتوسيع (زيادة) عرض الأوراق المالية المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال اضافة ورقة مالية جديدة وتوفير موارد مالية مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الإستثمارية في البلاد.

4- شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب):ي تم إصداره وفقاً لصيغة الإجارة الإسلامية ويتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية وتهدف شهادات (شهاب) إلى إصدار أدوات مالية (صكوك) بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص الإستثمار تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك (Securitization) أصول البنك المركزي مثل المبنى الرئيسي والعمارة السكنية وعرضها على المستثمرين ، إستحدث بنك السودان المركزي شهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) في سبتمبر 2005 بدلاً عن شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) كأداة من ادوات إدارة السيولة.

5- شهادات أجارة اصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور):

الشركة السودانية لنقل الكهرباء هي عبارة عن صندوق إستثماري متوسط الأجل (ثلاث سنوات) برأس مال قدره 758 مليون دولار امريكي وبقيمة اسمية قدرها 100 دولار امريكي للشهادة الواحدة وبعائد سنوي متوقع في حدود 7% تدفع كل ستة اشهر بنفس العملة او ما يعادلها، وقد أنشئ الصندوق في عام 2012 بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة وتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء ،يسعى الصندوق لتحقيق عدة أهداف تتمثل في توفير فرص إستثمارية بالنقد الأجنبي تحقق عائداً مجزياً لحملة الشهادات من الأفراد والشركات والمؤسسات المالية المقيمين وغير المقيمين والاجانب،وتوفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية بالبلاد⁽¹⁾.

¹ بنك السودان المركزي، (2013م) ، مرجع سابق، ص88.

ثالثاً: شركة ترويج للاستثمار المالي: تم تأسيس الشركة في أغسطس 2001م كشركة مساهمة عامة بين بنك السودان المركزي (60%) وشركة السودان للخدمات المالية (40%).

أهداف الشركة:

- تحقيق تسويات فورية لجميع المعاملات الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية لصالح العملاء.

- العمل كزرع للبنك المركزي في السوق الثانوية للمساهمة في تحقيق أهداف السياسة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة.

- ترويج وتسويق جميع الأوراق المالية وكل منتجات شركة السودان للأوراق المالية في السوقين الأولى والثانوي.

- شراء وبيع الأوراق المالية لصالح محفظة الشركة وإدارة محافظ الغير.

- تقديم الدراسات والاستشارات وأفضل الخيارات الإستثمارية في ظل ظروف السوق المختلفة .

رابعاً: صندوق ضمان الودائع المصرفية:

أنشئ صندوق ضمان الودائع المصرفية بموجب قانونه لعام 1996م بمساهمة كل من وزارة المالية والبنك المركزي والمصارف ، ويهدف الى الآتي:

1- توفير خدمة التأمين الإسلامي للودائع المصرفية .

2- ضمان الودائع بالمصارف وفق احكام المادة(19)من قانون الصندوق وكل المصارف العاملة بالسودان أعضاء بالصندوق.

3- حماية المودعين، إستقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها.

خامساً: سوق الخرطوم للأوراق المالية:

في ظل سياسة التحرير الإقتصادي وفي إطار البرنامج الثلاثي للإقنقاذ الإقتصادي (1990-

1993) تم إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية، بدأ سوق الخرطوم للأوراق المالية العمل في

السوق الأولية في أكتوبر 1994م، وفي الثاني من يناير 1995 تم إفتتاح السوق الثانوية حيث كان

العمل يتم عن طريق التداول اليدوي (Manual Trading System) ثم تحول السوق إلى التداول الإلكتروني (System Trading Automated) في يناير 2012، وتتمثل أهداف السوق في إتاحة الفرص للقطاع الخاص لجذب المدخرات وإستثمارها في تمويل المشروعات الإنتاجية ذات الجدوى الإقتصادية وتنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراء والعمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الإقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى اوسع الفئات الوطنية وتطوير وتشجيع الإستثمار بالأوراق المالية على تهيئة المناخ الإستثماري المناسب لها، ويساهم السوق في توفير التمويل طويل الاجل وتنظيم إصدار الأوراق المالية والتعامل فيها ورفع الوعي الإستثماري لدى المواطنين.

سادساً: شركات التأمين:

تهدف شركات التأمين لحماية الأشخاص من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الخطر المحتمل الحدوث مستقبلاً، ولا دخل للمؤمن له فيه، وذلك مقابل قسط يدفعه المؤمن له إلى شركة التأمين، على أن تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له عن الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر المؤمن ضده. يشتمل التأمين على تأمين الممتلكات والتأمين البحري والطيران والطاقة والسيارات، بالإضافة إلى التأمين الطبي والهندسي بجانب تأمين الحوادث المتنوعة وغيرها من أنواع التأمين المختلفة، ظل عدد الشركات العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين (15 شركة) كما في العام 2012 منها 14 شركة تعمل في مجال التأمين وشركة واحدة تعمل في مجال إعادة التأمين، تقوم شركات التأمين بتقديم خدمات التأمين وإستثمار الموارد في الشهادات والودائع الإستثمارية، بالإضافة للعمل في المجال العقاري والمجالات الأخرى.

سابعاً: الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات:

تأسست الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بموجب قانونها الصادر في عام 2005م برأس مال إسمي قدره 60 مليون جنيه بغرض تشجيع وتنمية الصادرات السودانية، بإستثناء البترول

والذهب الخام، وذلك عن طريق تأمين حصيللة الصادرات وتقديم التمويل والقيام بالأنشطة الترويجية والدراسات التسويقية لمنتجات وخدمات الصادر، باشرت الوكالة عملها في يناير 2006 برأس مال مدفوع حالياً قدره 55 مليون جنيه، حيث ساهم بنك السودان المركزي بنسبة 77%، ووزارة المالية بنسبة 19% وعدد 11 مصرفاً بنسبة 4%، يشمل النشاط التأميني للوكالة التغطيات التأمينية التي يقدمها عقد التأمين على المخاطر التجارية وغير التجارية (السياسية) والمتمثلة في تشجيع وتنمية الصادرات السودانية.

أهداف الوكالة:

- تأمين وإعادة تأمين حصيللة الصادرات السودانية عدا (البترول والذهب الخام).
- تقديم التمويل للصادرات.
- الترويج لفرص الإنتاج في قطاع الصادرات.
- إعداد البحوث والدراسات المتعلقة بالسلع والاسواق الخارجية.
- القيام بدور تنسيقي لكافة الجهات المعنية بالصادرات⁽¹⁾.

3-2-4: اهم اسباب انخفاض الإدخار المحلي في السودان:

إن السودان كغيره من البلدان النامية يعاني من مشكلة انخفاض المدخرات المحلية ولقد أدت مجموعة من العوامل الي تدني مستوي الإدخار المحلي والإستثمار كما أدت إلى تآكل البنيات الأساسية والأصول المساعدة للإنتاج وذلك بسبب عدم قدرة الإقتصاد السوداني إستغلال الموارد الإقتصادية المحلية لتمويل التنمية الإقتصادية إضافة إلى عدم صيانة الأصول وتجديدها والتوسع في إقامة مشروعات جديدة في نفس المجال الإ بصورة ضيقة، ومن أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض الإدخار المحلي في السودان:

¹ بنك السودان المركزي- الخرطوم ، (2011م) ، التقرير السنوي ، ص101.

1- وجود قطاع تقليدي الى جانب القطاع الحديث ، برغم التطور الكبير والجهود المبذولة لتقليل حجم القطاع التقليدي الذي يتمثل في القطاع الزراعي والصناعي نجدة يتميز بقدرات انتاجية متدنية بالإضافة الى ذلك نجد ان مستويات الإنتاج متذبذبة في القطاع الزراعي الذي يساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي بسبب اعتماده على كميات الامطار والظروف الطبيعية الأخرى وذلك يعني ان الناتج المحلي الاجمالي معرض للانخفاض وبالتالي انخفاض معدلات النمو ولقد ادى هذا إلى إنحسار الصادر نتيجة لتدني وتذبذب الإنتاج.

2- انخفاض معدلات الزيادة في حجم الدخل القومي مقارنة بالارتفاع المستمر في عدد السكان مما أدى إلى انخفاض معدل نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي مما يؤدي الى انخفاض حجم الإدخار، وإذا نظرنا إلى دخل الفرد السنوي في السودان نجده يتسم بالضعف وعدم الإستقرار.

3- طريقة حفظ المصارف للأصول في شكل أرصدة او اصول غير متداولة او توجيه الموارد لمجالات تجارية ليس لها علاقة بالإدخار.

4- هروب أو تهريب رؤوس الأموال الى الخارج بحثاً عن الأمان والإستقرار السياسي والإقتصادي.

5- إغتراب وهجرة الكوادر البشرية المدربة للعمل في دول الخليج والدول الأوربية الأمر الذي أدى الى تدهور الأداء العام بأجهزة الخدمة المدنية ومؤسسات الانتاج والتعليم على وجه الخصوص.

6- ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن، مما زاد من الضغط على الخدمات وانتشار البطالة والأعمال الهامشية غير المنتجة وذلك بسبب التدهور البيئي والمعيشي في المناطق الريفية وإنعدام فرص الإستثمار الإقتصادي المنتج بدخول مجزية وقد ادى ذلك الى نقص الأيادي العاملة في مناطق الإنتاج اي (الريف) وبالتالي ترك أثر على الانتاج.

7- ارتفاع معدل الإعالة داخل الاسر السودانية⁽¹⁾.

¹ سيد احمد طيفور، (1988م) ، الإدخار المحلي والنظام العالمي الجديد ، الخرطوم ، سلسلة اوراق إستراتيجية (4) ، يصدره مركز الدراسات الاستراتيجية) ، ص ص 54-55.

8- عدم إستقرار الاوضاع السياسية والإجتماعية، ففي ظل عدم الاستقرار حدوث كثير من جبهات القتال المتمردة في الشرق والغرب وخاصة انفصال الجنوب عن الشمال كل هذا أثر سلبيا على النشاط الإقتصادي وخاصة خروج البترول من الموازن العامة، وكثير ما تتعرض البلدان النامية لهزات سياسية واقتصادية تؤدي الى تنشيط حوافز الافراد على الإدخار ومن هذه الهزات حدوث إضطرابات سياسية وحدث تقلبات عنيفة على مستوى النشاط الإقتصادي تبعا للتغيرات التي تطرأ على مستوى الصادرات وعدم إستقرار الأوضاع المالية والنقدية ، كل هذه العوامل تضعف رغبة الافراد في الإدخار وتقوي من عزيمتهم ورغبتهم في النظر الى المستقبل نظرة بعيدة واتخاذ قرارات طويلة الأجل (1).

9- ترتبط مشكلة الإدخار إرتباطاً اساسياً بالإدارة الرشيدة لكل منشأة حكومية كانت ام خاصة(2).

10- إنخفاض مستويات متوسط دخل الفرد وبالتالي إنخفاض مستوى المعيشة مما يعني أن كل الدخل الضعيف يستهلك ولا يبقى منه شيء للإدخار.

11- أثر المشاهدة والتقليد، إذ يلجأ معظم أن لم يكن كل مواطني البلدان النامية إلى تقليد مواطني الدول المتقدمة في إستهلاكهم وأنماط سلوكهم المختلفة ولا شك أن ذلك يكون على حساب الإدخار نسبة لأن الدخل الفردي منخفض سلفا في الدول النامية فلا يبقى منه شيء للإدخار.

12- إضطراب الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية بالبلدان النامية.

13- ضعف إنتشار الوعي الإدخاري لمواطني البلدان النامية .

14- الإنفاق البزخي على الإدارة الحكومية وعلى أغراض التسليح والحرب والفساد الإداري والمالي وهروب رؤس الأموال الي الدول المتقدمة.

15- زيادة معدلات السكان بنسبة اكبر من نسب زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالبلدان النامية.

¹ رمزي زكي ، (1966م)، مرجع سابق ، ص 95 .

² محمد عبد الرحمن ابو شورة ، (بدون) ، الإدخار في السودان، (مجلة الإقتصادي ، تصدرها وزارة المالية والإقتصاد) ، ص16.

16- إنخفاض كفاءة الإستثمارات.

17- أثر نمط توزيع الدخل⁽¹⁾.

3-2-5: أهم الإجراءات التي إتبتت لمعالجة إنخفاض الإدخار المحلي في السودان.

خلال هذه الفترة حدثت العديد من التطورات الإقتصادية التي تزيد من العملية الإدخارية ويمكن إيجازها بإختصار في الآتي⁽²⁾:

1- العمل على تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي والمالي في فبراير 1992م.

2- تطبيق برنامج الإستراتيجية القومية الشاملة والذي جاء متزامن مع سياسة التحرير الإقتصادي حيث تم تقسيمه الى ثلاثة برامج عمل مرحلية تسبقها سنة الاساس 1993/1992م.

3- تغيير السنة المالية بالنسبة للموازنة العامة للدولة في العام 1995م لتبدأ من يناير وتنتهي في ديسمبر.

4- تغيير العملة الوطنية في العام 1991م و2011م.

لقد ذكرنا سابقا ان السودان احد الدول الأقل نمواً يعمل جاهداً من أجل التنمية وهذا لا بد من وجود موارد مالية ضخمة من اجل تمويل التخطيط الإقتصادي الذي يهدف الى تحقيق التنمية الإقتصادية، وفي سبيل تحقيق ذلك وضعت عدة خطط وبرامج تتمثل في : البرنامج الثلاثي للإنقاذ الإقتصادي 93/92-91/90، البرنامج الثلاثي الأول 96/95-94/93 البرنامج الثلاثي الثاني 97/96-99/98، البرنامج الثالث للاستراتيجية القومية الشاملة 2000/99-2003/2002، الخطة الخمسية الأولى 2004/2003-2008/2007، جزء من الخطة الخمسية الثانية 2009/2008-2011/2010، الخطة الخمسية الثالثة 2014-2019، والبرنامج الإقتصادي الإسعافي الثلاثي (2012-2014) يقوم على المحاور التالية :-

¹ رمزي زكي، (1966م) ، مرجع سابق، ص ص 108- 102.

² الوليد احمد طلحة ، (2011م) ، أثر برنامج الاصلاح الهيكلي على اداء ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1989-2010، رسالة دكتوراة غير منشورة (السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا) ، ص94.

أولاً: محور السياسة النقدية (Monetary Policy): وتعريفها "تنظيم وضبط عملية حركة النقود، وتحديد أسعار الفائدة وسعر صرف العملة الوطنية، بهدف السيطرة على التضخم وإستقرار سعر الصرف". والمعروف أن السياسة النقدية تقوم على التحكم في النقد عبر مراقبة مؤشرات أداء الإقتصاد الكلي (Macro-Economic Indicators) - وعلى رأسها مؤشر أسعار المستهلك (Consumer Price Index- CPIX) - الذي يُعتبر عنصراً أساسياً في حساب معدل التضخم - بالإضافة إلى تحديد ومراقبة سعر صرف العملة الوطنية، وتحديد ومراقبة سعر الفائدة الأساسي (أي سعر الإقراض من البنك المركزي للبنوك التجارية ومؤسسات التمويل "Repo-Rate"، وسعر فائدة الإقراض من البنوك للجمهور "PrimeRate"). ولا أدري كيف يُمكن لمُحافظ بنك السودان ووزير المالية السيطرة على سعري الصرف والفائدة في نظام إقتصاد إسلامي لا يعترف ولا يسمح بالفوائد - بل يُحرم تحديد أي سعر للفائدة مُسبقاً.

ثانياً: محور السياسة المالية (Fiscal Policy): والمقصود بها (الإجراءات التي تتخذها الحكومة بُغية إستقرار وتحفيز الوضع الإقتصادي، وذلك من خلال زيادة الإيرادات كالضرائب والرسوم، وخفض النفقات اي المصروفات الحكومية)، وفي هذا المحور المالي فقد هدف البرنامج الثلاثي إلى:

أ- خفض المصروفات بالعملة الصعبة.

ب- زيادة حصيللة الصادر من أربعة سلع أساسية وهي: الذهب والصبغ العربي والقطن والثروة الحيوانية.

ج- التمويل الأصغر وتشغيل الخريجين.

لاشك أن هذه الخطط والبرامج تحتاج لموارد مالية ضخمة اياً كان مصدرها داخلياً ام خارجياً ولكن إن معدلات الإدخار منخفضة جداً في السودان مما يواجه السودان مشكلة في تمويل الإستثمارات

الموضوعة في الخطط وهذا ما يسمى بفجوة الموارد المحلية والتي تعني عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتمويل الإستثمارات المخططة.

المبحث الثالث

3-3: محددات النمو الإقتصادي في السودان (1990 - 2013)م

يتناول البحث محددات النمو الإقتصادي في السودان خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الآتي:

3-3-1: المحددات الإقتصادية:

يرتبط النمو الإقتصادي في السودان بكثير من العوامل الإقتصادية التي في الغالب تكون لها علاقة بمتغيرات الإقتصاد الكلي وهي: الإدخار المحلي، الدخل المتاح، التضخم، القوى العاملة، صافي التجارة الخارجية، الإستثمار، الإنفاق الإستهلاكي، سعر الصرف وسوف نستعرض هذه العوامل على النحو التالي:

3-3-1-1: الإدخار المحلي:

3-3-1-2: الدخل المتاح:

الدخل المتاح من اهم العوامل الإقتصادية التي لها صلة مباشرة بالإدخار، ذلك لان الدخل هو القاعدة التي ينشأ الإدخار منها بكافة انواعه الخاص والعام، كما ان المقدر على الإدخار او الطاقة الإدخارية تتوقف على المستوى المتوسط للدخل، فكلما كان الدخل مرتفع كلما كان مقدار المدخرات كبيرا، لذلك فان الدول ذات الدخل المرتفع تكون قادرة على الإدخار اكثر من الدول ذات الدخل المنخفض⁽¹⁾. ويمثل الدخل المتاح أهمية كبيرة في حسابات الدخل القومي لانه يوضح مقدار الدخول المتبقية مع افراد المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام) للإنفاق على السلع والخدمات النهائية (الإنفاق الإستهلاكي) وعمل مدخرات في النشاط الإقتصادي⁽²⁾، وبما أن الدخل المتاح يعتبر القاعدة الاساسية التي يتكون منها الإدخار المحلي فإن اي توسع في هذه القاعدة سيؤدي بلاشك الى التأثير على الإدخار المحلي " إن معدل الإدخار يتوقف على حجم الدخل المتاح حيث

¹ خليل محمد حسن الشماع، (1987م)، مرجع سابق، ص199.

² محمد علي الليثي، اسماعيل احمد ميداني، (بدون)، الإقتصاد الكلي، ص83.

إن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الإستهلاك إلا أن الزيادة بمقدار الزيادة في الدخل ذلك أن جزء من الدخل المتاح التصرف فيه يوجه ، يمكن إعتبار أن العوامل المحددة للإستهلاك هي نفس العوامل المحددة للإدخار وبالتالي لايتصور زيادة المدخرات مع إفتراض ثبات الدخل إلا إذا إنخفض الإستهلاك ولهذا فإن إنخفاض الدخل القومي المتاح سبب رئيسي في إنخفاض الإدخار⁽¹⁾، وترجع العوامل التي تسهم في تحديد حجم المدخرات المحلية إلى الميل للإدخار وهو عبارة عن مجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية التي تحمل الأفراد الى عدم استهلاك كل دخلها جزء منها إلى الإدخار كما يمكن أن نقصد به العلاقة بين مختلف مستويات الإدخار ومختلف مستويات الدخل ، وبناءً على التحليل السابق والذي اتفقت عليه كل النظريات السابقة بأن الدخل يعتبر من المحددات الرئيسية للإستهلاك والإدخار .

3-1-3-3: التضخم:

وهو الإرتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، ويقاس في السودان بمعدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ويقاس بالتغير في الرقم القياسي لنفقة المعيشة بين فترتين زمنييتين (فترة الأساس وفترة المقارنة) منسوبة للرقم في فترة الأساس ، والتضخم ظاهرة إقتصادية ناتجة عن زيادة الطلب الفعلي في الإقتصاد وإرتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة عرض النقود ، ومن آثار التقليل من المقدرة التنافسية لسلع الصادر والقضاء على المدخرات لتآكل القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وعدم توزيع الدخل بصورة عادله⁽²⁾، وقد إحتل التضخم مكانه بارزه في الدراسات الإقتصادية لأسباب عديدة أهمها:

- الربط بين الزيادة في كمية النقود والمستوى العام للأسعار .
- الخوف من آثار التضخم على النشاط الإقتصادي والإجتماعي .

¹ حمدية زهران ، (2007م) ، مشكلة تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة، (الاسكندرية)، ص111.

² عادل محمد نور الشمري ، (1998م)، النقود والمصارف، (الاردن، ط4)، ص28.

أصبح التضخم ظاهرة شائعة مما جعل الحكومات المختلفة تهتم بآثاره وتجنب مخاطره عن طريق رسم السياسات المالية والنقدية⁽¹⁾، يظهر التضخم في صورة الإرتفاع المتواصل للمستوى العام للأسعار مع إنخفاض قيمة العملة الوطنية مما يعني عدم إستقرار القوة الشرائية للأفراد ، لأن الأموال التي يدخرها الأفراد اليوم عن طريق إمتناعهم عن الإنفاق الإستهلاكي تضعف مقدرتها في المستقبل لشراء السلع والخدمات وفقاً لعدم توفر الإطمئنان وهي قد تؤدي الى اللجوء الى زيادة الإستهلاك ويكون ذلك في الغالب على حساب المدخرات ، وذلك لان تدهور القوة الشرائية للعملة يؤثر على جميع أفراد المجتمع لأنهم يحصلون على دخولهم في شكل نقدي ، كما أن تأثير التضخم على الإدخار قد يكون من خلال تأثيره على توزيع الدخل القومي وتوزيع الثروة القومية إذ يترتب على التضخم ظهور قوة عشوائية تغير ترتيب الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية على نحو يختلف عن الوضع الذي كان قبل حدوث التضخم، كما أن زيادة معدلات التضخم تؤدي الى تراجع مستويات الرفاهية للمستهلكين بالإضافة الى الآثار التالية:

أ- إعادة توزيع الدخل بحيث يؤدي إرتفاع معدل التضخم الى إنخفاض القوة الشرائية الحالية والمستقبلية للنقود مما يؤدي الى تقسيم التأثير السلبي الى ثلاث مجموعات وهي : أصحاب الدخل المحدودة، اصحاب المدخرات والدائنون ، وبالعكس يؤدي الى زيادة دخول الأفراد المدينين والذين يعملون في مجال التجارة وبييعون السلع التي ترتفع أسعارها بصورة متواصلة.

ب- يؤدي الى تقليل حوافز الإدخار والحد من الرخاء والنمو الإقتصادي حيث يؤدي الى إضعاف الحوافز القوية على الإدخار والإستثمار والميل نحو الإستهلاك هروباً من زيادة الأسعار.

ج- يؤدي الى لجوء الأفراد الى إدخار أموالهم في شكل: عقارات، ذهب، مجوهرات، اراضي، عملات أجنبية، منازل سكنية وغيرها والتي يمكن إعتبارها إكتنازاً وتعطيلاً للموارد وحجبها عن الدورة الإقتصادية.

¹ العرض الإقتصادي وزارة المالية والإقتصاد الوطني، لعام 1997، ص ص 49-50.

3-3-1-4: القوى العاملة: وهي تمثل المصدر الرئيسي لكل نشاط إقتصادي كما أنها وسيلة و غاية لتحقيق نمو و تنمية الاقتصاد، و وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية للدول النامية فإن القوى العاملة يقصد بها مجموع السكان النشيطون إقتصادياً في الفئات العمرية بين 15-65 سنة، وهم يقومون بإنتاج السلع والخدمات ، وتضم فئتي المشتغلون والمتبطلون الذين يبحثون عن عمل ولديهم الرغبة فيه والمقدرة عليه ، هذا التعريف يستبعد نسبة معينة من السكان لا يدخلون ضمن أفراد القوى العاملة ويعتمدون في معيشتهم على غيرهم مثل الاطفال والعجزة ، كما أن هناك نسبة من السكان النشطين إقتصادياً ولا تحسب ضمن أفراد القوى العاملة مثل الطلاب وريات المنازل وذو الإحتياجات الخاصة والجنود حيث لا تمكنهم حالتهم من المشاركة في قوى العمل النشطة إقتصادياً.

3-3-1-5: صافي التجارة الخارجية:

يعرف صافي التجارة الخارجية بأنه الفرق بين الصادرات والواردات فاذا كان الفرق موجب هذا يعني أن الصادرات اكبر من الواردات وهذا مؤشر جيد لتحسن الإقتصاد مما يزيد من مستوى زيادة معدل النمو الإقتصادي ويكون الميزان التجاري فيه فائض، اما إذا كان الفرق سالب فإن ذلك يعني أن الصادرات أقل من الواردات وهذا مؤشر سيئ للإقتصاد مما يزيد عبء التنمية الإقتصادية ويكون الميزان التجاري في عجز.

3-3-1-6: الإنفاق الإستهلاكي:

يعرّف على أنه «النفقات على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية الإحتياجات والرغبات خلال فترة معينة وهي في العادة سنة تقويمية، وتشمل إستهلاك الدولة البضائع الإستهلاكية كالملبس والمأكل والأدوات المنزلية بالإضافة إلى المواد الخام كمواد البناء والقطن والوقود والمعادن ، ويمكن النظر إلى الإستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الإقتصادية، ولإستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالإستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع

التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الإقتصادي وفي تحريك العجلة الإقتصادية، إن الإستثمارات وفرص العمل أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ويعتبر الإستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد مؤشرات الرفاهية في المجتمع، وتصب كل دراسات سلوك المستهلك في محاولة معرفة مجدّدات الإستهلاك، وتوازن المستهلك، كما يعتبر الإستهلاك مفهوماً منافساً للإدخار، حيث يعتبر الأخير تأجيلاً للإستهلاك في الوقت الحاضر إلى استهلاك مستقبلي، وبمعنى آخر على مستوى الإقتصاد الكلي هو تنازل الجيل الحالي عن جزء من الإستهلاك الحالي لصالح الأجيال القادمة، وذلك لأن الدخل يمكن تقسيمه إلى إستهلاك إضافة إلى إدخار ولا بد من تحقيق موازنة معقولة بين الاثنين تؤدي إلى الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب، يعادل إستهلاك دولة ما حوالي 80% من الدخل الإجمالي، ويتضمن إستهلاك الحكومة نفقات الدفاع، أما الإستهلاك الشخصي فهو نقود تصرفها العائلات على ما تحتاج من سلع وخدمات، ويرتبط المبلغ الذي تصرفه هذه العائلات بشكل رئيسي بالدخل المتاح أو الدخل بعد الحسم الضريبي، وهو المبلغ المتبقي من الدخل بعد دفع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى، ومن العوامل التي تؤثر على الإستهلاك الشخصي: تكلفة الإيداعات المصرفية ومعدّل التضخم المالي اللذان يؤثران في نزعة الناس للتوفير⁽¹⁾.

3-3-1-7 : التكوين الراسمالي (اجمالي الإستثمار سابقاً):

يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الإستثمار المحلي سابقاً) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافاً إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وهلم جرا)؛ ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. والمخزونات هي

¹WWW.Arabic.wikipedia.org/wiki.The Arabic Wikipedia is the Arabic language version of Wikipedia It started on 9 July 2003. As of November 2013.

مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه". وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال.

3-3-1-8: سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية، وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة، كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى.

3-3-2: المحددات غير الاقتصادية:

إن الإدخار المحلي كمتغير اقتصادي كلي وكظاهرة اقتصادية يرتبط ارتباطا وثيقا بمحددات غير اقتصادية، حيث تدخل كثير من العوامل أو الجوانب الاجتماعية والاجتماعية الحضارية المرتبطة بالموقف الاقتصادي، ذلك لأن النشاط أو السلوك الاقتصادي للأفراد إنما يتم بواسطة أو معرفة أفراد أو جماعة من الأفراد الذين يتصفون بصفات سلوكية معينة تميزهم عن غيرهم من الكائنات الحية، فسلوك الإنسان يكون بدافع من حاجيات ورغبات يشعر بها وسعى إلى إشباعها وللإنسان آراء ووجهات نظر تحكم إدراكه وسلوكه، كما إنه يتميز بدرجة كبيرة من التقدم والتطور في أشكال سلوكية وفي محددات هذا السلوك، لذلك لا بد من دراسة هذه العوامل عند دراسة أي ظاهرة اقتصادية مرتبطة بالإنسان " التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنسان - في إهماله لهذه العوامل السلوكية يكون قد نظر للإنسان نظرة غير صحيحة وقام على إفتراضات غير واقعية ستؤدي إلى الخروج بنتائج لا تتحقق بالضرورة وبالتالي فإن أي قرارات تتخذ أو سياسات

تخطط على ضوء مثل هذا التحليل قد تبوء بالفشل⁽¹⁾، نجد ان الإدخار المحلي في السودان يرتبط بعدة عوامل غير الإقتصادية تتمثل في الآتي:

- العوامل الإجتماعية:

إن قرارات الإدخار مرتبطة بالموقف الإجتماعي السائد ذلك إن خصائص الهيكل الإجتماعي المكون للأفراد الذين يقومون بعملية الإدخار له دور كبير في عملية إتخاذ قرار بالإدخار من عدمه وأهم هذه العوامل هي:

- عوامل ديمغرافية: إن العوامل الديمغرافية المرتبطة بالسكان لها أثر كبير على الإدخار سواء

كان ذلك بطريقة مباشرة او غير مباشرة وأهم هذه العوامل هي:

أولاً: عدد السكان ومعدلات نموهم:

يستند مؤشر مجموع السكان إلى تعريف مبني على الأمر الواقع للسكان، يحصي كل السكان بصرف النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية - ماعدا اللاجئيين الذين لم يتم توطينهم بشكل دائم في بلد اللجوء، والذين يعتبرون بوجه عام جزءا من سكان بلدهم بلد المنشأ.

ثانياً: درجة التحضر (توزيع السكان بين الريف والحضر): شكلت الهجرة من المدن الصغيرة والمتوسطة والريفالى المدن الكبيرة ضغطاً على المراكز الحضرية وذلك لجملة من الاسباب اهمها عدم وجود سياسات تنمية اقليمية ومحلية واضحة واختلاف مراحل التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الحيز الإقتصادي للدولة إضافة إلى إختلاف نشأة المدن والأثر السياسي للمدن حيث تتمركز كل عناصر السلطة بها، وظلت العاصمة القومية منطقة جذب للمهاجرين والوافدين ، حيث تسبب التكدس السكاني والإزدياد المستمر لسكان المدن خلاا عمرانياً وإقتصادياً وإجتماعياً إضافة إلى قصور المقدرة الإستيعابية لهذه الزيادة وتفاقت مشكلة هجرة ونزوح السكان نتيجة للظروف

¹ سمير محمد عبد العزيز، (1987م) ، مرجع سابق ، ص126.

السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والأمنية، أما كيفية تأثير السكان من خلال معدلات نموهم وتركيبهم العمري والنوعي وتوزيعهم بين الريف والحضر سيكون من خلال الآتي:

1- إن إرتفاع نسبة السكان الذين هم أقل من 15 سنة خمسة عشر سنة في مجتمعات تتزايد بنسب سريعة يعني ذلك سيكون هنالك إنفاق إستهلاكي عالي من قبل العائلة بغرض تربية هذا الجيل وإيصاله لمرحلة كسب العيش وتشمل هذه النفقات نفقات الأكل والشرب واللبس والسكن والعلاج والدراسة ولا شك أن ذلك يؤثر سلباً على الإدخار.

2- إن إرتفاع نسبة السكان الذين هم أقل من خمسة اعوام واكثر من 65 خمسة وستون سنة الى اجمالي السكان يكون العبء الأساسي للإدخار متمركز في الفئة العمرية المتوسطة التي تقع أعمارها (15 - 65) سنة وهذه الفئة قد تقل إذا زاد إتجاه الأفراد نحو التعليم.

3- يكون العبء الاساسي في الإدخار متمركز على الفئة العمرية المتوسطة ،فمن المعروف ان الانسان يحاول الوفاء بالالتزامات العائلية المتزايدة خاصة بعد إستغلاله عن عائلته السابقة وزواجه وتزايد أفراد العائلة وبالتالي متطلباتهم الإستهلاكية ويصل تدريجيا على إفتراض وجود فرص العمل الى درجة من الإستقرار يبحث يبدأ بتخصيص نسبة أعلى من دخله للإدخار ويحتسب للمستقبل ، فهو يراكم إحتياجات متنوعة للمستقبل ومن بينها التقاعد ،الضمان الإجتماعي وقد يمتد ذلك الى التأمين على الحياة هذا غير الاوعية الإدخارية العائلية الأخرى،وفي مرحلة متقدمة من العمر يبدأ معكوس الإدخار، فتزايد نفقات العلاج والرعاية الصحية ويختفي العمل اليومي او يتناقص ويبدأ الانسان بالسحب على الاحتيطات التي بناها ايام زهرة شبابه وقدرته على العمل وهذا ما يعرف بدورة حياة المدخر .

4- تؤدي الهجرة من الريف الى المدن الى نفقات إجتماعية كثيرة تتزايد اعباؤها على الدولة والأفراد لغرض تهيئة ظروف السكن ومتطلبات الحياة الحضرية او الصحية وسفلة الشوارع وتهيئة وسائل النقل وغير ذلك، بحيث يستطيع المهاجرون الى المدن الإستقرار فيها وهذا يتطلب إنفاقاً إستهلاكياً

عاماً هذا الى جانب إحتتمالات زيادة الإنفاق الإستهلاكي العائلي او الفردي بسبب الإنشطار عن العائلة في الريف التي تعيش جماعياً وتعرض السكان الريفيين لأنمط جديدة من الإستهلاك الحضري ويندفعون لمحاكاتها⁽¹⁾.

ثالثاً: النظام العائلي والقيم الإجتماعية السائدة في المجتمع السوداني:

يمكن بيان ذلك من خلال الآتي:

1- وجود وانتشار نظام العائلة الممتدفي السودان وهي موجودة بصورة متفاوتة على مستوى الريف او المدن مع ارتفاع النسبة في الريف، وأهم ما يميز هذا النوع من النظام العائلي هو العيش في مكان واحد واقتسام الدخل الذي يحصل عليه من يعمل في هذه العائلة بين جميع أفرادها، فنجد أن هناك درجة من التضامن والتكافل الإجتماعي ليس بين الآباء والأبناء فحسب وإنما بين الاقارب ممن يعيشون تحت سقف واحد او على مقربة من بعضهم، ولاشك أن النظام العائلي بصورته السابقة سيكون له أثر عكسي على الإدخار بسبب إنخفاض الميل الحدي للإدخار لأن الفائض من الدخل محدود او عديم الوجود، نظراً لضرورة مشاركة جميع افراد العائلة في الدخل الجماعي ويؤدي الابناء في بعض الحالات الضمانه الوحيدة للآباء بعد بلوغهم سن الشيخوخه.

2- إن المجتمع السوداني يتميز بأن إنفاقة الإستهلاكي على المناسبات سواء الأفرح او الأتراح بالبنخ ويظهر ذلك في إستهلاك المظهري والتفاخري لكل عائلة حسب مقدرتها، وقد تلجأ الأسر ذات الدخول الضعيفة إلى الإستدانه من أجل الصرف في المناسبات ولاشك أن هذا السلوك يكون على حساب الإدخار.

¹ السياسة القومية للسكان ، وثيقة تم إصدارها 2002م، وزارة الرعاية والتنمية الإجتماعية، المجلس القومي للسكان ، ص24.

رابعاً: مدي تطور المستوى التعليمي والثقافي والصحي للمجتمع السوداني:

للمستوى التعليمي والثقافي أثر على الإدخار وذلك من خلال تأثير المستوى التعليمي والثقافي للأفراد على سلوكهم الاجتماعي والإقتصادي، وأثر ذلك على الإدخار يظهر في الآتي:

1- رفع المستوى ونوعية المهارات والمعارف الطبيعية والعلمية وتطور القدرات الإدارية بما ينعكس اقتصادياً على رفع مستوى الأداء والإنتاجية على الفرد الواحد بعد إستيعاب وتطويع التكنولوجيا وتطویرها، كما يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج في الكم والنوع اي زيادة الطاقة الإنتاجية على إفتراض وجود ظروف مواتية لتؤمن عوامل الإنتاج الأخرى وينعكس هذا التطور الاجتماعي إقتصادياً، كذلك في إتساع فرص العمالة ودخول المرأة سوق العمل وزيادة التحرك الاجتماعي

والمرونة الرأسية لإنتقال الإنسان من مهنة إلى أخرى، وهكذا يمكن القول أن المستوى التعليمي والثقافي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل تدريجياً وبالتالي إمكانية زيادة إدخار جزء من الدخل.

2- أن هناك تغييرات ناشئة عن تطور المستوى التعليمي والثقافي تدفع بالميل الحدي للإستهلاك نحو الإرتفاع (إنخفاض الميل للإدخار) فالفئات المتعلمة تتطلع الى تلبية متطلبات إستهلاكية تعكس مركزها الاجتماعي الافضل وهي لاتحاكي بعضها البعض فقط إذا كان النظام الإقتصادي منفثاً إستيرادياً على الخارج.

خامساً: معدل الممارسة والوفاة:

سجل التاريخ السوداني الحديث تطوراً في القدرة الذاتية على السيطرة على كثير من الأمراض المعدية ونقص التغذية والأمراض المتصلة بأوضاع البيئة والسلوكيات الفردية ولكن سرعان ما تطفوء على السطح مشكلات صحية ذات طبيعة أخرى تتمثل في التلوث البيئي وأمراض الطفولة، إضافة إلى التحدي الذي يواجهه العالم بأسره وهو إنتشار مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) هي المؤشرات التي تشير إلى تدني المستوى الصحي وبالتالي لابد من تكثيف الجهود القومية والرسمية والشعبية من أجل تحسين ظروف المراقبة والوفاة والصحة العامة في الدولة، تطور

المستوى الصحي يعمل على رفع القدرة البدنية والذهنية للسكان وتقلل من نسبة السكان (أطفال، كبار السن) ، مما يحفظ للقطر قدرأ اعلى من إستثماراته البشرية وبحالة صحية قادرة على توليد الدخل وعليه فإن هذه التغيرات تعمل على زيادة الدخل ومن ثم الإدخار مع إنخفاض نسبة الإستهلاك.

3-3-3: المحددات السياسية:

إن الإدخار المحلي يتأثر بالعوامل السياسية من خلال تأثيرها على الميل للإدخار من ناحية ومن ناحية أخرى أن العوامل السياسية قد تساهم في توجيه المدخرات نحو أوعية معينة.

1- تأثير العوامل السياسية على الميل للإدخار: إن الإدخار يتفاعل بشكل إيجابي مع كل عوامل وظروف الإستقرار السياسي فينمو وتتصاعد وتيرته كلما توطد الإستقرار السياسي إستطاعت السلطات السياسية تحقيق تنمية إقتصادية شاملة ومتوازنة ومتصاعدة ويعود ذلك إلى سببين:

السبب الأول: أن التنمية تخلق قاعدة الدخل التي ينشأ منها الإدخار.

السبب الثاني: أن الإدخار هو تضحية عن الإستهلاك الحالي من أجل المستقبل وبنظرة مردود او عائد يكفي من خصص او إقتطع جزء من دخله الدوري للإدخار، والإدخار للمستقبل مرتبط بحسابات للتوقعات وتنبؤ بإتجاهاتها وهكذا وبالتالي مرهون بوجود بعض الثوابت السياسية ولو نسبياً التي تخلق الإطار العام لعملية الإدخار⁽¹⁾، اما بالنسبة للسودان الذي نال إستقلاله في يناير سنة 1956م نرى أن عدم الإستقرار السياسي قد خلق نوعاً من المناخ الطارد للإستثمار المحلي والأجنبي، إلى جانب إنعدام المناخ المناسب لإستقرار الحكم ويمكن الجهاز التنفيذي في البلاد من رسم السياسة الإقتصادية التي تؤدي إلى إستقرار إقتصادي ونمو مستدام وتساعد على إنسياب النشاط الإقتصادي والحركة في مفاصل الإقتصاد الوطني ، ويتمثل عدم الإستقرار السياسي إلى جانب الحروب التي إستنزفت كثيراً من الموارد المالية والبشرية في عدم إستقرار نظم الحكم

¹ خليل محمد حسن الشماع ، (1987م)، مرجع سابق، صص 223-230.

والحكومات ، فمنذ إستقلال السودان شهد ثلاثة نظم عسكرية وثلاثة عهود ديمقراطية والتي تميزت بحكومات هشه ضعيفة غير مستقرة مهدت لإنقلابات عسكرية ففي عهد الديمقراطية الثانية بين أكتوبر 1964م ومايو 1969م شهدت الحكومة ست حكومات إئتلافية ضعيفة غير مستقرة وبعد إنتفاضة ابريل 1985 تم تكوين حكومة إنتقالية لعام واحد لم تستطيع أن تحسم أمراً واحداً من الأمور الإقتصادية ، ويتبعه في منتصف 1986 حتى يونيو 1989 ثلاث حكومات إئتلافية وقد إنشغلت هذه الحكومات بمعارضات حزبية لم تدع لها مجالاً لوضع سياسات إقتصادية قادرة على إيقاف التدهور الذى سرى في مفاصل الإقتصاد الوطني ، والبرنامج الذي تم وضعه في 1988م عجزت الحكمة الإئتلافية عن تنفيذه مما أدى إلى مزيد من التدهور الإقتصادي⁽¹⁾.

أدت هذه الأوضاع السياسية الطارئة وما تبعها من تدهور في الإنتاج إلى آثار إقتصادية سيئة على كل قطاعات الإقتصاد القومي، إن إشعال الحروب في السودان وما تبعها من انفصال الجنوب 2011م كانت لها آثار سالبة على الإقتصاد مما زاد الإنفاق الحكومي على الدفاع بالرغم من ضعف الموارد المتاحة وهذا يعني أن الحكومة لا تستطيع تكوين اي مدخرات والدليل على ذلك أن ميزانيات الدولة إذ أنها تحقق عجوزات بصورة متكررة.

2- تأثير العوامل السياسية على الأوعية التي يوجه لها الإدخار: أن عدم الإستقرار السياسي يؤثر على الأوعية التي يوجه إليها الإدخار بأشكاله المختلفة سواء كان من القطاع العائلي او الحكومي او قطاع الأعمال، إذ أن عدم الإستقرار السياسي تسبب في توجيه المدخرات المحلية إلى:

- ساعد على هروب المدخرات إلى الخارج لإيجاد مكاناً أكثر أمناً وإطمئناناً من الداخل وهذا الهروب قد يكون في شكل رسمي في إطار ما تسمح به قوانين الدولة او في شكل الهروب غير الرسمي.

¹ عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، (2001م) ، مرجع سابق، ص ص 26-27.

- أدى عدم الإستقرار السياسي وإشتداد الحروب في دارفور والشرق والنيل الأزرق وجنوب كردفان إلى إرتفاع الإنفاق الحكومي خاصة الدفاعي.

- توجه بعض الوزراء إلى شراء العقارات من اراضي ومباني ومساكن طمعاً في إرتفاع قيمتها.

- التوجه إلى الإدخار نحو الفرص الإقتصادية قصيرة الأجل كالمضاربات بالمخزون السلعي والتوجه نحو القطاع التجاري (الإستيراد والتصدير) وإلى الصناعات الإستهلاكية والخدمات ذات العائد السريع بدلاً من التوجه إلى الإستثمار في المجالات طويلة الأجل خاصة الزراعة والصناعة.

- اللجوء إلى الإكتناز بأشكاله المختلفة سواء في صورة عملات أجنبية او ذهب او مجوهرات او حتى حفظ الأموال بالمنازل.

3-3-4: العوامل الطبيعية:

إن السودان يعتبر قطراً زراعياً يعتمد على الزراعة إعتماً كبيراً ولا شك أن الزراعة تتأثر بالظروف الطبيعية التي يتعرض لها السودان "إتسمت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب وعدم إستدامتها نتيجة للتقلبات في هطول الأمطار والتباين في نمط توزيعها بين مناطق الإنتاج المختلفة وإنعكست هذه التقلبات في الإنتاج الزراعي على حجم الصادر ومعدل النمو الإقتصادي المستقر والمستدام⁽¹⁾.

3-3-5: العوامل التي لها علاقة بالسياسات الإقتصادية:

3-3-5-1 : السياسة النقدية والتمويلية في الفترة 1990-2013:

السياسة النقدية هي الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية- بنك السودان- بغرض التحكم في حجم التمويل المصرفي ونوعه، وبالتالي في عرض النقود كهدف وسيط وذلك للوصول إلى الأهداف الإقتصادية الكلية.

¹ عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، (2001م)، المرجع السابق ، ص26.

أهم التطورات في السياسة التمويلية والنقدية خلال 1990 - 2013م:

- عام 1990م: إستحداث التمويل الريفي، إستخدام 50% من جملة الودائع في ذات المنطقة، تحديد سقف فرعى للقطاع الزراعي، تحديد مؤسسات للقيام بعمليات الصادر.

- في عامي 1991-1992م: إنتهاج سياسة التحرير الإقتصادي ، تحديد أهداف واضحة للسياسة التمويلية لأول مرة ، توسيع قاعدة القطاعات ذات الأولوية.

- في عام 1993: توحيد تاريخ إصدار السياسة المالية والنقدية ، رفع نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية إلى 90% ، رفع نسبة تمويل القطاع الزراعي من 40% إلى 50% من جملة تمويل القطاعات ذات الأولوية.

- عام 1994م: إضافة هدف جديد وهو مساعدة البنوك على توفيق أوضاعها طبقاً لمتطلبات قانون تنظيم العمل المصرفي، تخفيض نسبة تمويل القطاع الزراعي إلى 40%، تحديد هوامش الأرباح ، إلغاء السقوف التمويلية والإبقاء على السقوف القطاعية ، تحديد نسبة للسيولة الداخلية للبنوك لمقابلة السحوبات اليومية.

- عام 1995م: إضافة هدف جديد وهو إبراز شخصية المصرفي الإسلامي، التوجيه بتمويل المؤسسات العامة والمسجلة لدى سوق الخرطوم للأوراق المالية ،حظر تمويل صرافات النقد الأجنبي.

- عام 1996: إضافة هدف جديد وهو التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى البنوك في إطار مشروع توفيق أوضاع البنوك التجارية وتشجيع قيام المحافظ التمويلية وتطويرها، السماح بتمويل إستيراد الأجهزة الطبية ومدخلات الصناعة.

- عام 1997م: فرض إحتياطي نقدي قانوني على الودائع بالعملات الأجنبية، زيادة نسبة تمويل القطاعات ذات الأولوية من 90% إلى 95% من إجمالي التمويل الممنوح، السماح لفروع البنوك الأجنبية بقبول ودائع الإستثمار بالعملة المحلية.

- عام 1998م: إضافة أهداف جديدة للسياسة التمويلية وهي: الإهتمام بجانب العرض ، دعم أهداف سياسة التحرير، خفض تكلفة التمويل في إطار إنخفاض معدلات التضخم، البدء في تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية ، زيادة نسبة تمويل القطاع الصناعي من 25% الي 30% من جملة التمويل ، تحديد نسبة 25% من إجمالي التمويل لقطاع الصادر، توحيد هوامش أرباح المرابحات ونسب المشاركات لكافة القطاعات وخفضها الي 36% ،خفض نسبة المشاركة للتجارة المحلية من 80% الي 70%.

ضوابط تمويل السلع بغرض الإتجار المحلي تم إدخال بعض التعديلات الآتي:

- على البنوك تخزين كل السلع الممولة بمبالغ تفوق العشرة مليون جنيهه (بدلا عن 5 مليون جنيهه) تخزيناً مباشراً لصالح البنك وتحت إشرافه ويجوز الإفراج الجزئي عن البضاعة مقابل ضمانات كافية.

- على البنوك تصفية العمليات المتعلقة بالإتجار المحلي خلال فترة أقصاها ثلاثة شهور (بدلاً عن شهرين كما جاء في السياسة السابقة) من تاريخ منح التمويل.

-في مجال ضوابط تمويل الحكومة تم حظر تقديم أي تمويل للحكومة المركزية و الحكومات الولائية والمحليات.

- عام 1999م: صدرت السياسة لهذا العام متزامنة مع صدور السياسة المصرفية الشاملة للفترة 1999-2002 م والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي لمواكبة التطورات العالمية والتي تتمثل في تطبيق سياسات التحرير الإقتصادي ومقررات لجنة بازل والعملة الإقتصادية وفيما يلي أهم مستجدات السياسة:

- الإستمرار في إزالة القيود في السياسات المصرفية حتى تكون منسجمة مع الإصلاحات المشابهة التي تمت في مجالات السياسات الكلية الأخرى، مثل تحرير سوقي السلع والخدمات، تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

- توسيع وتفعيل قدرة البنك المركزي علي الإدارة المثلي للسيولة وذلك بإستيعاب تمويل المؤسسات العامة في إطار السياسة النقدية، و تحويل ودائع المؤسسات العامة إلى البنوك التجارية أو إستخدامها كأداة إضافية للتأثير علي المستوي الكلي للسيولة، وتفعيل دور بنك السودان بإعتباره ممولاً أخيراً.

- إخضاع النشاط المصرفي للمؤسسات المالية غير المصرفية لسياسات وإشراف بنك السودان.

- تحديد نسبة 95% من اجمالي التمويل للقطاعات ذات الاولوية منها نسبة لا تقل عن 5% لقطاع الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين.

- تحديد نسبة لا تزيد عن 5% من إجمالي التمويل للقطاعات غير ذات الاولوية تطبيق هامش أرباح المربحات بنسبة 20% كحد ادنى في حالة تمويل القطاعات المسموح بتمويلها بهذه الصيغة. يترك تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات في كل القطاعات للبنوك.

- يسمح للبنوك الإستثمار في بيع وشراء الأسهم المسجلة في سوق الخرطوم للاوراق المالية والسوق الثانوية وكذلك شهادات مشاركة حكومة السودان (شهادة).

- يمكن لاي مجموعة من البنوك تكوين محافظ لتمويل القطاعات ذات الاولوية مع اخطار بنك السودان قبل بداية التنفيذ.

- يمكن للبنوك قبول الأسهم المسجلة في سوق الخرطوم للاوراق المالية كضمان للتمويل ما عدا الأسهم المصدرة من قبل البنك مقدم التمويل، كذلك يمكن للبنوك قبول شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) وشهادات مشاركة حكومة السودان (شهادة) كضمان لمنح التمويل

- عام 2000م: عملت السياسة النقدية والتمويلية الآتي: تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي القانوني الي 20% بداية العام ثم الي 15% في مايو 2000م بالنسبة للودائع بالعملة المحلية أما الودائع بالعملة الأجنبية تم رفعها الي 10% في بداية العام ثم الي 15% في مايو 2000م، دمج التمويل

المقدم من خلال نافذتي العجز المفاجئ والعجز السيولي المتوقع في نافذة موحدة تسمى (نافذة تمويل العجز السيولي) بينما تبقى نافذة التمويل الإستثماري منفصلة، تحديد نسبة لا تقل عن 90% من جملة التمويل للقطاعات الإقتصادية ذات الأولوية وعدلت الي 85% في يونيو 2000م، أن لا تزيد نسبة التمويل الممنوح بالمرابحة عن 30% من حجم التمويل الكلي للمصرف بنهاية العام، وأن يتم التمويل وفقاً للمرشد الفقهي لصيغة المرابحة، ترك تحديد نسب المشاركات وهوامش الإدارة في المشاركات ونصيب المضارب في المضاربات، قبول الودائع الإستثمارية بالعملة المحلية في كل البنوك المحلية كضمان للتمويل.

- عام 2001م:هدفت السياسات الإقتصادية الكلية إلى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5% على إلا يتجاوز معدل التضخم 5% بنهاية العام و7% في المتوسط للعام مع الحفاظ على إستقرار سعر الصرف وتحقيق معد نمو لعرض النقود في حدود 15% والتركيز على تحسين موقف الأصول الأجنبية لبنك السودان والبنوك التجارية والإستمرار في بناء إحتياجات مقدرة من النقد الأجنبي، إلى جانب ذلك هدفت السياسة النقدية إلى مزيد من تحرير التمويل المصرفي مع الحفاظ على السلام المصرفية.

- عام 2002 م: هدفت السياسات الإقتصادية الكلية إلى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7% ونسبة تتضخم لا تتجاوز 5% بنهاية العام ، وتحقيق معدل نمو لعرض النقود في حدود 18%، مع العمل على تحقيق مرونة واستقرار سعر الصرف وتحسين أداء القطاع الخارجي والإستمرار في تحرير التمويل المصرفي.

- عام 2003م: تتسق السياسة النقدية والتمويلية لعام 2003م مع سياسات الدولة للإقتصاد الكلي الرامية إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج الإجمالي بنسبة 5.8% وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومواصلة عمليات التحرر الإقتصادي والتوازن الإجتماعي. ولتحقيق الأهداف الكلية أعلاه تستهدف السياسة النقدية والتمويلية ضبط السيولة بالسماح بنمو عرض النقود بنسبة 23.2% خلال عام

2003، والمحافظة على معدل تضخم بنسبة 7% في المتوسط خلال العام و 5% بنهاية العام، والمحافظة على مرونة واستقرار سعر الصرف مع تحقيق السلامة المصرفية، إضافة لتشجيع المصارف على توفير الموارد لتمويل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية.

- عام 2004م: تصدر السياسة النقدية والتمويلية لعام 2004 وفقا لسياسات الإقتصاد الكلي للدولة والتي تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5%، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، ومواصلة عمليات التحرير الإقتصادي والتوازن الإجتماعي.

لتحقيق الأهداف الكلية أعلاه تستهدف السياسة النقدية والتمويلية ضبط السيولة والمحافظة على معدل تضخم بنسبة 6.5 في المتوسط في عام 2004 من خلال النمو في عرض النقود بنسبة 22% كما تستهدف السياسة المحافظة على مرونة واستقرار سعر الصرف مع إتاحة موارد أكثر للمصارف لتمويل القطاعات المختلفة وفقاً للأولويات الاقتصادية والاجتماعية، سيتم التنسيق بين بنك السودان ووزارة المالية والإقتصاد الوطني لإنشاء مؤسسة ضمان وتنمية الصادرات غير البترولية ومؤسسة لتنمية وتمويل القطاع الصناعي، هذا وتشجع السياسة المصارف على تنويع وتفعيل ضمانات التمويل الأخرى.⁽¹⁾

- 2005م: جاءت السياسة النقدية والتمويلية وفقاً للمحاور التالية :

المحور الأول: السياسة النقدية: تم الإنفاق مع وزارة المالية على الأهداف الكلية للسياسات الاقتصادية والتي تمثلت في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (8.3%)، والحفاظ على معدلات التضخم في حدود (7.5%) وذلك باستهداف نمو اسمي في عرض النقود قدره (28%) والمحافظة على استقرار سعر الصرف، ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ، سيعمل البنك المركزي على إدارة السيولة بالمستوى الذي يمكن من توفير السيولة الكافية لمقابلة إحتياجات النشاط الإقتصادي وتقادي الضغوط التضخمية والمحافظة على الاستقرار

¹www.cbos.gov.sd/node/168 .

الإقتصادي من خلال وحدة العمليات النقدية والتي تم تكوينها بهدف متابعة أداء السيولة وإدارتها، سيقوم البنك المركزي بتوظيف آليات إدارة السيولة بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة ومبادلات النقد الأجنبي وتعديلات هوامش المربحات ونسبة الاحتياطي القانوني وغيرها وفق ما تقتضيه الظروف وذلك لضمان حصر النمو في عرض النقود في إطار ما هو مستهدف، وستقوم وحدة العمليات النقدية بالبنك بإجراء التنبؤات واستقراء المتغيرات المختلفة في كافة الأنشطة التي تؤثر في نمو عرض النقود ، ومن ثم تتابع تنسيق نشاط الإدارات المختلفة لضمان إدارة السيولة.

المحور الثاني: السياسة التمويلية: يتوقع أن يكون للقطاع الخاص حظ أوفر من التمويل نسبة للزيادة المتوقعة في الودائع نتيجة لدخول أربعة مصارف جديدة ، ولصغر حجم التمويل بالعجز في موازنة الدولة ، عليه فقد تقرر إلغاء المنشور ب س/ م م/ 2/9/ أ بتاريخ 6 ذو القعدة 1424 هـ الموافق 29 ديسمبر 2003م والعمل وفقاً للموجهات التالية:

إستخدامات الموارد:

- تستخدم المصارف مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة- عدا المحظور تمويلها- وذلك بأي من صيغ التمويل الإسلامية ما عدا صيغة المضاربة المطلقة.

- بعد تحديد نسبة الودائع الإستثمارية إلي إجمالي الودائع ، على كل مصرف توجيه 50% من هذه النسبة (كمؤشر) للتمويل لفترة أكثر من عام إلي عامين، وذلك بإستخدام الصيغ الإسلامية المعمول بها عدا صيغتي المربحة والمضاربة المطلقة، وذلك لتشجيع المصارف لمنح التمويل الجماعي والمحافظ للقطاعات الإنتاجية ضمن محافظ تساهم فيها المصارف المحلية وبعض المؤسسات الخارجية عبر نوافذ البنك المركزي.

- على كل مصرف توجيه نسبة لا تقل عن 10% من إجمالي التمويل المصرفي للتنمية الإجتماعية (الأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين).

- تطبق منشورات أسس وضوابط منح التمويل المصرفي الصادرة من بنك السودان على التمويل المقدم لشركات الإستثمار والشراكات و أسماء العمل الأجنبية التي يساهم فيها أجنب والمسجلة بالسودان تحت قانون الشركات لعام 1925، وبالنسبة لتمويل الأفراد الأجانب فلا يتم إلا بعد الحصول على موافقة بنك السودان.
- المحور الثالث: سياسات النقد الأجنبي: للمحافظة على مرونة وإستقرار سعر الصرف وتعزيز بناء احتياطات النقد الأجنبي وإدارة موارده بصورة مثلى واستكمال بناء وتوحيد سوق النقد الأجنبي وتحريه ، تبني بنك السودان السياسات التالية:
أولاً: سعر الصرف:
 - الإستمرار في سياسة المحافظة على سعر الصرف المرن المستقر وفق آليات السوق وإدخال آلية للتنبؤ على المدى المتوسط.
 - الإستمرار في قيام بنك السودان بدور نشط في سوق النقد الأجنبي بإستخدام الاحتياطات للتأثير على سعر الصرف وفق المعطيات الإقتصادية.ثانياً: سياسات الصادر والوارد:
 - تشجيع الصادرات غير البترولية وذلك بتحسين قدرتها التنافسية وتسهيل تمويلها وتقليل أثر مخاطر التصدير وذلك بإدخال نظام ضمان الصادرات.
 - مساهمة بنك السودان بجانب الوحدات الحكومية الأخرى ذات الصلة في تسريع إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية وضمان الصادرات غير البترولية.
 - الإستمرار في إجراءات إستخدام العملات الأجنبية الأخرى بجانب الدولار الأمريكي في المعاملات الخارجية وذلك بهدف دعم القدرة التنافسية للصادرات السودانية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين والحد من مخاطر تقلبات سعر الصرف.
 - سيستمر العمل بسياسات الاستيراد الحالية دون تعديل ما لم تقتضي الضرورة ذلك.

- عام 2007 م: جاءت السياسات وفق المحاور التالية :

المحور الأول: السياسة النقدية والتمويلية : تهدف السياسة النقدية للعام 2007 إلى تحقيق الأهداف الكلية للسياسات الاقتصادية لعام 2007 والمتمثلة في المحافظة على معدل تضخم في حدود 8% في المتوسط وتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%، عن طريق استهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود قدره 34%، مع المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف.

ولتحقيق أهداف السياسة النقدية سيقوم بنك السودان المركزي بإدارة السيولة بالتركيز على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة التي تتناسب النظامين الإسلامي والتقليدي بالقدر الذي يحقق النمو ويقابل احتياجات الأنشطة الاقتصادية في الشمال والجنوب ويتفادى خلق ضغوط تضخمية، مع مراجعة أسس وضوابط منح التمويل المصرفي لتشمل البنوك التقليدية. إضافة الى ضرورة استمرار التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

إستخدامات الموارد: في إطار آليات السوق يشجع البنك المركزي المصارف على إستخدام مواردها كآآتي:

أولاً: المصارف الإسلامية:

- يجوز للمصارف إستخدام مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة- عدا المحظور تمويلها بموجب هذا المنشور ولا يجوز إستخدام صيغة المضاربة المطلقة في التمويل.

- يجوز للمصارف توجيه 50% من نسبة الودائع الإستثمارية إلي إجمالي الودائع (كمؤشر) للتمويل متوسط الأجل (أكثر من عام).

ثانياً: المصارف التقليدية:

- يجوز للمصارف إستخدام مواردها لتمويل كل القطاعات والأنشطة- عدا المحظور تمويلها بموجب هذا المنشور.

- يجوز للمصارف تقديم تمويل متوسط الأجل للمشاريع الإنتاجية بمفردها أو في شكل محفظة.

- عام 2008م: السياسة النقدية والتمويلية: تهدف السياسة النقدية للعام 2008 إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية لعام 2008 والمتمثلة في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8% والمحافظة على معدل تضخم في حدود 8% في المتوسط، عن طريق إستهداف معدل نمو إسمي في عرض النقود قدره 24.2% كهدف وسيط، مع المحافظة على استقرار ومرونة سعر الصرف⁽¹⁾.

- عام 2009م: تصدر سياسات البنك المركزي للعام 2009 في إطار التنسيق التام مع محاور السياسة المالية (الموازنة العامة)، ووفقاً للخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (2007-2011)، مستهدفة إدارة حجم السيولة لتتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي الإيجابي والاستقرار النقدي، مستخدمة آليات غير مباشرة وملائمة للنظام المصرفي المزوج من اجل المحافظة علي كفاءة وسلامة القطاع المصرفي.

كذلك تستهدف السياسات المساهمة بإيجابية مع الجهات ذات الصلة لدعم جهود الدولة لإنجاح برامج النهضة الزراعية الشاملة والتي ترمي الي زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، أيضاً تشجع سياسات البنك المركزي المصارف علي التمويل المصرفي ذي البعد الإجتماعي متمثلاً في التمويل الأصغر والصغير وذلك بخلق أذرع مصرفية بالمصارف وتطوير الوحدات القائمة حالياً، وكذلك تمويل قطاع الإسكان الشعبي والريفي. كما تعمل على تشجيع التمويل التتموي عبر المصارف المتخصصة. كما استوعبت السياسات تطورات الأزمة المالية العالمية الحالية والتي يتوقع أن يتأثر بإنعكاساتها كل من الموازنة العامة والقطاعين المصرفي والخاص مما يتطلب اتخاذ إجراءات مرنة ومناسبة لتقليل تلك الآثار، أما فيما يختص بالتعثر المصرفي والذي

¹www.cbos.gov.sd/node/171

تأثرت به قطاعات اقتصادية مختلفة، فيهدف بنك السودان المركزي الي مواصلة الجهود لحل المشكلة، فوضعت العديد من الإجراءات التي ستساعد علي تقليل حجم التعثر، مع وضع الرؤى للحد منة مستقبلا، تعمل هذه السياسات علي مواصلة الجهود لإحتواء آثار الحظر الإقتصادي الأمريكي وذلك بزيادة التعامل المصرفي مع الشركاء الإستراتيجيين على الصعيدين العربي والأفريقي ودول جنوب شرق آسيا والإقتصاديات الأخرى الناشئة، تهتم السياسات كذلك بتعميق النظام المصرفي الإسلامي، وبالععمل علي إستخدام صيغ التمويل الإسلامي الأخرى غير صيغة المرابحة، وكذلك العمل على إستحداث أدوات تمويل جديدة تخدم أغراض النظام المصرفي المزدوج.

- عام 2010م: تصدر سياسات البنك المركزي للعام 2010م متسقة مع محاور السياسة المالية (الموازنة العامة) وفقاً للخطة الإستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (2007-2011)، مستهدفة الحجم الأمثل للسيولة ليتوافق مع متطلبات النمو الإقتصادي والإستقرار المالي و النقدي مستخدمة آليات غير مباشرة وملائمة للنظام المصرفي المزدوج ومستهدفه المحافظة على سلامة القطاع المالي ورفع كفاءته والإستمرار في عمليات مكافحة غسل الأموال. كذلك تستهدف السياسات نشر الوعي المصرفي وزيادة الإنتشار المصرفي بالريف وحفز الإدخار وتعبئة الموارد متوسطة الأجل من خلال تشجيع المصارف على جذب الودائع الإستثمارية والإدخارية والعمل على خفض تكلفة التمويل بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، كما تستهدف السياسات إحكام التنسيق والتعاون المستمر بين السياسات النقدية والمالية والسياسات الأخرى ذات الصلة. كذلك إستوعبت السياسات التعافي الجزئي للإقتصاد السوداني من آثار الأزمة المالية العالمية وانعكاس هذا التعافي على الموازنة العامة والقطاعين المصرفي والخاص وأهمية مراجعة السياسات التي اتخذت في هذا الخصوص للمساهمة في تحسين أداء الإقتصاد الكلى.

- عام 2011م: تصدر سياسات البنك المركزي للعام 2011م وفقاً للخطة الإستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (2007-2011) ، ومتسقة مع محاور السياسة المالية (الموازنة العامة)، مستهدفة الحجم الأمثل للسيولة ليتوافق مع متطلبات النمو الإقتصادي والاستقرار المالي والنقدي مُستخدمة آليات مباشرة وغير مباشرة ملائمة للنظام المصرفي المزدوج ، وذلك للمحافظة على سلامة القطاع المالي ومستصحة آثار الحظر الإقتصادي والتجاري الأمريكي علي السودان، وقد إستهدفت السياسات نشر الوعي المصرفي بزيادة الإنتشار المصرفي بالريف وتشجيع المصارف على جذب الودائع الإستثمارية والإدخارية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية أيضاً ركزت السياسات علي الإستمرار في دعم برامج النهضة الزراعية، وتشجيع وترقية الصادرات غير البترولية وترشيد الاستيراد، والإستمرار في برنامج تطوير أنظمة الدفع الالكترونية والتقنية المصرفية، وإستكمال بناء قطاع التمويل الأصغر والصغير وذي البعد الإجتماعي لدعم الشرائح الضعيفة في المجتمع من خلال المؤسسات المعنية مرجعيات وأهداف وموجهات السياسة:

أولاً: المرجعيات:

- البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة والمتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والعملة والإقراض.

- إستراتيجية الدولة لتخفيف حدة الفقر لتحقيق الأهداف التنموية للألفية.

- الخطة الخمسية للدولة (2007-2011).

- الخطة الاستراتيجية الخمسية للبنك المركزي (2007-2011).

- إستراتيجية تطوير قطاع التمويل الأصغر في السودان.

- موجهات الموازنة العامة للدولة للعام 2011.

ثانياً: الأهداف: تحقيق الاستقرار النقدي ، تقليل عجز القطاع الخارجي، تحقيق الاستقرار المالي

للنظام المصرفي ، توسيع دائرة التعمق النقدي ، تطوير أنظمة الدفع، الإسهام في تحقيق واستدامة

التنمية الاقتصادية والإجتماعية المتوازنة ، دعم إستراتيجية تخفيف حدة الفقر ، تطوير وتحسين إدارة العملة.

ثالثاً: الموجهات: ولتحقيق تلك الأهداف تتمثل الموجهات في الآتي:

- جانب تحقيق الاستقرار النقدي : تطبيق سياسة نقدية مرنة لتحقيق معدل النمو النقدي المستهدف ، توفير السيولة لتمويل إحتياجات الإقتصاد بما يتناسب مع الإستقرار الإقتصادي وإحتواء الضغوط التضخمية بما يساهم في تحقيق معدل النمو الإقتصادي المستهدف، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني ، تحفيز المصارف التي تقوم بتوجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية وقطاع الصادر، تحقيق الإستقرار المستدام لسعر الصرف، وذلك بزيادة مرونته في إطار نظام سعر الصرف المرن المدار.

- جانب تقليل عجز القطاع الخارجي: العمل على تشجيع الصادرات غير البترولية والعمل علي زيادة موارد النقد الأجنبي الأخرى ، ترشيد الطلب على النقد الأجنبي ، الاهتمام بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، المحافظة على إستقرار سعر الصرف وبناء الإحتياطيات.

- جانب تحقيق الإستقرار المالي للنظام المصرفي: العمل على تطبيق مؤشرات الإستقرار المالي والمعايير الدولية والإسلامية، تقوية المراكز المالية للمصارف، العمل علي تقليل المخاطر المصرفية، تجنب التعثر المصرفي بالإستمرار في بناء المخصصات لمقابلة الديون الهالكة والمعدومة.

- جانب توسيع دائرة التعمق النقدي: العمل على تحقيق هدف الإنتشار الأمتل للوحدات المصرفية لخدمة الأهداف التنموية ، توسيع دائرة التعمق النقدي لجذب المدخرات وتوجيهها نحو التمويل والإستثمار في القطاعات الإنتاجية ، نشر الثقافة المصرفية لزيادة ثقة التعامل في المصارف.

- جانب تطوير أنظمة الدفع: العمل علي تكملة مشاريع التقنية المصرفية الآتية: محول القبول القومي، المقاصة الإلكترونية ، نظام الدفع والتسويات الإقليمية.

- جانب الإسهام في التنمية الإجتماعية والإقتصادية المتوازنة: توجيه التمويل للقطاعات الإنتاجية ، إبتداع نظم رقابة مصرفية للتحقق من مساهمة البنوك في تنمية الولايات، تركيز التمويل علي الأنشطة ذات الطبيعة الخاصة بالنشاط لكل ولاية أو محلية.

- جانب دعم إستراتيجية تخفيف حدة الفقر: توفير الموارد المالية اللازمة لقطاع التمويل الأصغر ، تشجيع إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر علي المستوي الإتحادي والولائي والمحليات ،تيسير وصول خدمات التمويل الأصغر والصغير والتمويل المصرفي ذو البعد الإجتماعي إلي الشرائح الضعيفة، تشجيع التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير والتمويل المصرفي ذي البعد الإجتماعي.

- جانب تطوير وتحسين إدارة العملة:العمل على تحديد الحجم الأمثل للإصدار النقدي ونسبة التركيبة الفئوية المثلي للعملة ،الإستمرار في تطبيق سياسة العملة النظيفة.

محتويات سياسات بنك السودان المركزي للعام 2011 :-

- السياسات النقدية والتمويلية ،سياسات النقد الأجنبي ، السياسات المصرفية والرقابية وتطوير نظم الدفع والتقنية المصرفية ،سياسات إدارة العملة ،سياسات التمويل الأصغر ومتناهي الصغر والصغير والتمويل ذو البعد الإجتماعي.

- عام 2012م: تستند سياسات بنك السودان المركزي للعام 2012م على موجهات وأهداف البرنامج الثلاثي(2012 - 2014م) والذي تم تصميمه وإجازته للتصدي للآثار السالبة لخروج موارد البترول المنتج في جنوب السودان بعد الانفصال على مسيرة الإقتصاد السوداني وعلي وجه التحديد لمعالجة:

- الآثار السالبة على معدلات نمو الإقتصاد.

- الإختلال في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- الآثار السالبة على المالية العامة.

ولقد حدد البرنامج الثلاثي 2012 - 2014م أربعة محاور للسياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والإجتماعية والتي من شأنها أن تحقق في نهاية الفترة إعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد ومن ثم استعادة النمو الإقتصادي المستدام في ظل الاستقرار والمحاور هي:

- محور السياسات المالية.

- محور السياسات النقدية.

- محور سياسات القطاع الحقيقي.

- محور سياسات الاستقرار الإجتماعي.

وبناءً على السياسات الواردة في المحاور الأربعة المذكورة أعلاه، وبالتنسيق التام مع وزارة المالية والإقتصاد الوطني وبقية وزارات القطاع الإقتصادي والقطاع الإجتماعي يصدر بنك السودان المركزي السياسات التالية للعام 2012م:

أولاً: محور تعبئة المدخرات الوطنية: يهدف هذا المحور إلى التوسع في إستقطاب المدخرات الوطنية بالعملة المحلية بغرض توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط الإقتصادي على وجه العموم وبالتركيز على تمويل إنتاج وتصنيع وتصدير السلع الواردة في البرنامج لتحقيق هدف إحلال الواردات وزيادة الصادرات ويتم تحقيق ذلك عن طريق تشجيع المصارف والأوعية الإدخارية غير المصرفية لإستقطاب المدخرات الوطنية بالإجراءات التالية:

- رفع القيود على المصارف لفتح الفروع الجديدة بحيث يسمح للمصارف فتح فروعها دون الرجوع للبنك المركزي لأخذ الموافقة على أن يتم تحويل سلطة الموافقة على فتح الفروع لمجالس إدارات المصارف وفي ضوء موجهاات البنك المركزي.

- تبسيط إجراءات فتح الحسابات الجارية وحسابات الإدخار والإستثمار طرف المصارف، بحيث تتم عملية فتح الحساب فقط بتقديم الوثيقة الثبوتية (يفضل وثيقة بطاقة الرقم الوطني) ومبلغ رمزي

لا يزيد عن تكلفة دفتر الشيكات (في حدود 50 جنيه). وأن يتم منح العميل بطاقة صراف آلي، ولا يمنح دفتر شيكات إلا بعد أن يثبت عبر تعامله مع البنك استحقاقه لذلك.

- إتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استخدام الشيك كوسيلة للضمان ،وتفعيل قانون الكمبيالات ليصبح بديلاً لإستخدام الشيكات للدفع الآجل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يتم ذلك بالتدرج مراعاة لحفظ الحقوق في عمليات الدفع والضمانات القائمة.

- إستبعاد حسابات الودائع الإيداعية والإستثمارية في عملية إحتساب نسبة الإحتياطي النقدي القانوني.

- نشر الخدمات المصرفية الإلكترونية في جميع المدن والأرياف عن طريق:

- إكمال مشروع الرقم الإئتماني.

- التوسع في إستخدام بطاقات الصراف الآلي و نقاط البيع للسلع والخدمات.

- تطوير نظم الدفع وتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الهاتف النقال والإنترنت.

- تشجيع قيام مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية متخصصة في تعبئة الموارد وزيادة معدلات الإيداع وتطوير المنتجات الإيداعية.

- تشجيع المصارف على منح أصحاب الودائع المصرفية أرباحاً مجزية.

ثانياً: محور تخصيص الموارد: يهدف هذا المحور إلى توجيه القدر الأكبر من الموارد المالية المتوفرة للمصارف، وتلك التي تستقطب من المصارف الأجنبية المراسلة لصالح تمويل الإنتاج

الزراعي والصناعي وعلي وجه الخصوص لإنتاج وتصنيع وتصدير السلع التالية :

-في مجال الإنتاج من أجل الصادر: القطن ، منتجات الثروة الحيوانية ، الصمغ العربي ، الذهب والمعادن⁽¹⁾.

¹www.cbos.gov.sd/node/168.

-عام 2013م: تهدف السياسة النقدية والتمويلية الى الآتي: خفض معدلات التضخم، تحقيق إستقرار سعر الصرف ، تحقيق الإستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية ، المساهمة في ترقية وتنمية الصادرات غير البترولية ودعم استراتيجية إحلال الواردات ، الإستمرار في تطوير وتنمية التمويل الأصغر لتخفيف حدة الفقر وخفض معدلات البطالة ، تعزيز دور فروع البنك المركزي بالولايات في ظل التوجه الفيدرالي ، الإستمرار في تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وزيادة انتشارها ، تطوير واستحداث صيغ وأدوات مالية إسلامية جديدة للتمويل ، تطوير إدارة العمل.

المبحث الأول

4-1: توصيف وصياغة النموذج الإقتصادي

4-1-1: مفهوم النماذج الإقتصادية:

بدأ في العقدين الماضيين إتجاه في مجال بناء النماذج الإقتصادية حيث جرت تطورات رئيسية في نظرية الإقتصاد القياسي كان أهم التطورات إقتراح تقنيات جديدة في التوصيف والتقدير والإختبار والتنبؤ وتقويم السياسات ويرجع السبب في ذلك هو التقدم الذي حدث في قواعد الحل وبرمجيات الحاسب وتوفير البيانات ونظراً لأهمية بناء النماذج الإقتصادية والتي تمثل الإطار العلمي المناسب لتحليل السياسات⁽¹⁾، النموذج هو مجموعة من العلاقات التي تمثل الإقتصاد أو واحد أو اكثر من قطاعاته، وتعتبر جميع النماذج الإقتصادية نماذج تصادفية ، وذلك بمعنى أنه عند تقدير قيم معلمات هذه النماذج لا يصادف الباحث التوفيق دائماً في تقدير القيم الحقيقية لهذه المعلمات نظراً لصعوبة جمع الحقائق كاملة عن المجتمع، بالإضافة إلى المقاييس المستخدمة في قياس التغيرات أو القيم التي تأخذها المتغيرات ليست ذات دقة كاملة⁽²⁾.

4-1-2: توصيف وصياغة النموذج:

4-1-2-1: توصيف النموذج:

أول وأهم خطوات البحث القياسي هي خطوة توصيف النموذج عند دراسة أي ظاهرة إقتصادية ويعني التوصيف التعبير عن النظرية الإقتصادية بإسلوب رياضي في صورة معادلة أو مجموعة

¹ طارق محمد الرشيد، (2005م) ، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي، (الخرطوم ، مطبعة جي تان ، ط1) ، ص10.

² عبد الله عبد الحليم ابوبكر، (1971م) ، الإحصاء واتخاذ القرارات، (القاهرة ، مطبعة عين شمس) ، ص23 .

من المعادلات وهو ما يعرف ببناء النموذج وتضم هذه الخطوة متغيرات النموذج، الصياغة الرياضية للنموذج، القيم والإشارات المسبقة لمعالم النموذج⁽¹⁾.

4-1-2-2: صياغة النموذج القياسي:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب إستبعادها منه.

(أ) - المتغير التابع: يتمثل في النمو الإقتصادي (EG) Economic Growth:

يعرف النمو الإقتصادي على إنه " تلك الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"⁽²⁾ ويعكس المعيار الحقيقي لمستوى التقدم الإقتصادي والرفاه.

(ب) - المتغيرات المستقلة: وتتمثل في الآتي:

1-الإدخار المحلي (SAV) : يعرف بأنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الإستهلاك بغرض الإستثمار.

2- معدل التضخم: Inflation (INF) هو الإرتفاع المستمر في الرقم العام للأسعار وليس زيادة الأسعار، فالتضخم هو معدل التغير النسبي للرقم القياسي للأسعار.

3- الدخل المتاح (DI) وهو الدخل القابل للتصرف.

4- الإستثمار (I) وهو توظيف المال في اي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة للبلد.

5- سعر الصرف: Exchange Rate (EX) يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، أي هو سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة أو العملات الأجنبية ،

¹ عز الدين مالك الطيب محمد ، (2008م) ، المدخل الى الإقتصاد القياسي، (الخرطوم، مطبعة جي تاون ، ط1)، ص37.

² Longatte et vanhov.economie (jenraie .page 53).

وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة، كما يعبر سعر الصرف عن العلاقة العكسية لأسعار السلع والخدمات بين الدولة المعنية والدول الأخرى.

6- الإنفاق الحكومي: (GX) Government Expenditure هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية وما يصرف لدعم المناخ الإستثماري العام.
دالة النموذج :

$$EG=F(SAV,INF,DI, I ,EX ,GX)$$

أما الصيغة القياسية المناسبة لتقديره سنقوم بتجريب الصيغة الخطية للنموذج القياسي هي كالآتي:

$$EG=b_0+b_1SAV+b_2 INF +b_3 DI+b_4 I +b_5EX +b_6GX +U_i$$

حيث أن : EG \equiv النمو الإقتصادي، SAV \equiv يمثل الإدخار المحلي، INF \equiv التضخم، DI \equiv الدخل المتاح، I \equiv الإستثمار ، EX \equiv سعر الصرف ، GX \equiv الإنفاق الحكومي.

$b_0, b_1, b_2, b_3, b_4, b_5, b_6$ تمثل معاملات النموذج، ويلاحظ أن النموذج القياسي ذا طابع إحتمالي

لهذا تم إدراج حد الخطأ U_i ، الذي ينوب عن بعض التغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الإقتصادي لكن يعصب قياسها.

4-1-2-3: تحديد إشارات المعالم:

من توقعات النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة عن العلاقة بين ظاهرة النمو الإقتصادي

والمغيرات التفسيرية موضع الدراسة فإنه يتوقع الآتي:

إشارة معلمة الثابت b_0 (موجبة) بحكم أنها تمثل النمو الإقتصادي عند ما تتعدم كل المتغيرات

المعتمدة في النموذج، إشارة معلمة الإدخار المحلي b_1 موجبة، إشارة معلمة التضخم b_2 سالبة ،

إشارة معلمة الدخل المتاح b_3 موجبة، إشارة معلمة الإستثمار b_4 موجبة، إشارة معلمة سعر

الصرف b_5 موجبة ، إشارة معلمة الإنفاق الحكومي b_6 سالبة.

4-1-3: جمع البيانات:

تم جمع البيانات الخاصة بالدراسة من مجموعة مصادر تتمثل في بنك السودان المركزي، وزارة المالية والإقتصاد، الجهاز المركزي للإحصاء، وكانت البيانات عبارة عن سلسلة زمنية عن المتغيرات محل القياس.

المبحث الثاني

4-2: إختبار بيانات الدراسة التطبيقية

لتحسين دقة قياس مقدرات النموذج يتم الإختبار الأولي للبيانات خاصة بيانات السلاسل الزمنية إذ أن معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها وذلك فإن التحليل الأولي يشتمل على إختبار سكون وإستقرار بيانات السلسلة - تحليل التكامل المشترك لجوهانسون.

4-2-1: إستقرار بيانات السلسلة:

من أكثر الطرق إستخداماً في البيانات بشكل عام وفي السلاسل الزمنية بشكل خاص.⁽¹⁾ السلسلة الزمنية الساكنة هي التي تظل متوسطاتها وتبايناتها وتبايناتها ثابتة مع مرور الزمن، وتفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات سلسلة زمنية أن هذه السلسلة الزمنية مستقرة أو ساكنة "Stationary"، وفي حالة غياب صفة السكون أو الإستقرار فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالباً ما يكون زائفاً "Spurious"، ومن المؤشرات الأولية التي تدل أن الإنحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائف كبير معامل التحديد " R^2 " وزيادة المعنوية الإحصائية للمعلومات المقدر بدرجة كبيرة مع وجود إرتباط سلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل ديرين واتسون Durban Watson (D.W)، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالباً ما يوجد بها عامل الإتجاه "Trend" الذي يعكس ظروف معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير في نفس الإتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينهما⁽²⁾.

وعليه إذا كانت السلسلة غير مستقرة " أو غير ساكنة " هذا يؤدي إلى:

- يكون الإنحدار المرسوم زائفاً.

¹ بسام يونس إبراهيم، (2007م)، محاضرات في السلاسل الزمنية، (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2005م)، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (الاسكندرية، دار الجامعة للنشر)، ص 643.

- المعالم ستفقد الخواص الرئيسية المطلوبة.

- عدم الإعتماد على القيم المتوسطة في التنبؤ.

4-2-2: الإختبارات المستخدمة لإختبار إستقرار السلسلة:

على المستوى التطبيقي هناك إختبارات يمكن إستخدامها في إختبار صفة الإستقرار نذكر منها على سبيل المثال، دالة الإرتباط الذاتي (ADF).

تقوم فكرة هذا الإختبار على إيجاد قيمة معامل الإرتباط الذاتي وعادة تتراوح قيمة هذا الإرتباط بين $(-1,1)$ كأى معامل إرتباط ، ويتطلب إستقرار السلسلة هنا أن يكون P_K (معامل الارتباط الذاتي) مساوياً للصفر أو لا يختلف جوهرياً عنه بالنسبة لأي فجوة.

- إختبار جزر الوحدة للإستقرار:

من الإختبارات المستخدمه في التطبيقات العملية كما إنه مستخدم في معظم البرامج الجاهزه، ويعزى هذا الإختبار إلى (ديكي- فولر 1979- Dickey- Foller) وقد عرف في الأوساط العلمية بإختبار "DF"، ومضمون هذا الإختبار إذا كان معامل الإنحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي الواحد الصحيح فهذا يعني أن هناك إتجاه زمني في بيانات السلسلة ، بمقارنة قيمة T المحسوبة مع القيمة الجدولية والمعدة من قبل ديكي فولر عند حجم العينة (N) ومستوى معنوية (5%)، (10%، 1%) ، فإذا كانت (T) المحسوبة (الإحصائية) أكبر من الجدولية في هذه الحالة نرفض فرض العدم ونقبل فرض البديل أي أن معامل الإنحدار يختلف معنوياً عن الواحد الصحيح أي أن السلسلة لا تحتوي على جزر الوحدة وبالتالي فإن بيانات السلسلة تكون مستقرة والعكس صحيح⁽¹⁾. وفي هذه الدراسة تم إستخدام إختباري (ديكي- فولر).

¹ اوهيب سليمان ابو صالح (2009م)، سلسلة المحاضرات ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا.

جدول رقم (2-4) نتائج إستقرار المتغيرات بإستخدام (ADF)

المتغيرات	نوع الإختبار	Test Statistic	قيمة الاحصائية	مستوى المعنوية %5	مستوى الإستقرار
EG	ADF	5.177155		1.9583	الفرق الاول
SAV	ADF	3.170171		1.9574	عند المستوى
INF	ADF	3.772193		1.9583	الفرق الاول
DI	ADF	3.171832		1.9574	عند المستوى
I	ADF	3.161313		1.9574	عند المستوى
EX	ADF	3.682842		1.9583	الفرق الاول
GX	ADF	3.172818		1.9574	عند المستوى

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة بإستخدام E.Views ملحق (4,5,6,7,8,9,10)

من الجدول رقم (2-4) نلاحظ الآتي:

أن قيمة Test Statistic لإختبار (ADF) هي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعلية نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بإستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات.

ثانياً: تحليل التكامل المشترك:

أ- تكامل السلسلة الزمنية: إذا كان هناك متغير ما (Y_t) مستقراً في صورته الاصلية قبل اجراء اي تعديل عليه يقال انه متكامل من الرتبة صفر اي $(0,1) Y_t$ ، وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الاصلية واصبح مستقر بعد الحصول على الفروق الاولى $(\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1})$ اصبحت السلسلة الخاصة لمتغير ما (Y_t) مستقراً بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي (d) يقال ان هذه السلسلة متكاملة من الرتبة (d) اي $(d) Y_t \sim 1$.

ب- تعريف التكامل المشترك: بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين (y_t, x_t) او اكثر ، بحيث تؤدي التقلبات في احدهما لإلغاء التغلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن ولعل هذا يعني ان بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة إذا ما اخذت كل على حدة ولكنها تكون مستقرة كمجموعة ، ومثل هذه العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة المتغيرات

تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة ويتطلب حدوث تكامل مشترك في حالة ان تكون السلسلتان متكاملتين من الرتبة الاولى كل على حدة وان البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، وعلى المستوى التطبيقي نجد ان هناك العديد من إختبارات التكامل المشترك تستخدم لإكتشاف تكامل المتغيرات من الرتبة الواحدة نجد من أهمها وأكثرها إستخداماً هو اختبار جوهانسن (Johansen Approach) الذي يستخدم في حالة النماذج المتعددة⁽¹⁾. وهنا إستخدمت الدراسة إختبار جوهانسن

جدول رقم (3-4) يوضح نتائج إختبار جوهانسن للتكامل المشترك

القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية LR	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	فرضيات الاختبار
138.3212	94.15	None **
80.60879	68.52	At most 1 **
50.69614	47.21	At most 2 *
26.73933	29.68	At most 3
10.16222	15.41	At most 4
1.193245	3.76	At most 5

المصدر: إعداد الباحث وفقاً لبرنامج E.Views ملحق رقم (12)

من الجدول رقم (3-4) يتضح من نتائج التقدير أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان الأعظم (LR) تزيد عن القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 5%، مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ، ونخلص من التحليل وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك لمتغيرات السلسلة وتؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مما يعني أنها لا تبعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، مرجع سابق ، ص 670.

المبحث الثالث

تقدير وتقييم النموذج القياسي

لقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج الخطي المتعدد لأثر الإدخار

المحلى على النمو الإقتصادي في السودان وجاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

1-3-4: تقدير النموذج المقترح:

جدول رقم (4-4) نتائج تقدير الدالة الخطية للنموذج المقترح

Variable	Coefficient	Std error	T-Statistic	Prob
C	8.225229	1.042113	7.892835	0.0000
SAV	-0.000110	3.83E-05	-2.871078	0.0106
INF	-0.018789	0.013402	-1.401999	0.1789
DI	0.238908	0.046304	5.159513	0.0001
I	-4.72E-06	2.09E-05	-0.226125	0.8238
EX	-0.522594	0.259045	-2.017390	0.0597
GX	-0.277673	0.053806	-5.160680	0.0001

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج E.Views ملحق رقم (14)

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson
0.714508	0.613746	2.092750	0.000653	1.792342

من الجدول (4-4) أعلاه نلاحظ: أن المتغيرين المستقلين (INF, I) أنهما غير معنويين لأن

قيمتيهما (0.1789 , 0.8238) على التوالي أكبر من مستوى المعنوية 5%، أما بقية المتغيرات

المستقلة الأخرى فإنها معنوية لأن قيمهما أقل من مستوى المعنوية 5%.

المعادلة المقدرة للنموذج المقترح :

$$EG = 8.225229093 - 0.0001099392649*SAV - 0.01878931285*INF + 0.238907577*DI - 4.716894777e-06*I - 0.5225942102*EX - 0.2776732994*GX$$

4-3-1-1: تقييم النموذج :

أولاً: تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإقتصادي: من خلال العمود الثاني من الجدول رقم (4-4)

(Coefficient) الذي يحتوي على قيم المعامل المقدرة يتضح الآتي:

1- قيمة الثابت (C) تساوي (8.225229) إشارة المقدرة الذاتية للنمو الإقتصادي موجبة وهي تتفق

مع النظرية الإقتصادية.

2- قيمة معامل الإدخار المحلي (SAV) تساوي (-0.000110) إشارة سالبة وهي تختلف مع النظرية

الإقتصادية.

3- قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (-0.018789) إشارة سالبة وهي تتفق مع النظرية

الإقتصادية.

4- قيمة معامل الدخل المتاح (DI) تساوي (0.238908) إشارة موجبة وهي تتفق مع النظرية

الإقتصادية.

5- قيمة معامل الإستثمار (I) تساوي (-0.018789) إشارة سالبة وهي تختلف مع النظرية الإقتصادية.

6- قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوي (-0.522594) إشارة سالبة وهي تختلف مع النظرية

الإقتصادية.

7- قيمة معامل الإنفاق الحكومي (GX) تساوي (-0.277673) إشارة سالبة وهي تتفق مع النظرية

الإقتصادية.

ثانياً: التقييم وفقاً للمعيار الإحصائي:

1- إختبار جودة التوفيق: معامل التحديد (Adjusted R-squared) يستخدم لقياس القوة

التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي (0.613746) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مسئولة بنسبة

61% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النمو الإقتصادي)، بينما المتغيرات المستقلة

الأخرى التي لم تضمن في النموذج فإنها مسؤولة بنسبة 39 % وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

2-إختبار F : يستخدم هذا الإختبار لمعنوية الإنحدار ككل ويسمى بإنحدار التوثيق الكلي وقد ثبتت عدم معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F اذ نجد ان مستوى الدلالة لقيمة F تساوي(7.091056) ملحق رقم (10) وهي اكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذه دلالة على عدم معنوية النموذج الكلي أي عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثاً: التقييم وفقاً للمعيار القياسي:

1-الارتباط الذاتي: يستخدم هذا الإختبار للكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة هذا الإختبار لديرين واتسون (D.W) وهي تساوي(1.792342) وتشير هذه القيمة الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدره تقترب من القيمة المعيارية (2 = D.W).

2-إختلاف التباين: من خلال إختبار اكتشاف مشكلة إختلاف التباين (ARCH Test) نجد عدم معنوية معالم المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود مشكلة إختلاف التباين،معنى ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التجانس).ملحق رقم (12).

3- الارتباط الخطي للنموذج المقترح:

جدول رقم (5-4) يوضح مصفوفة الارتباطات للنموذج المقترح

	GX	DI	EX	I	SAV	INF
GX	1	0.999999	0.202021	-0.84705	-0.04436	-0.12466
DI	0.999999	1	0.202311	-0.84708	-0.04437	-0.12498
EX	0.202021	0.202311	1	-0.19939	0.196855	-0.54924
I	-0.84705	-0.84708	-0.19939	1	0.013871	0.17613
SAV	-0.04436	-0.04437	0.196855	0.013871	1	-0.43989
INF	-0.12466	-0.12498	-0.54924	0.17613	-0.43989	1

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لبرنامج E.Views

من خلال مصفوفة الارتباطات من الجدول (4-5) نلاحظ من نتائج التحليل أن هناك درجة قصوى من الارتباط الخطي المتعدد بين بعض من المتغيرات المستقلة (DI , I , GX) مما يعني ان هنالك مشاكل قياسية يمكن تفاديها وذلك إما بإستبعاد بعض المتغيرات المفسرة ويتم ذلك بعملية التجريب او زيادة الفترة الزمنية ، وهذه الدراسة إستخدمت أسلوب التجريب لكل متغيرات الدراسة بأخذ المتغيرات ذات الارتباط الضعيف وإدخالها لتقدير نموذج مصحح كلاتي:

أولاً: إبعاد المتغيرات ذات الارتباط الخطي من النموذج المقترح نحصل على الاتي :

جدول رقم (4-6) نتائج تقدير الدالة الخطية بعد إستبعاد المتغيرات ذات الارتباط الخطي.

Variable	Coefficient	Std error	T- Statistic	Prob
C	7.287237	1.478112	4.930097	0.0001
SAV	-0.000138	5.58E-05	-2.479213	0.0222
INF	-0.033517	0.019251	-1.741037	0.0970
EX	-0.388401	0.376767	-1.030880	0.3149

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج E.Views ملحق رقم (16)

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson
0.261338	0.150538	3.103507	0.102147	1.673506

مقارنة الجدول (4-6) مع الجدول (4-4) نلاحظ ان معامل التحديد المعدل (R^2) نقص من 0.714508 الى 0.261333 ، ايضا نلاحظ ان المتغير المستغل (EX) في الجدول (4-6) اصبح غير معنوي اي ليس له تاثير لأن قيمته اكبر من مستوى المعنوية 5% ، والقيمة الاحصائية (Prob (F-statistic)) تساوي (0.102147) وهي غير معنوية لذلك لابد من إدخال بعض المتغيرات التي تم استبعادها كلاتي:

- ادخال المتغير المستغل DI ومقارنة النتائج بالجدول رقم (4-6) وبعد الادخال تبين التالي :

جدول رقم (4-7) نتائج تقدير الدالة الخطية بعد ادخال المتغير المستقل DI

Variable	Coefficient	Std error	T- Statistic	Prob
C	7.210634	1.529041	4.715788	0.0002
SAV	-0.000140	5.74E-05	-2.445448	0.0244
INF	-0.033899	0.019725	-1.718565	0.1019
EX	-0.367938	0.390173	-0.943014	0.3575
DI	-2.79E-05	8.29E-05	-0.336598	0.7401

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج E.Views ملحق رقم (17)

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson
0.265716	0.111130	3.174680	0.187405	1.646039

مقارنة الجدول (4-7) مع الجدول (4-6) نلاحظ ان معامل التحديد المعدل (R^2) نقص من

0.150538 الى 0.111130، ايضا نلاحظ ان المتغير المستغل (DI) في الجدول (4-7)

اصبح غير معنوي اي ليس له تاثير لأن قيمته اكبر من مستوى المعنوية 5%. والقيمة الاحصائية

(Prob (F-statistic)) تساوي (0.187405) وهي غير معنوية.

-ادخال المتغير المستغل (I) ومقارنة النتائج بالجدول رقم (4-6) وبعد الادخال تبين التالي :

جدول رقم (4-8) نتائج تقدير الدالة الخطية بعد ادخال المتغير المستقل (I)

Variable	Coefficient	Std error	T- Statistic	Prob
C	7.277594	1.516300	4.799573	0.0001
SAV	-0.000139	5.75E-05	-2.423929	0.0255
INF	-0.033911	0.019864	-1.707165	0.1041
EX	-0.380281	0.389031	-0.977508	0.3406
I	3.00E-06	1.72E-05	0.174690	0.8632

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج E.Views ملحق رقم (18)

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson
0.262522	0.107264	3.181577	0.193613	1.652614

مقارنة الجدول (4-8) مع الجدول (4-6) نلاحظ ان معامل التحديد المعدل (R^2) نقص من 0.150538 الى 0.107264، ايضا نلاحظ ان المتغير المستغل (I) في الجدول (4-8) اصبح غير معنوي اى ليس له تأثير لأن قيمته اكبر من مستوى المعنوية 5% ، والقيمة الاحصائية ((Prob (F-statistic) تساوي (0.193613) وهي غير معنوية، ايضا جعل المتغيرين المستقلين (EX, INF) غير معنويان.

-ادخال المتغير المستغل (GX) ومقارنة النتائج بالجدول رقم (4-6) وبعد الادخال تبين التالي:

جدول رقم (4-9) نتائج تقدير الدالة الخطية بعد ادخال المتغير المستقل (GX)

Variable	Coefficient	Std error	T- Statistic	Prob
C	7.209844	1.528878	4.715776	0.0002
SAV	-0.000140	5.74E-05	-2.446022	0.0244
INF	-0.033902	0.019724	-1.718856	0.1019
EX	-0.367712	0.390136	-0.942523	0.3578
GX	-3.28E-05	9.63E-05	-0.340640	0.7371

المصدر :إعداد الباحث من نتائج برنامج E.Views ملحق رقم (19)

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson
0.265821	0.111257	3.174453	0.187203	1.645748

مقارنة الجدول (4-9) مع الجدول (4-6) نلاحظ ان معامل التحديد المعدل (R^2) نقص من 0.150538 الى 0.111257، ايضا نلاحظ ان المتغير المستغل (GX) في الجدول (4-9) اصبح غير معنوي اى ليس له تأثير لأن قيمته اكبر من مستوى المعنوية 5% ، والقيمة الاحصائية ((Prob (F-statistic) تساوي (0.187203) وهي غير معنوية.

مما سبق نلاحظ ان بعد عملية التجريب للمتغيرات ذات الارتباط القوي اصبحت ليس لها تأثير معنوي اي تقلل من قيمة معامل التحديد المعدل (R^2) اي ليس لهما معنوية احصائية وأن قيمهما الاحصائية غير معنوية.

ثانياً: يتم استبعاد المتغيرين المستقلين الغير معنويين في النموذج المقترح من الجدول (4-4)

وهما (I , INF) و ايجاد نموذج الدالة بعد استبعادهما على النحو التالي:

جدول رقم (4-10) نتائج تقدير الدالة الخطية بعد استبعاد المتغيرات المستقلة (I , INF)

Variable	Coefficient	Std error	T- Statistic	Prob
C	7.255595	0.754603	9.615115	0.0000
SAV	-8.66E-05	3.47E-05	-2.493018	0.0221
EX	-0.349458	0.229446	-1.523056	0.1442
GX	-0.294456	0.052707	-5.586645	0.0000
DI	0.253373	0.045357	5.586206	0.0000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج برنامج E.Views ملحق رقم(20)

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson
0.678951	0.611361	2.099200	0.000153	1.720532

من الجدول (4-10) نلاحظ ان معامل التحديد المعدل (R^2) 0.611361، ايضا نلاحظ ان المتغير

المستغل (EX) في الجدول (4-10) اصبح غير معنوي اي ليس له تأثير لأن قيمته اكبر من

مستوى المعنوية 5% ، والقيمة الاحصائية (Prob (F-statistic)) تساوي (0.000153) معنوية

إحصائياً. وايضا للوصول الى النموذج المصحح لابد من ان تكون كل المتغيرات المستقلة معنوية

احصائيا اي قيمتهما اصغر من مستوى المعنوية 5% ومن الجدول (4-10) يتم استبعاد المتغير

المستقل (EX).

4-3-2: تقدير النموذج المصحح:

جدول رقم (4-11) نتائج تقدير النموذج المصحح:

Variable	Coefficient	Std error	T- Statistic	Prob
C	6.398398	0.518979	12.32883	0.0000
GX	-0.274231	0.052663	-5.207293	0.0000
SA	-9.83E-05	3.50E-05	-2.809380	0.0108
DI	0.235951	0.045316	5.206824	0.0000

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لبرنامج E.Views ملحق رقم (14)

R-squared	Adjusted R-squared	S.E. of regression	Prob (F-statistic)	Durbin-Watson
0.639754	0.585717	2.167351	0.000112	1.493050

المعادلة المقدرة:

$$EG = 6.398398049 - 9.826340599e-05*SAV - 0.2742305766*GX + 0.2359513825*DI$$

4-3-2-1: تقييم النموذج المصحح:

أولاً: وفقاً للمعيار الإقتصادي:

من خلال العمود الثاني من الجدول رقم (6-4) (Coefficient) الذي يحتوي على قيم المعامل المقدرة يتضح الآتي:

1- قيمة الثابت (C) تساوي (6.398398) إشارة المقدرة الذاتية للنمو الإقتصادي موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية.

2- قيمة معامل الإنفاق الحكومي (GX) تساوي (-0.274231) إشارة سالبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية وهذا يعني أن العلاقة بين النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي علاقة عكسية.

3- قيمة معامل الادخار المحلي (SAV) تساوي (-9.83E-05) إشارة سالبة وهي تختلف مع النظرية الإقتصادية ، مما يعني ان هناك علاقة عكسية بين الإيدار المحلي والنمو الإقتصادي وهذا يخالف النظرية الإقتصادية لأن زيادة الإيدار تعني زيادة النمو الإقتصادي .

4- قيمة معامل الدخل المتاح (DI) تساوي (0.235951) إشارة موجبة وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية، وهذا يعني ان هناك علاقة طردية بين الدخل المتاح والنمو الإقتصادي.

ثانياً: التقدير وفقاً للمعيار الإحصائي:

1- إختبار جودة التوفيق: معامل التحديد (Adjusted R-squared) يستخدم لقياس القوة التفسيرية للنموذج ويتضح انه يساوي(0.585717) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (الإنفاق الحكومي ، الدخل المتاح، الادخار المحلي) مسؤولة بنسبة 59% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (النمو الإقتصادي)، بينما المتغيرات الأخرى التي لم تضمن في النموذج فانها مسؤولة بنسبة 41% وهذه القيمة تدل على جودة توفيق النموذج.

2-إختبار F: قد ثبتت معنوية الدالة وذلك من خلال قيمة F إذ نجد ان مستوى الدلالة لقيمة F تساوي (0.000112) ملحق رقم (10) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه دلالة على معنوية النموذج الكلي أي وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ثالثاً: التقدير وفقاً للمعيار القياسي:

1- الإرتباط الذاتي: يستخدم هذا الإختبار للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وتظهر قيمة هذا الإختبار لديرين واتسون (D.W) وهي تساوي (1.493050) وتشير هذه القيمة الى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي وذلك لأن القيمة المقدرة تقترب من القيمة المعيارية (D.W = 2).

2- إختلاف التباين:

من خلال إختبار اكتشاف مشكلة إختلاف التباين نجد عدم معنوية معالم المتغيرات المستقلة وهذا يعني عدم وجود مشكلة إختلاف التباين، معنى ذلك اننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل (أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التجانس) ملحق رقم (14).

3- الإرتباط الخطي للنموذج المقترح:

جدول رقم (4-12) مصفوفة الارتباطات للنموذج المصحح

	GX	SA	DI
GX	1	-0.04436	0.06999
SA	-0.04436	1	-0.04437
DI	0.069999	-0.04437	1

المصدر: اعداد الباحث وفقاً لبرنامج E.Views

من خلال الجدول رقم (4-12) نلاحظ :

- أن العلاقة بين المتغيرين المستقلين (GX , DI) علاقة ضعيفة مقارنة بالعلاقة بينهما في مصفوفة الإرتباطات في الجدول (4-5) وذلك لوجود بعض المتغيرات المستقلة التي تجعل الإرتباط بينهما قوي ولكن بعد استبعاد تلك المتغيرات اصبحت العلاقة ضعيفة.

- أن قيمة الارتباط بين المتغيرات المستقلة منخفضة وهي أقل من (0.08) اي لا توجد مشكلة ارتباط خطي للمتغيرات المستقلة أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط خطي وذلك من خلال مصفوفة الارتباطات.

إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:

لإختبار مقدرة النموذج إستخدامت الدراسة إختبار معامل ثايل لتقييم القوة التنبؤية للنموذج المصحح ويتضح من نتائج التقدير أن قيمة ثايل (0.05020) ملحق رقم (21) وهي تقترب من الصفر وهذا يعني أن دالة النموذج المصحح صالحة للتنبؤ.

النموذج الصالح للتنبوء:

$$EG = 6.398398049 + 0.2359513825*DI - 0.2742305765*GX - 9.826340599e-05*SAV$$

المبحث الأول

مناقشة الفرضيات

الفرضية الأولى: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإدخار المحلي والنمو الإقتصادي في السودان.

- قيمة معامل الادخار المحلي (SAV) يساوي (-0.000110) إشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين الإدخار المحلي والنمو الإقتصادي في السودان وهي تختلف مع النظرية الإقتصادية، إذ أن هناك علاقة طردية بين الإدخار القابل للإستثمار وليس الإدخار الاكتنازي ولكن من واقع الأداء الفعلي للإقتصاد خلال فترة الدراسة (1990-2013)م جاءت العلاقة عكسية ، قيمة (prob) تساوي (0.0106) وهي قيمة أصغر من القيمة الإحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل الإدخار المحلي معنوي ويعني ذلك إحصائياً توجد علاقة سببية بين الإدخار المحلي والنمو الإقتصادي في السودان .

الفرضية الثانية: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النمو الإقتصادي في السودان و(سعر الصرف، الدخل المتاح والإستثمار).

من خلال إختبار النموذج المقترح تبين للباحث الآتي:

- قيمة معامل سعر الصرف (EX) تساوي (-0.522594) إشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي في السودان وهي تخالف النظرية الإقتصادية ، وقيمة (prob) تساوي (0.0597) وهي قيمة أصغر من القيمة الإحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل سعر الصرف معنوي ويعني ذلك إحصائياً وجود علاقة سببية بين سعر الصرف والنمو الإقتصادي في السودان.

- قيمة معامل الدخل المتاح (DI) تساوي (0.238908) إشارة موجبة وتعني بوجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والنمو الإقتصادي في السودان وهي توافق النظرية الإقتصادية، وقيمة (prob) تساوي (0.0001) وهي قيمة اصغر من القيمة الإحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل الدخل المتاح معنوي ويعني ذلك إحصائياً توجد علاقة سببية بين الدخل المتاح والنمو الإقتصادي في السودان.

- قيمة معامل الإستثمار (I) تساوي (-4.72E-06) إشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين الإستثمار والنمو الإقتصادي وهي تخالف النظرية الإقتصادية، وقيمة (prob) تساوي (0.8238) وهي قيمة اكبر من القيمة الإحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل الإستثمار غير معنوي ويعني ذلك إحصائياً لا توجد علاقة سببية بين الإستثمار والنمو الإقتصادي في السودان.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمو الإقتصادي في السودان و(الانفاق الحكومي ، التضخم).

- قيمة معامل الإنفاق الحكومي (GX) تساوي (-0.277673) إشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في السودان وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية، وقيمة (prob) تساوي (0.0001) وهي قيمة أصغر من القيمة الإحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل الإنفاق الحكومي معنوي ويعني ذلك إحصائياً توجد علاقة سببية بين الإستهلاك والنمو الإقتصادي في السودان.

- قيمة معامل التضخم (INF) تساوي (-0.018789) إشارة سالبة وتعني بوجود علاقة عكسية بين التضخم والنمو الإقتصادي في السودان وهي تتفق مع النظرية الإقتصادية ، قيمة (Prob) تساوي (0.1789) وهي قيمة أكبر من القيمة الإحتمالية (0.05) وعليه يصبح معامل التضخم غير معنوي ويعني ذلك إحصائياً لا توجد علاقة سببية بين التضخم والنمو الإقتصادي في السودان.

اما بعد تصحيح النموذج باجراء عملية التقدير للنموذج باخذ المتغيرات التفسيرية من حيث المعنوية الاقتصادية اي ان قيمتهما الاحتمالية اقل من مستوى المعنوية 5% وبعد اجراء عملية التجريب لقد أستبعد المتغير سعر الصرف (EX) لأنه يؤثر على تخفيض قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared) وتم الإعتماد على (الانفاق الحكومي، الادخار المحلي، الدخل المتاح).

المبحث الثاني

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الخاصة والعامة وهي:

أولاً: النتائج الخاصة:

- 1- العلاقة بين النمو الإقتصادي والإدخار المحلي في السودان علاقة عكسية وهي تخالف مع النظرية الإقتصادية .
- 2- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في السودان عكسية وهي تخالف النظرية الإقتصادية.
- 3- العلاقة بين الدخل المتاح والنمو الإقتصادي في السودان طردية وهي توافق النظرية الإقتصادية.

ب- النتائج العامة:

- 1- بعض سنوات الدراسة يكون فيها الإدخار المحلي سالب ومعدل النمو الإقتصادي موجب مما يعني لجوء الجهات المسؤولة إلى مصادر إيرادات اخري مثل التمويل بالعجز والإقتراض من الخارج او الداخل لتغطية الفجوة.
- 2- أن تطبيق النظرية الإقتصادية بصورتها المعروفة لا تنطبق في السودان خلال فترة الدراسة.
- 3- يتمتع السودان بمراد طبيعية وإمكانيات هائلة تزيد من القدرة الإقتصادية لتمويل التنمية اذا ما أحسن إستغلالها.

ثانياً: التوصيات:

1- تنمية ودعم القطاع الخاص لزيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال تقديم تحفيزات(تخفيض الضرائب ، تخفيف الأعباء الإجتماعية) مما يؤدي ذلك الى زيادة الادخارات التي تزيد من معدلات النمو الإقتصادي في السودان.

2- ضرورة السيطرة على العوامل والمتغيرات الإقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على النمو الإقتصادي في السودان (المتغيرات المستقلة في النموذج المصحح) ودراسة تطورها والتنبؤ بقيمتها في الفترات المستقبلية لإتخاذ مختلف التدابير اللازمة التي من شأنها تزيد من معدلات النمو الإقتصادي.

3- زيادة القدرة الذاتية للإقتصاد السوداني على تمويل المدخرات المحلية وعدم الإعتماد على المنح والقروض الأجنبية لتمويل التنمية.

4- الإهتمام بضروريات الحياة دون الكماليات حتى تتم عملية البعد عن الاستهلاك غير الضروري.

5- تشديد الإجراءات في عملية التحصيل الضريبي وسن قوانين رادعة لدعم العملية الايرادية.

6- العمل على وجود قاعدة بيانات وإحصائيات دقيقة عن المتغيرات الإقتصادية الكلية في السودان وتحديد جهة واحدة يعتمد عليها عند أخذ المعلومة القابلة للتحليل القياسي حتى تتم عملية التحليل والخروج بنتائج تساهم في تحقيق الأهداف وتقلل من التشوّهات.

مقترحات بحثية مستقبلية: على الباحثين ضرورة البحث في الآتي:

1- معوقات تعبئة الموارد المحلية في السودان (المشاكل والحلول).

2- دالة النمو الإقتصادي في السودان.

3- دراسة الإذخارات المحلية في السودان وكيفية حسابها.

4- دالة الإنفاق في السودان.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

ثانياً: الكتب:

- 1- إبراهيم آدم حبيب وآخرون، (2006م)، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، (توثيق تجربة بنك السودان في مجال المصارف الإسلامية)، (الخرطوم، مطابع بنك السودان للعملة المحدودة، ط1).
- 2- أبو القاسم عمر الطبولي، علي عطية عبد السلام، وآخرون، (1993م)، أساسيات علم الإقتصاد، (الجمهورية العربية الاشتراكية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع الاعلامي، ط6).
- 3- احمد الاشقر، (2007م)، الاقتصاد الكلي، (عمان، دار الثقافة).
- 4- اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، (2004م)، مفاهيم ونظم اقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي والجزئ، (عمان، الاردن، دار وائل للنشر، ط1).
- 5- اسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد موسى، (1999م)، مفاهيم اساسية في علم الإقتصاد، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ط1).
- 6- اسماعيل محمد هاشم، (1977م)، مبادئ الإقتصاد التحليلي، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر).
- 7- جيمس جوار تيني، ريجارد إستروب، (1988م)، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفاتح عبد الرحيم وآخرون (السعودية، دار المريخ للنشر والتوزيع).
- 8- حسن سلوم، (1990م)، موجز المبادئ الإقتصادية، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1).
- 9- حسن عبدالله الامين، (1983م)، الودائع المصرفية النقدية واستثمارها في الاسلام، (جدة ، دار الشروق).

- 10- حسين عمر، (1965م)، موسوعة المصطلحات الإقتصادية، (القاهرة، مكتبة القاهر الحديثة).
- 11- حمديّة زهران، (2007م)، مشكلة تمويل التنمية الإقتصادية في البلدان المتخلفة، (الاسكندرية).
- 12- خالد الحامض، التخطيط الإقتصادي، (بدون).
- 13- خالد واصف الوزاني، احمد حسين الرفاعي، (2005م)، مبادئ الاقتصاد الكلي (الاردن، دار وائل للنشر، ط7).
- 14- خزعل البيرماني، مبادئ الإقتصاد الكلي، (بغداد، مكتبة النهضة العربية).
- 15- راشد البراوي، (1987/86م)، الموسوعة الإقتصادية، (القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ط2).
- 16- رفعت المحجوب، (1964م)، الإقتصاد السياسي، مقدمة المشكلة الإقتصادية التصرف الإقتصادي، (البيان الإقتصادي) (القاهرة، دار النهضة العربية، ط1).
- 17- رمزي زكي، (1966م)، مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر).
- 18- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر (1980م)، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1).
- 19- سامي خليل، (1994م)، نظرية الإقتصاد الكلي (ج أ)، المفاهيم والنظريات الحديثة (الكويت، دار كاظمة للنشر).
- 20- سوزان عدلي، (1987م)، أبجدية علم الإقتصاد، (الاردن، مركز الكتاب الاردني، ط1).
- 21- صالح مفتاح، (2006م)، النقود والسياسة النقدية، (الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1).
- 22- صبحي تادرس، محمد يونس، (1984م)، مقدمة في الإقتصاد، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر).

- 23- طارق محمد الرشيد، (2005م)، المرشد في الإقتصاد القياسي التطبيقي، (الخرطوم ، مطبعة جي تاون ، ط1).
- 24- عادل محمد نور الشمري، (1998م)، النقود والمصارف، (الاردن، ط4).
- 25- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، (1997م)، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان، (الخرطوم، جامعة النيلين، ط1).
- 26- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد الحميد، (1981م)، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، (بيروت، دار النشر بيروت، ط2).
- 27- عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، (1988م)، إقتصاديات المالية العامة، (القاهرة ،المطبعة الكمالية).
- 28- عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2005م)، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (الاسكندرية،الدار الجامعية للنشر).
- 29- عبد الله عبد الحلیم ابوبكر، (1971م) ، الإحصاء واتخاذ القرارات، (القاهرة ،مطبعة عين شمس).
- 30- عبد الله يوسف يعقوب، (2010م)، سياسة إستقطاب المدخرات بالمصارف" المصارف السودانية نموذجاً"، (سوريا، مطبعة الصالحاني، ط1).
- 31- عبدالمطلب عبدالحميد، (2003م)، السياسات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد القومي (تحليل كلي)، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، ط1).
- 32- عبد المنعم راضى، (1997م)، النقود والبنوك، (القاهرة ،مكتبة عين شمس).
- 33- عثمان ابراهيم السيد، (2002م)، الإقتصاد السوداني، (لسودان، دار جامعة القرآن الكريم للطباعة ، ط3).

- 34- عثمان يعقوب محمد،(2005م)،النقود والبنوك والسياسة النقدية وسوق المال،(الخرطوم، مطابع السودان للعملة المحدودة، ط3).
- 35- عدنان خالد التركي،(2004م)،السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام،(عمان ،مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ،ط1).
- 36- عز الدين مالك الطيب محمد،(2008م)،المدخل الى الإقتصاد القياسي،(الخرطوم، مطبعة جي تاون ،ط1).
- 37- علي احمد سليمان، (1999م)،قاموس المصطلحات الإقتصادية، (الخرطوم، المكتبة الاكاديمية، ط1).
- 38- علي حافظ منصور،(1992م)، مبادئ الإقتصاد الوصفي من منظور إسلامي،(مطابع جامعة القاهرة ،فرع الخرطوم-جامعة النيلين حالياً ،ط1).
- 39- غازي عناية ،(1991م)،تمويل التنمية الإقتصادية بالتمويل بالتضخم العام،(بيروت ، دار الجيل،ط1).
- 40- مايكل ابدجمان،(1988م)،الإقتصاد الكلي،(السعودية،دار المريخ للنشر).
- 41- محمد زكي الشافعي،(1970م)، التنمية الإقتصادية،(القاهرة ، دار النهضة العربية ، ط2).
- 42- محمد عبد العزيز عجمية،عبد الرحمن يسري أحمد،(1992م)، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها،(الإسكندرية ،الدار الجامعية).
- 43- محمد كمال عطية ،(1984م)، محاسبة الشركات والمصارف في النظام الاسلامي،(القاهرة ، مطبعة اطلس).
- 44- محمد هاشم عوض،(1985م)، دليل العمل المصرفي في البنوك الاسلامية ،(الخرطوم ،شركة فال للإعلان والطباعة المحدودة، ط1).

45- ممدوح السيد يوسف،(1988م)، اولويات علم الإقتصاد ، (ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط2).

46- نبيه غطاس،(1985م)،معجم المصطلحات الإقتصادية والمالية وإدارة الأعمال،(لبنان، مكتبة لبنان، ط2).

47- هاشم محمد حمدان، (2006م)، النظام الضريبي في السودان،(السودان- ديوان الضرائب العام، الإدارة العامة للإحصاء والبحوث).

48- هوشيار معروف،(2005م)، تحليل الإقتصاد الكلي،(عمان ، دار الصفاء ، ط1).

49- والتر فندل،(1992م)، ترجمة: عبد الرضي حامد عزام، السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية، ونماذج بوكس جينكنز، الرياض).

ثالثاً: التقارير والمجلات والدوريات

1- البنك الدولي،(1991م)، مؤشرات التنمية في العالم ، مارس.

2- ديوان الضرائب، الموسوعة الضريبية، الضرائب في قرن 1900-2000م، الادارة العامة للبحوث والاحصاء والتشريع.

3- جمهورية السودان وزارة المالية والاقتصاد الوطني،(2004م)،(الادارة العامة للسياسات الإقتصادية الكلية والبرامج، العرض الإقتصادي).

4- العرض الإقتصادي،(2000م)، وزارة المالية والاقتصاد.

5- العرض الإقتصادي ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، 1986/1987.

6- الصندوق القومي للمعاشات - موسوعة الإقتصاد السوداني - التنمية.

7- بنك السودان المركزي،(2013م)، التقرير السنوي الثالث والخمسون.

8- بنك السودان المركزي- الخرطوم،(2011م)، التقرير السنوي.

9- العرض الإقتصادي وزارة المالية والاقتصاد الوطني ،لعام 1997م.

10- سيد احمد طيفور، (1998)، الإدخار المحلي والنظام العالمي الجديد، الخرطوم، سلسلة اوراق استراتيجية(4)، يصدره مركز الدراسات الاستراتيجية).

11- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية،(1982)، (القاهرة ،المجلد الشرعي، الجزء الخامس مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ،ط1).

12- محمد دياب ، (2013م)، النيوليبرالية الإقتصادية ، البيئة المولدة لازمة الاقتصاد العالمي، (صوت الجامعة ، مجلة علمية محكمة، الجامعة الاسلامية ، مركز البحوث والنشر، لبنان، العدد الرابع).

13- محمد عبد الرحمن ابو شورة، (بدون)، الإدخار في السودان،(مجلة الإقتصادي ، تصدرها وزارة المالية والإقتصاد).

14- السياسة القومية للسكان، وثيقة تم اصدارها 2002م، وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية، المجلس القومي للسكان.

15- بسام يونس إبراهيم ، (2007م)، محاضرات في السلاسل الزمنية، (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

16- اوهيب سليمان ابو صالح (2009م)، سلسلة المحاضرات ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1- عمر حسن العبد احمد، (2005م)، محددات الإدخار المحلي في السودان دراسة تطبيقية للفترة (1970م- 2000م)، رسالة دكتوراة غير منشورة (جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

2- الوليد احمد طلحه،(2011م)،أثر برنامج الاصلاح الهيكلي على اداء ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1989-2010، رسالة دكتوراة غير منشورة (السودان،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

- 3- خليل محمد الشماح، (1987م)، أنواع الإدخار العالم العربي ومؤسساته، بحث مقدم لندوة تنمية المدخرات العربية المحلية والمغتربة وإستخداماتها، (صنعاء).
- 4- احمد محي الدين احمد، (1404هـ)، عمل شركات الإستثمار الاسلامية في السوق العالمية ، رسالة ماجستير (منشورة) قدمت لجامعة ام القرى، جدة).
- 5- درواسي مسعود (2004م)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي، (رسالة دكتوراة ، الجزائر).

خامساً: الشبكة العنكبوتية:

- 1-www.sudaneconomy.net/foundation/insure/index.htm.
- 2-[www.Arabic.wikipedia.org/wiki.The_Arabic_Wikipedia_is_the_Arabic_language_version_of_Wikipedia](http://www.Arabic.wikipedia.org/wiki/The_Arabic_Wikipedia_is_the_Arabic_language_version_of_Wikipedia) It started on 9 July 2003. As of November 2013.
- 3-www.cbos.gov.sd/node/168.
- 4-www.cbos.gov.sd/node/171.

سادساً: المراجع الاجنبية:

- 1-A.Baylor, k.me Morrow(May 1999),determination of private consumption , Economic Paper. No 1(35) –European commission piretorate General for Economic and final Affairs Brussels 1999 ,P12.

ملحق رقم (1) يبين الإنفاق العام خلال الفترة 1990-2013م (ملايين الجنيهات)

السنوات	إجمالي المصروفات	المصروفات الجارية	مصروفات التنمية	الناتج القومي
1990	15840	15606	234	14756
1991	5980	5213	767	17531
1992	9856	9629	227	18310
1993	12052	11838	214	20778
1994	2337	2232	105	23216
1995	2176	2011	165	27117
1996	8790	8002	788	15820
1997	12744	11738	1006	1128
1998	1755	1575	180	13062
1999	2299	1964	334	13607
2000	3522	3000	522	14642
2001	4188	3714	474	16249
2002	5179	3771	1408	14595
2003	7362	5633	1729	15781
2004	10853	7750	3103	17999
2005	13772	10360	3412	19491
2006	17096	13556	3540	20081
2007	20806	17238	3568	20020
2008	25723	22462	3261	21810
2009	23408	19492	3915	27000
2010	26672	23510	4162	28900
2011	31607	28292	3315	27453
2012	29822	26272	3550	27701
2013	40106	36179	3928	25795

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (مجموعة من التقارير)

ملحق رقم (2) يوضح الإيرادات الكلية

السنة	الإيرادات الكلية	الإيرادات غير الضريبية	الإيرادات الضريبية	الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة
1990	13830	6538	7292	7070	222
1991	3456	792	2664	2116	548
1992	7974	1751	6223	3997	2226
1993	13110	2820	10290	6140	4150
1994	2847	760	2087	1252	835
1995	4913	849	4064	2646	1418
1996	6978	938	6040	4040	2000
1997	10856	2599	8257	6089	2168
1998	1592	430	1162	850	312
1999	2052	507	1545	1179	366
2000	3342	1740	1602	1221	381
2001	5532	3652	1880	1472	408
2002	10077	7940	2137	1725	412
2003	11494	8826	2668	2145	523
2004	10239	6036	4203	3457	746
2005	12184	7177	5007	4056	951
2006	15075	9194	5881	4930	951
2007	18462	11033	7430	6513	917
2008	24708	17028	7680	6796	885
2009	20046	11390	8656	7726	930
2010	20738	10729	10009	8873	1136
2011	22767	11584	11183	10123	1062
2012	22168	6601	15567	14135	1433
2013	34312	25861	8451	8186	265

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء (مجموعة من التقارير).

ملحق رقم (3) متغيرات الدراسة

Year	DI	EG	EX	GX	I	INF	SAV
1990	42.57619	-5.5	0.03	72.04765	66.85799	67	-7.15371
1991	56.74643	7.5	0.05	51.98835	90.25787	124	60.34594
1992	54.49852	6.6	0.05	56.64571	30.12603	118	64.56114
1993	48.02066	4.6	0.05	49.605	19.17762	98	61.13412
1994	54.7406	1	0.05	51.54604	79.43001	115	55.92336
1995	-40154.6	6	0.05	-34548.1	160455.3	68	52.30234
1996	36.62909	11.56	0.1	35.43122	-89.2539	133	-63348
1997	27.69861	6.06	0.13	22.20134	111.2845	47	50.43442
1998	19.13442	8.24	0.22	20.99835	-25.9803	17	50.5703
1999	12.96706	4.24	0.4	19.06664	205.114	16	-29.9898
2000	19.8613	8.38	1.25	12.6245	149.8216	8	-35.401
2001	20.58955	6.4	1.58	12.73092	69.65564	5	51.85709
2002	14.03065	6.7	1.99	15.69696	1.912577	8	34.90083
2003	19.33956	6.29	2.52	17.11196	32.52415	8	-5.5293
2004	19.97039	5.13	2.57	25.82657	-50.1368	9	24.40396
2005	12.3146	6.12	2.59	12.54392	9.47632	9	22.00187
2006	9.4052	9.4	2.63	6.633059	33.77029	7	19.41568
2007	4.14032	8.07	2.61	7.25866	-36.0803	8	6.188953
2008	10.86194	6.4	2.58	11.81472	-103473	14	9.516831
2009	16.50667	5.94	6	5.760905	99.96939	11	-218.055
2010	16.62021	5.2	6	15.61699	21.22771	13	69.38548
2011	15.54908	2.5	5	28.35559	-372.113	18	38.3852
2012	-1.00218	1.4	5	11.09481	132.385	35	20.70599
2013	4.075697	2.9	5	0.864674	12.11641	48	35.62525

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - بنك السودان المركزي.

نتائج إستقرار السلسلة الزمنية

ملحق رقم (4) إستقرار النمو الإقتصادي EG

ADF Test Statistic	-5.177115	1% Critical Value*	-2.6819
		5% Critical Value	-1.9583
		10% Critical Value	-1.6242

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EG,2)

Method: Least Squares

Date: 12/31/15 Time: 10:14

Sample(adjusted): 1993 2013

Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EG(-1))	-1.556656	0.300680	-5.177115	0.0001
D(EG(-1),2)	0.182768	0.156297	1.169368	0.2567
R-squared	0.674691	Mean dependent var	0.114286	
Adjusted R-squared	0.657570	S.D. dependent var	4.760174	
S.E. of regression	2.785536	Akaike info criterion	4.977151	
Sum squared resid	147.4251	Schwarz criterion	5.076629	
Log likelihood	-50.26008	Durbin-Watson stat	2.258686	

ملحق رقم (5) إستقرار الإستثمار (I)

ADF Test Statistic	-3.161313	1% Critical Value*	-2.6756
		5% Critical Value	-1.9574
		10% Critical Value	-1.6238

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(I)

Method: Least Squares

Date: 12/31/15 Time: 10:17

Sample(adjusted): 1992 2013

Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I(-1)	-0.999807	0.316263	-3.161313	0.0049
D(I(-1))	-0.000418	0.223607	-0.001869	0.9985
R-squared	0.500113	Mean dependent var	-3.551885	
Adjusted R-squared	0.475118	S.D. dependent var	58927.78	
S.E. of regression	42692.42	Akaike info criterion	24.24794	
Sum squared resid	3.65E+10	Schwarz criterion	24.34712	
Log likelihood	-264.7273	Durbin-Watson stat	2.000001	

ملحق رقم (6) إستقرار الإنفاق الاستهلاكي (GX)

-2.6756	1% Critical Value*	-3.172818	ADF Test Statistic
-1.9574	5% Critical Value		
-1.6238	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(GX)

Method: Least Squares

Date: 01/10/16 Time: 22:56

Sample(adjusted): 1992 2013

Included observations: 22 after adjusting endpoints

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0048	-3.172818	0.316622	-1.004584	GX(-1)
0.9927	0.009267	0.223606	0.002072	D(GX(-1))
-2.323803	Mean dependent var	0.501256	R-squared	
10675.19	S.D. dependent var	0.476319	Adjusted R-squared	
20.82887	Akaike info criterion	7725.187	S.E. of regression	
20.92805	Schwarz criterion	1.19E+09	Sum squared resid	
2.000012	Durbin-Watson stat	-227.1175	Log likelihood	

ملحق رقم (7) إستقرار الدخل المتاح (DI)

ADF Test Statistic	-3.171832	1% Critical Value*	-2.6756
		5% Critical Value	-1.9574
		10% Critical Value	-1.6238

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DI)

Method: Least Squares

Date: 12/31/15 Time: 10:21

Sample(adjusted): 1992 2013

Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DI(-1)	-1.004154	0.316585	-3.171832	0.0048
D(DI(-1))	0.001882	0.223606	0.008418	0.9934
R-squared	0.501136	Mean dependent var	-2.394124	
Adjusted R-squared	0.476193	S.D. dependent var	12406.08	
S.E. of regression	8978.838	Akaike info criterion	21.12964	
Sum squared resid	1.61E+09	Schwarz criterion	21.22882	
Log likelihood	-230.4260	Durbin-Watson stat	2.000009	

ملحق رقم (8) إستقرار الإدخار (SAV)

ADF Test Statistic	-3.170171	1% Critical Value*	-2.6756
		5% Critical Value	-1.9574
		10% Critical Value	-1.6238

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(SAV)

Method: Least Squares

Date: 12/31/15 Time: 10:24

Sample(adjusted): 1992 2013

Included observations: 22 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SAV(-1)	-1.003307	0.316483	-3.170171	0.0048
D(SAV(-1))	0.001683	0.223606	0.007528	0.9941
R-squared	0.500812	Mean dependent var	-1.123668	
Adjusted R-squared	0.475853	S.D. dependent var	19565.66	
S.E. of regression	14165.15	Akaike info criterion	22.04147	
Sum squared resid	4.01E+09	Schwarz criterion	22.14065	
Log likelihood	-240.4561	Durbin-Watson stat	2.000002	

ملحق رقم (9) إستقرار سعر الصرف (EX)

ADF Test Statistic	-4.199755	1% Critical Value*	-3.7856
		5% Critical Value	-3.0114
		10% Critical Value	-2.6457

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EX,2)

Method: Least Squares

Date: 12/31/15 Time: 10:26

Sample(adjusted): 1993 2013

Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-1.354003	0.322400	-4.199755	0.0005
D(EX(-1),2)	0.309611	0.224211	1.380892	0.1842
C	0.319453	0.191115	1.671519	0.1119
R-squared	0.563180	Mean dependent var	0.000000	
Adjusted R-squared	0.514645	S.D. dependent var	1.153018	
S.E. of regression	0.803278	Akaike info criterion	2.531332	
Sum squared resid	11.61460	Schwarz criterion	2.680549	
Log likelihood	-23.57899	F-statistic	11.60346	
Durbin-Watson stat	2.028226	Prob(F-statistic)	0.000579	

ملحق رقم (10) إستقرار التضخم (INF)

ADF Test Statistic	-3.772193	1% Critical Value*	-2.6819
		5% Critical Value	-1.9583
		10% Critical Value	-1.6242

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,2)

Method: Least Squares

Date: 12/31/15 Time: 10:48

Sample(adjusted): 1993 2013

Included observations: 21 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.405347	0.372554	-3.772193	0.0013
D(INF(-1),2)	-0.012375	0.211472	-0.058516	0.9539
R-squared	0.709557	Mean dependent var		0.904762
Adjusted R-squared	0.694271	S.D. dependent var		47.64442
S.E. of regression	26.34391	Akaike info criterion		9.470744
Sum squared resid	13186.03	Schwarz criterion		9.570223
Log likelihood	-97.44282	Durbin-Watson stat		1.869840

ملحق رقم (11) تقدير نموذج الدالة الخطية للنموذج المقترح

Dependent Variable: EG

Method: Least Squares

Date: 01/10/16 Time: 23:00

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	7.892835	1.042113	8.225229	C
0.0106	-2.871078	3.83E-05	-0.000110	SAV
0.1789	-1.401999	0.013402	-0.018789	INF
0.0001	5.159513	0.046304	0.238908	DI
0.8238	-0.226125	2.09E-05	-4.72E-06	I
0.0597	-2.017390	0.259045	-0.522594	EX
0.0001	-5.160680	0.053806	-0.277673	GX
5.463750	Mean dependent var	0.714508	R-squared	
3.367293	S.D. dependent var	0.613746	Adjusted R-squared	
4.553327	Akaike info criterion	2.092750	S.E. of regression	
4.896926	Schwarz criterion	74.45321	Sum squared resid	
7.091056	F-statistic	-47.63993	Log likelihood	
0.000653	Prob(F-statistic)	1.792342	Durbin-Watson stat	

ملحق رقم (12) التكامل المشترك لجوهانسون

Date: 12/31/15 Time: 11:00

Sample: 1990 2013

Included observations: 22

Test

assumption:

Linear

deterministic

trend in the

data

Series: CO DI EG EX I SAV

Lags interval: 1 to 1

Eigenvalue	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value	Hypothesized No. of CE(s)
0.927436	138.3212	94.15	103.18	None **
0.743253	80.60879	68.52	76.07	At most 1 **
0.663429	50.69614	47.21	54.46	At most 2 *
0.529286	26.73933	29.68	35.65	At most 3
0.334809	10.16222	15.41	20.04	At most 4
0.052794	1.193245	3.76	6.65	At most 5

(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level
L.R. test indicates 3 cointegrating equation(s) at 5% significance level

ملحق رقم (13) إختبار إختلاف التباين ARCH Test للنموذج المقترح

ARCH Test:

F-statistic	0.181344	Probability	0.674554
Obs*R-squared	0.196914	Probability	0.657223

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 01/01/16 Time: 09:42

Sample(adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.211626	1.039909	3.088372	0.0056
RESID^2(-1)	-0.092115	0.216311	-0.425845	0.6746
R-squared	0.008561	Mean dependent var	2.939281	
Adjusted R-squared	-0.038650	S.D. dependent var	3.858713	
S.E. of regression	3.932575	Akaike info criterion	5.659407	
Sum squared resid	324.7681	Schwarz criterion	5.758146	
Log likelihood	-63.08318	F-statistic	0.181344	
Durbin-Watson stat	1.963501	Prob(F-statistic)	0.674554	

ملحق رقم (14) يوضح الدالة الخطية للنموذج المصحح

Dependent Variable: EG

Method: Least Squares

Date: 12/02/15 Time: 23:21

Sample: 1990 2013

Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.398398	0.518979	12.32883	0.0000
GX	-0.274231	0.052663	-5.207293	0.0000
SA	-9.83E-05	3.50E-05	-2.809380	0.0108
DI	0.235951	0.045316	5.206824	0.0000
R-squared	0.639754	Mean dependent var	5.463750	
Adjusted R-squared	0.585717	S.D. dependent var	3.367293	
S.E. of regression	2.167351	Akaike info criterion	4.535901	
Sum squared resid	93.94825	Schwarz criterion	4.732243	
Log likelihood	-50.43081	F-statistic	11.83921	
Durbin-Watson stat	1.493050	Prob(F-statistic)	0.000112	

ملحق رقم (15) يوضح إختلاف التباين (ARCH) للنموذج المصحح

ARCH Test:

F-statistic	1.067651	Probability	0.313230
Obs*R-squared	1.112759	Probability	0.291483

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 12/03/15 Time: 07:02

Sample(adjusted): 1991 2013

Included observations: 23 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.759593	1.401995	3.394871	0.0027
RESID^2(-1)	-0.266688	0.258101	-1.033272	0.3132
R-squared	0.048381	Mean dependent var	3.876686	
Adjusted R-squared	0.003066	S.D. dependent var	5.338815	
S.E. of regression	5.330626	Akaike info criterion	6.267756	
Sum squared resid	596.7270	Schwarz criterion	6.366494	
Log likelihood	-70.07919	F-statistic	1.067651	
Durbin-Watson stat	1.722431	Prob(F-statistic)	0.313230	

ملحق رقم (16) نتائج تقدير الدالة الخطية بعد استبعاد المتغيرات ذات الارتباط القوي

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 01/25/16 Time: 06:32
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.287237	1.478112	4.930097	0.0001
SAV	-0.000138	5.58E-05	-2.479213	0.0222
INF	-0.033517	0.019251	-1.741037	0.0970
EX	-0.388401	0.376767	-1.030880	0.3149
R-squared	0.261338	Mean dependent var		5.463750
Adjusted R-squared	0.150538	S.D. dependent var		3.367293
S.E. of regression	3.103507	Akaike info criterion		5.253955
Sum squared resid	192.6352	Schwarz criterion		5.450297
Log likelihood	-59.04745	F-statistic		2.358656
Durbin-Watson stat	1.673506	Prob(F-statistic)		0.102147

ملحق رقم (17) النتائج بعد ادخال المتغير المستقل (DI)

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 01/25/16 Time: 06:47
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.210634	1.529041	4.715788	0.0002
SAV	-0.000140	5.74E-05	-2.445448	0.0244
INF	-0.033899	0.019725	-1.718565	0.1019
EX	-0.367938	0.390173	-0.943014	0.3575
DI	-2.79E-05	8.29E-05	-0.336598	0.7401
R-squared	0.265716	Mean dependent var		5.463750
Adjusted R-squared	0.111130	S.D. dependent var		3.367293
S.E. of regression	3.174680	Akaike info criterion		5.331343
Sum squared resid	191.4933	Schwarz criterion		5.576770
Log likelihood	-58.97611	F-statistic		1.718888
Durbin-Watson stat	1.646039	Prob(F-statistic)		0.187405

ملحق رقم (18) النتائج بعد ادخال المتغير المستقل (I)

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 01/25/16 Time: 07:11
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.277594	1.516300	4.799573	0.0001
SAV	-0.000139	5.75E-05	-2.423929	0.0255
INF	-0.033911	0.019864	-1.707165	0.1041
EX	-0.380281	0.389031	-0.977508	0.3406
I	3.00E-06	1.72E-05	0.174690	0.8632
R-squared	0.262522	Mean dependent var	5.463750	
Adjusted R-squared	0.107264	S.D. dependent var	3.367293	
S.E. of regression	3.181577	Akaike info criterion	5.335683	
Sum squared resid	192.3262	Schwarz criterion	5.581111	
Log likelihood	-59.02820	F-statistic	1.690871	
Durbin-Watson stat	1.652614	Prob(F-statistic)	0.193613	

ملحق رقم (19) النتائج بعد ادخال المتغير المستقل (GX)

Dependent Variable: EG
Method: Least Squares
Date: 01/25/16 Time: 07:29
Sample: 1990 2013
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.209844	1.528878	4.715776	0.0002
SAV	-0.000140	5.74E-05	-2.446022	0.0244
INF	-0.033902	0.019724	-1.718856	0.1019
EX	-0.367712	0.390136	-0.942523	0.3578
GX	-3.28E-05	9.63E-05	-0.340640	0.7371
R-squared	0.265821	Mean dependent var	5.463750	
Adjusted R-squared	0.111257	S.D. dependent var	3.367293	
S.E. of regression	3.174453	Akaike info criterion	5.331199	
Sum squared resid	191.4658	Schwarz criterion	5.576627	
Log likelihood	-58.97439	F-statistic	1.719815	
Durbin-Watson stat	1.645748	Prob(F-statistic)	0.187203	

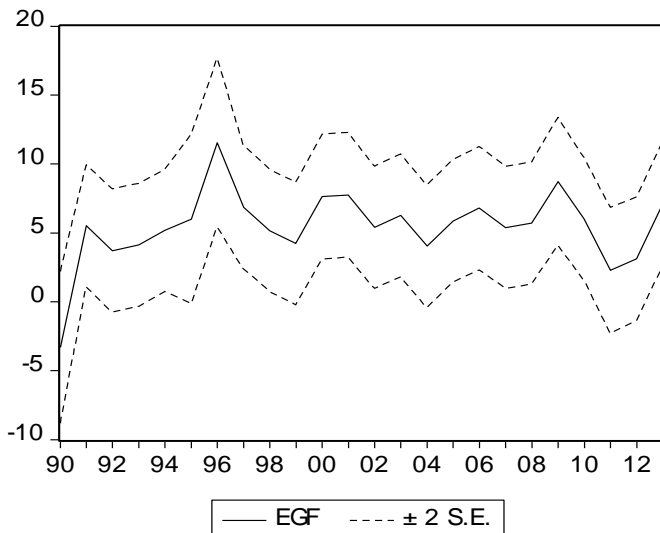
ملحق رقم (20) نتائج تقدير الدالة بعد استبعاد المتغيرين غير المعنويين (I , INF)

Dependent Variable: EG
 Method: Least Squares
 Date: 01/25/16 Time: 07:41
 Sample: 1990 2013
 Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.255595	0.754603	9.615115	0.0000
SAV	-8.66E-05	3.47E-05	-2.493018	0.0221
EX	-0.349458	0.229446	-1.523056	0.1442
GX	-0.294456	0.052707	-5.586645	0.0000
DI	0.253373	0.045357	5.586206	0.0000

R-squared	0.678951	Mean dependent var	5.463750
Adjusted R-squared	0.611361	S.D. dependent var	3.367293
S.E. of regression	2.099200	Akaike info criterion	4.504041
Sum squared resid	83.72616	Schwarz criterion	4.749469
Log likelihood	-49.04850	F-statistic	10.04524
Durbin-Watson stat	1.720532	Prob(F-statistic)	0.000153

ملحق رقم (21) نتائج اختبار تايل للتنبؤ



Forecast: EGF
 Actual: EG
 Forecast sample: 1990 2013
 Included observations: 24

Root Mean Squared Error 1.505321
 Mean Absolute Error 1.80126
 Mean Abs. Percent Error 11.58945
 Theil Inequality Coefficient 0.58945
 Bias Proportion 0.000000
 Variance Proportion 0.111206
 Covariance Proportion 0.88794